يوليو/تموز 2016

تحديات تواجه العمل الإنساني القائم على المبادئ: وجهات نظر من أربعة بلدان

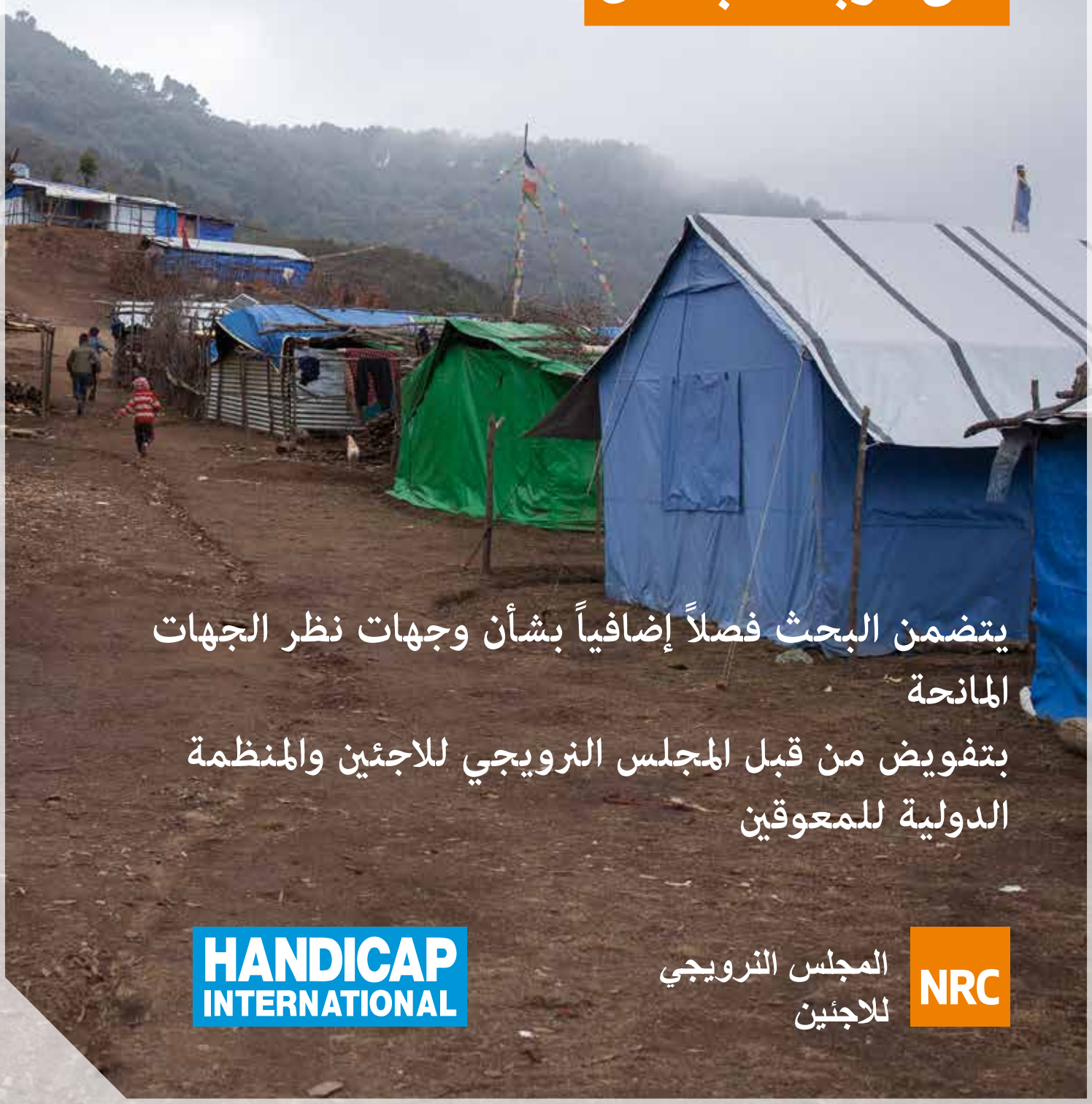

يتضمن البحث فصلاً إضافياً بشأن وجهات نظر الجهات المانحة

بتفويض من قبل المجلس النرويجي للاجئين والمنظمة الدولية للمعوقين

HANDICAP INTERNATIONAL

المجلس النرويجي للاجئين

NRC

المجلس النرويجي للاجئين والمنظمة الدولية للمعوقين،
2016

يود المجلس النرويجي للاجئين والمنظمة الدولية للمعوقين أن يشكرا أندرو كانينغهام، وإلينا لوتشي، وأكسيل فيلتن على إجراء بحوث في أربع دول لدراسة وتطوير مشروع أولي لدراسات الحالة. كما يتقدمان بالشكر لمركز التبادل والبحوث الإنسانية في جنيف وذلك لإجراء مقابلات وبحوث مكتبية وضعت الأساس للفصل الذي يتضمن وجهات نظر الجهات المانحة.

يرجى الإشارة إلى ما يلي:
المجلس النرويجي للاجئين والمنظمة الدولية للمعوقين – تحديات تواجه العمل الإنساني القائم على المبادئ: وجهات نظر من أربع دول. (جنيف: المجلس النرويجي للاجئين والمنظمة الدولية للمعوقين، 2016)

المجلس النرويجي للاجئين هو منظمة إنسانية دولية مستقلة وغير حكومية مهمتها تقديم المساعدة والحماية وإيجاد حلول دائمة للاجئين والنازحين داخلياً في جميع أنحاء العالم.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل عن طريق:
nrcgeneva.policy@nrc.no

المنظمة الدولية للمعوقين هي مؤسسة خيرية مستقلة تؤدي عملها في ظروف الفقر والإقصاء والنزاعات والكوارث. ونحن نعمل بلا كلل جنباً إلى جنب مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمستضعفين للمساعدة في تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتحسين ظروف معيشتهم، وتعزيز احترام كرامتهم وحقوقهم الأساسية.

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل عن طريق:
nherlemont@handicap-international.org

يشمل البحث:
موقع النازحين داخلياً في سيلانغ، نيبال. نوركاب/كيشور شارما، 2016

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الوثيقة بمساعدة مالية من مكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث في الولايات المتحدة الأمريكية ووزارة الشؤون الخارجية في النرويج. ويجب اعتبار محتويات هذه الوثيقة، وتحت أي ظرف من الظروف، انعكاساً لموقف حكومة الولايات المتحدة أو حكومة النرويج.

إن البيانات والنتائج والتفسيرات الموضحة في هذه الدراسة هي لفريق البحث استناداً إلى بيانات متاحة تم جمعها أثناء إجراء البحث، وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي مستشاري الدراسة.

جدول المحتويات

قائمة المختصرات 4
موجز تنفيذي 5
مقدمة 7
أهمية المبادئ الإنسانية في السياقات التنفيذية 8
الظروف الراهنة التي تؤثر على العمل الإنساني 9
دراسات الحالة 11
دراسة الحالة: كولومبيا 12
دراسة الحالة: نيبال 22
دراسة الحالة: شمال سوريا 30
دراسة الحالة: جنوب السودان 37
الاستنتاجات والقضايا الشاملة 48
التحديات متكررة الحدوث 50
توصيات 52
فصل إضافي: وجهات نظر الجهات المانحة بشأن المبادئ الإنسانية 57
التزامات الجهات المانحة تجاه دعم المبادئ الإنسانية 58
التحديات التي تواجه تمويل العمل الإنساني القائم على المبادئ 60
توصيات 64
ملحق: تصميم الدراسة ومنهجها 66
شكر وتقدير 69
تعليقات ختامية 70
مراجع مختارة 75

قائمة المختصرات

CERF: الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ
ECHO: المفوضية الأوروبية للمعونة الإنسانية والحماية المدنية
ELN: جيش التحرير الوطني (كولومبيا)
EU: الاتحاد الأوروبي
FARC-EP: القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي (كولومبيا)
HI: المنظمة الدولية للمعوقين
ICRC: اللجنة الدولية للصليب الأحمر
IDP: النازحون داخلياً
IDRL: القانون الدولي للاستجابة للكوارث
IHL: القانون الدولي الإنساني
INGO: منظمة دولية غير حكومية
GHD: المبادئ السليمة في تقديم المنح الإنسانية
NGO: منظمة غير حكومية
NRC: المجلس النرويجي للاجئين
NSAG: جماعة مسلحة غير تابعة للدولة
OCHA: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
OECD DAC: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – لجنة المساعدة الإنمائية
OFDA: مكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث (وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة USAID)
PoC: حماية المدنيين
RCRCM: حركة الهلال الأحمر والصليب الأحمر
UARIV: وحدة توفير الرعاية والتعويض المتكامل للضحايا (كولومبيا)
UN: الأمم المتحدة
UNDSS: إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن
UNICEF: منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNMISS: بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

موجز تنفيذي

أفراد من فريق الاستجابة السريعة التابع للمجلس النرويجي للاجئين يتحدثون مع لاجئين من ولاية النيل الأزرق السودانية في مخيم دورو، منطقة أعالي النيل جنوب السودان. المجلس النرويجي للاجئين/كريستيان يبسن، 2012

تخضع المبادئ الإنسانية، التي تشمل الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلالية، للتدقيق والضغوط المتزايدة. فإن إضفاء الطابع السياسي على المساعدات والمخاوف الأمني وتدابير مكافحة الإرهاب وزيادة تنوع الجهات الفاعلة والمصداقية المتجددة بين الجهات الفاعلة التابعة للدولة وغير التابعة للدولة ليست سوى بعض العناصر التي تزيد من صعوبة العمل الإنساني القائم على المبادئ. ويعاد التأكيد[1] وبشكل متكرر على قيمة المبادئ الإنسانية للعاملين في المجال الإنساني على الرغم من هذه التحديات. ويستند هذا البحث في أساسه إلى الإقرار بأهمية المبادئ الأربعة للعاملين في المجال الإنساني وذلك لتلبية احتياجات السكان المتضررين.

ويكمن الغرض من هذا البحث في المساهمة في إذكاء فهم التحديات المتصورة والفعلية التي تواجه العاملين في المجال الإنساني في السياقات التنفيذية حيث يطبقون هذه المبادئ. وتقدم الصفحات التالية لمحة موجزة لأربع من دراسات الحالة في كولومبيا ونيبال وشمال سوريا وجنوب السودان. ويتم عرض الآراء والملاحظات من جانب المجتمع الإنساني وذلك من خلال مجموعة من البحوث الميدانية، والمقابلات التي تجرى في المقرات الرئيسية والبحوث المكتبية والحلقات الدراسية الشبكية. وتوفر هذه الملاحظات لمحة عن التحديات التي تواجه العاملين في المجال الإنساني. ونتيجة لذلك، يطرح البحث سبع توصيات تهدف إلى مساعدة الجهات الإنسانية الفاعلة والدول لإعداد الأدوات وتعزيز النهج عند تنفيذ الحماية والمساعدات الإنسانية القائمة على المبادئ.

واستكمالاً لهذه الأفكار، يقدم فصل إضافي في هذه الدراسة وجهات نظر من أعضاء مختارين من مجتمع المانحين. وقد أجري هذا البحث من خلال مقابلات مع ممثلي الدولة في جنيف بهدف فهم كيفية إدراك الجهات المانحة لمسؤولياتها في دعم المبادئ الإنسانية والمبادئ السليمة في تقديم المنح الإنسانية. ويلقي هذا الفصل الأخير الضوء على التحديات التي تواجهها الدول أثناء دعمها للعمل الإنساني القائم على المبادئ، وخاصة في مناطق النزاع. وتم اقتراح توصيات إضافية لكل من الدول والعاملين في المجال الإنساني من أجل تعزيز الالتزام بالمبادئ الإنسانية استناداً على هذا البحث.

توصيات

يحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى تحسين الاستخدام العملي للمبادئ الإنسانية، وخاصة في عمليات اتخاذ القرارات الداخلية.

يجب إيلاء المزيد من الاهتمام للحوار والتنسيق والتعاون بين العاملين في المجال الإنساني والسلطات المحلية.

يحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى فهم مشترك للمبادئ التي يمكن فهمها بلغات وثقافات وتجارب تاريخية متنوعة وذلك من خلال نهج جماعي.

ينبغي للمنظمات فهم تدابير مكافحة الإرهاب بشكل أفضل من أجل عدم المبالغة في تفسير أحكامها والقيود المرتبطة بها.

ينبغي للدول المانحة أن تفي بالتزاماتها ذات الصلة بعدم إضفاء الطابع السياسي على العمل الإنساني.

يحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى توضيح التصورات الشائعة بشأن الحياد.

يجب فهم مبدأ "الإنسانية أولاً" من حيث تنفيذه وليس كتفسير تصوري.

مقدمة

صورة التقطت من طائرة مروحية لمخيم للاجئين في أعالي النيل جنوب السودان. المجلس النرويجي للاجئين/كريستيان يبسن، 2012

لا تزال المبادئ الإنسانية موضوعاً قيد النقاش والحوار في المجتمع الدولي. وعلى الرغم من الإقرار بها على نطاق واسع باعتبارها الأساس للعمل الإنساني إلا أن تفسيرها وتنفيذها لا يزال أمراً صعباً من الناحية العملية، مما يعزز الحاجة إلى إجراء نقاشات وحوارات نقدية.

وقد اعتمد المجلس النرويجي للاجئين والمنظمة الدولية للمعوقين هذا البحث بهدف ضمان أن النقاش الجاري يشمل وجهات النظر بشأن التحديات التي تواجه العاملين في المجال الإنساني في سياقات العمليات. ومنذ عام 2011، حقق المكتب التمثيلي للمجلس النرويجي للاجئين في جنيف مشاريع تهدف إلى تعزيز احترام المبادئ الإنسانية والالتزام بها بين الدول والعاملين في المجال الإنساني. وتشارك المنظمة الدولية للمعوقين بنشاط في المناقشات بشأن العمل الإنساني القائم على المبادئ، وقد وضعت إجراءات داخلية بغية دعم عملياتها الميدانية في الخيارات والمعضلات الأخلاقية المتعلقة بالمبادئ الإنسانية في الممارسات العملية. وفي هذا الصدد، تقدم المنظمة الدولية للمعوقين دليلاً داخلياً لعملياتها الميدانية، كما تشجع وبشكل دائم تطبيق المبادئ الإنسانية وذلك بالاشتراك مع وحدة الدعوة التابعة للمنظمة.

ويتمحور تركيز البحث بشأن التحديات التي تواجه العاملين في المجال الإنساني في أربعة مواقع مختلفة في عام 2015-2016 وهي: جنوب السودان وكولومبيا ونيبال وشمال سوريا. وقد تم اختيار كل موقع لاختبار الفرضية التي تفيد بأن التحديات ستؤثر على الالتزام بالمبادئ الإنسانية بطرق مختلفة خلال الأزمات المتنوعة. وفي الختام، تأتي نتائج الفرضية التي تم اختبارها في شكل توصيات وأسئلة إضافية ينبغي أخذها بعين الاعتبار من قبل نظام العمل الإنساني.

ويطرح الباحثون في المواقع الأربعة السؤالين التاليين:

- كيف ينظر العاملون في المجال الإنساني إلى المبادئ الإنسانية؟
- كيف يواجه العاملون في المجال الإنساني تحديات أثناء توفير الحماية والمساعدات الإنسانية في بيئات الأزمات هذه؟

المبادئ الإنسانية[2]

الإنسانية

يجب التعامل مع مشكلة المعاناة الإنسانية أينما وجدت. فالهدف من العمل الإنساني هو حماية الأفراد والحفاظ على صحتهم وضمان احترامهم.

عدم التحيز

يجب إقامة العمل الإنساني على أساس الحاجة فحسب، مع إعطاء الأولوية للحالات الطارئة وعدم التمييز استناداً إلى الجنسية أو العرق أو الجنس أو المعتقد الديني أو الطبقة الاجتماعية أو الآراء السياسية.

الحياد

يجب على الجهات الإنسانية الفاعلة ألا تتحيز إلى أي جانب في الأعمال الحربية أو الانخراط في خلافات ذات طابع سياسي أو عرقي أو ديني أو عقائدي.

الاستقلالية

يجب أن يكون العمل الإنساني مستقلاً بذاته عن أي هدف سياسي أو اقتصادي أو عسكري أو أي هدف آخر قد تتخذه أي جهة فاعلة في المناطق التي يجري فيها تنفيذ العمل الإنساني.

أهمية المبادئ الإنسانية في سياقات العمليات

توفر المبادئ الإنسانية القواعد التي تحكم العمل الإنساني في ظروف الأزمات، سواء كانت ناجمة عن النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية.[3] وهذه المبادئ راسخة في القانون الإنساني الدولي الذي ينظم السلوك خلال النزاعات المسلحة ويسعى إلى الحد من تأثيراتها.[4] كما يحدد القانون الإنساني الدولي الشروط التي قد تفرضها أطراف النزاع على الجهات الفاعلة التي تسعى إلى تقديم الإغاثة إلى السكان المحتاجين. فعلى سبيل المثال، قد يمنع العاملون في المجال الإنساني من الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها أطراف النزاع إلا إن أدوا عملهم بأساليب ذات طبيعة إنسانية ومحايدة.[5]

وفي حين أنه ينبغي للدول أن تلعب الدور الأساسي في توفير الإغاثة للسكان الذين هم تحت قيادتهم، إلا أن دور الجهات الإنسانية الفاعلة يكمن في ضمان حصول المتضررين من النزاعات على الحماية والمساعدة في حال عدم قدرة الدول عل القيام بذلك. ويجب أن تكون هذه الجهات

الإنسانية الفاعلة مقبولة من قبل الجماعات المسلحة التابعة وغير التابعة للدولة، ومن قبل السكان المتضررين على حد سواء وذلك من أجل أن تتمكن من التفاوض على الوصول إلى أماكن النزاع والعمل في سياقها. ولذلك من المهم أن ينظر إلى الجهات الإنسانية الفاعلة على أنها حيادية ومستقلة وغير متحيزة في تقديم الخدمات ذات الصلة، ولا سيما في البيئات المتنازع عليها سياسياً.[6]

وقد دمجت هذه المبادئ في مختلف القرارات وأطر العمل والقوانين والمعايير والأدوات والمبادئ التوجيهية التابعة للأمم المتحدة[7] نظراً لقيمتها باعتبارها أدوات تتيح إيصال المساعدات الإنسانية. وعلى مر السنين، أعيد التأكيد على أهمية المبادئ الإنسانية من قبل الجهات الإنسانية الفاعلة والمنظمات الحكومية الدولية والدول. فعلى سبيل المثال، أكد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني الذي عقد مؤخراً عام 2016 على أهمية الاعتراف بقيمة المبادئ الإنسانية وحمايتها وتعزيزها بالنسبة للجهات الفاعلة كافة.[8]

الظروف الراهنة التي تؤثر على العمل

تضم البيئة التي تجري فيها الأعمال الإنسانية مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة والقضايا والتحديات التي تحول دون تطبيق المبادئ:

إضفاء الطابع السياسي

زادت سياسات الاستقرار والنهج المتكاملة، والتي تجمع بين الحماية والتنمية والدبلوماسية والاستخبارات وغيرها من قدرات الدولة في المناطق المتضررة بفعل النزاع من توظيف المساعدات الإنسانية لتحقيق مكاسب سياسية.[9-10] ويشعر الكثير من العاملين في المجال الإنساني بالقلق من أن جداول الأعمال والأنشطة الإنسانية واسعة النطاق تحل محل العمل الدبلوماسي والسياسي بطريقة أو بأخرى من أجل بناء نظام أمني دولي أكثر استدامة.[11]

ضغوط الجهات المانحة

لقد كان هنالك ازدياد في المراقبة السياسية على تمويل المساعدات الإنسانية منذ الأزمة المالية عام 2011 في أوروبا الغربية، حيث تتمركز أكبر الجهات الإنسانية المانحة. وتفضل الجهات المانحة المداخلات القادرة على إظهار القيمة مقابل المال وتحقيق نتائج ملموسة.[12] وتزداد الحاجة إلى الأموال مع ازدياد الاحتياجات الإنسانية من أجل تمويل الاستجابات الإنسانية. وعلى الرغم من أن التمويل المقدم من الجهات المانحة قد ازداد في السنوات الأخيرة إلا أنه يبقى غير كاف وغالباً ما يتم تخصيصه بصعوبة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لنقص التمويل المرن للاستجابة للأزمات أن يعيق العمل الإنساني في الوقت المناسب. ويتلقى معظم العاملين في المجال الإنساني التمويل من مجموعة متنوعة من الجهات المانحة من أجل تعزيز الاستقرار المالي. ويمكن للمشاركة مع مزيد من الجهات المانحة أن يفرض ضغوط كبيرة على العاملين في المجال الإنساني حيث أن لدى غالبية الجهات المانحة متطلبات مختلفة فيما يتعلق بتقارير الإبلاغ والمساءلة. وتجتمع هذه العناصر كافة لتحد من قدرة العاملين في المجال الإنساني على اتخاذ قرارات مستقلة بشأن كيفية توزيع المساعدات وفقاً للمبادئ الإنسانية.

السلطات الوطنية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

لا بد أيضاً من وجود بعض المسائل التي نواجهها مع الجهات الفاعلة السياسية داخل الدول المتضررة بفعل الأزمة. وهنالك وجهة نظر مشتركة داخل القطاع الإنساني تفيد بأن معارضة الدول والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تجاه وجود العاملين في المجال الإنساني قد ازدادت، وقد أصبحوا أكثر حزماً في تفاعلهم مع هؤلاء العاملين في المجال الإنساني، مما يؤدي في كثير من

الأحيان إلى تقييد الأنشطة الإنسانية[13] أو محاولة عرقلتها. ويرجع هذا الأمر وبشكل جزئي إلى مخاوف الدول فيما يتعلق بالسيادة والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية.[14] كما أن لدى الدول والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة مخاوف تتعلق بإضفاء الطابع السياسي على المساعدات وإطار العمل الدولي الإجمالي المحيط بالعمل الإنساني. وفي حالة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، فإن الرغبة في السماح للعاملين في المجال الإنساني بأداء عملهم موجهة إلى حد كبير بفعل المصلحة الشخصية. وفي بعض الحالات، قد ترى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أن مهاجمة أو طرد الجهات الفاعلة الإنسانية أجدى لهم من السماح بوجودها.[15] وفي حالات أخرى، ستساوم هذه الجماعات المسلحة بشأن إمكانية الوصول مقابل الاعتراف الرسمي بسلطتهم في مناطق معينة. ويمكن لهذا الأمر أن يضعف استقلالية وحياد العاملين في المجال الإنساني.

تدابير مكافحة الإرهاب

لقد كان لهجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول عام 2001 في الولايات المتحدة تأثير على البيئة الأمنية الجغرافية السياسية والعالمية. كما قادت موجة من قوانين وسياسات مكافحة الإرهاب (وضعت التدابير الأولى لمكافحة الإرهاب عام 1963)، بما في ذلك التدابير الهادفة إلى منع تحويل المساعدات الإنسانية إلى الجماعات الموصوفة بالإرهابية.[16] وتشمل أطر العمل هذه إمكانية حدوث تداعيات قانونية شديدة بالنسبة للجهات الفاعلة الإنسانية وموظفيها.[17] وقد أدى ذلك إلى حالات من التنظيم الذاتي المتحفظ حيث تختار الجهات الفاعلة الإنسانية الامتناع عن تقديم المساعدات في مناطق معينة تسيطر عليها جماعات موصوفة على أنها إرهابية، وذلك بسبب عدم يقينها بالمستوى المسموح به للانخراط مع هذه الجماعات.

انعدام الأمن وتفادي المخاطر

يكون انعدام الأمن في العديد من السياقات العامل المحدد الرئيسي والعائق أمام الحضور الإنساني.[18] وعلى الرغم من وجود بعض الجدل بشأن مدى انعدام الأمن إلا أنه ازداد بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني.[19] وبالمقابل أصبح موقف الجهات الإنسانية الفاعلة سلبياً أكثر تجاه المخاطر حيث انسحبت من العديد من المناطق المتضررة بفعل النزاع التي تشتد فيها الحاجة للمساعدات. كما يرتبط تفادي المخاطر أيضاً بسلوكيات وقواعد الجهات المانحة التي تقيد الطريقة التي تدار بها الأموال في البيئات غير الآمنة.

دراسات الحالة

إن لـدى كل بيئـة تحديـات سـياقية خاصـة بهـا تؤثـر عـلى قـدرة العاملـين في المجـال الإنسـاني عـلى تطبيـق المبـادئ الإنسـانية عـلى الرغـم مـن أنهـم قـد يواجهـون تحديـات مشـتركة في جميـع أنحـاء العـالم أثنـاء تقديـم المسـاعدات الإنسـانية.

إحـدى موظفـات المجلـس النرويجـي للاجئـين تتحـدث إلى لاجئـين سـوريين في مخيـم الزعـتري للاجئـين في الأردن. المجلـس النرويجـي للاجئـين، 2015

دراسة الحالة: كولومبيا

أطفال في منطقة كاوكا. المجلس النرويجي للاجئين/توفا رآنس بوغزنيس، 2014

السياق

تشهد كولومبيا احتياجات إنسانية مستمرة ناجمة عن تأثير النزاع المسلح والعنف، إلى جانب الكوارث الطبيعية في مناطق معينة. لقد شن نزاع مسلح غير دولي استمر منذ الستينيات من القرن الماضي بين الحكومة والعصابات الثورية (منها عصابتان رئيسيتان هما القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني).[20] كما شاركت أيضاً الجماعات اليمينية شبه المسلحة والجماعات الإجرامية في مراحل مختلفة من النزاع. وتشمل الأسباب الرئيسية للنزاع عدم المساواة في توزيع الأراضي والاتجار بالمخدرات والتعدين غير المشروع والاقتصاديات غير المشروعة الأخرى والتمييز والفرص الاجتماعية والاقتصادية الضعيفة في المناطق الريفية المعزولة حيث يكون للدولة حضور ضعيف. ولا تزال محادثات السلام جارية منذ عام 2012 بين الحكومة والعصابة الثورية الرئيسية (القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي) لوضع حد للنزاع، وقد أبرم اتفاق لوقف إطلاق النار من الطرفين وبشكل نهائي وذلك في 24 يونيو/حزيران 2016 [21-22] ويبقى أن نرى ما إن كان التوقيع على اتفاقية السلام مع القوات المسلحة الثورية سينهي أعمال العنف بشكل كلي.

وقد تسبب العنف المرتبط بالنزاع المسلح الداخلي في كولومبيا في نزوح أكثر من 6 ملايين من السكان الكولومبيين قسرياً، ويواصل ما يزيد عن 200,000 شخص الفرار من منازلهم كل عام، الأمر الذي نتج عنه ثاني أكبر عدد سكان نازحين داخلياً في العالم.[23] كما تتسبب القيود التي تمنع الحصول على الخدمات الأساسية والقيود المفروضة على تنقل أفراد الأقليات العرقية والتلوث الناجم عن الألغام الأرضية بتفاقم الاحتياجات الإنسانية.

ويعمل الفريق القطري الإنساني كمتمم للاستجابة الإنسانية في الحكومة الكولومبية، ويركز على استهداف 1.4 مليون شخص من أصل 5.8 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات.[24] ويؤثر التفاؤل الحالي بشأن محادثات السلام والحوار المستمر بعد انتهاء النزاع ببطء على خطط الاستجابة للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. فعلى سبيل المثال، تنظم استراتيجية الفريق القطري الإنساني لعام 2016 بشأن ثلاثة أهداف رئيسية هي: "إنقاذ الحياة" بما في ذلك التركيز على حقوق الإنسان ونهج تفاضلي وزيادة المرونة والحلول المستدامة وإجراءات الحماية.[25]

مع من تم التشاور؟

قدمت كولومبيا من بين دراسات الحالة كافة أفضل إمكانيات للوصول لأصحاب المصالح. وقد كان من السهل الوصول إلى موظفي الدولة والسلطات الذين يعملون من أجل الاستجابة للأزمات على المستوى المركزي والمحلي على حد سواء، وبالنسبة لدراسة الحالة في كولومبيا فقد كان لصوت الحكومة مكانة بارزة. كما كانت إمكانية الوصول محدودة للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لكل من العاملين في المجال الإنساني والباحثين، ومع ذلك فقد كان الوصول إلى الجهات الفاعلة المدنية المحلية أكثر سهولة. وتم الوصول إلى المجتمعات المتضررة أيضاً كجزء من الدراسة عن طريق ممثلي رابطة ضحايا الإرهاب.

ما مدى فهم المبادئ؟

استمر النزاع في كولومبيا لعدة عقود، ولا يزال كل من العاملين في المجال الإنساني وأطراف النزاع على دراية بالمبادئ الإنسانية. وقد واجه الباحثون بعض الالتباس عندما طلب من المستجيبين الذين شملهم الاستطلاع تسمية وتعريف المبادئ على الرغم من وجود ردود أفعال أساسية تتعلق بالمبادئ الإنسانية. لقد تمكنت المنظمات المحلية غير الحكومية من فهم وتخصيص الحوار المتعلق بالمبادئ الإنسانية، ولا سيما مبدأ عدم التحيز وعدم التمييز في اختيار المستفيدين. ولكن غالباً ما يرتبط هذا الأمر بالفكرة التي تفيد بأن المبادئ هي أداة ضرورية لحماية العاملين في المجال الإنساني من الحوادث الأمنية وعمليات الاختطاف وغيرها، ومن أجل إبقائهم آمنين.

وعلى المستوى المحلي، يخلط بعض الموظفين العاملين في المنظمات الإنسانية في بعض الأحيان بين مبادئ الاستقلالية وعدم التحيز وبين مفهوم التضامن. وينظر العاملون في المجال الإنساني بالإجماع إلى المبادئ على أنها إطار عمل مرجعي أساسي ومفيد. وغالباً ما تعرف المبادئ على أنها "خريطة الملاحة" حيث توفر الوضوح والإرشاد للعاملين في المجال الإنساني أثناء عملية اتخاذ القرار.

استطاع مجتمع النازحين داخلياً في الصورة استعادة أرضه من خلال مساعدة قانونية من المجلس النرويجي للاجئين، وهم الآن يزرعون البن. المجلس النرويجي للاجئين، 2015

وجهات نظر المجتمعات المتضررة بشأن المبادئ الإنسانية

ذكر أفراد المجتمع المتضرر الذين أجريت معهم مقابلات أن عدم التحيز لا يعتمد دائماً كمبدأ في كولومبيا. وأوضحوا وجهة نظرهم من خلال إلقاء الضوء على أنه لا يوجد حضور كاف للعاملين في المجال الإنساني في المناطق التي تكثر فيها المشاكل، وهذا نتج عنه حصول المناطق التي لديها ظروف وصول أفضل على معظم المساعدات الإنسانية. ولكن وعلى أرض الواقع، يكون الوصول في كثير من الأحيان بناء على تقدير السلطات التي تقترح أو تدعو الجهات الإنسانية الفاعلة للاستجابة في مناطق استراتيجية معينة. ووفقاً للسلطات، يمكن أن يتحقق مبدأ عدم التحيز بشكل أفضل من خلال تحسين الحوار مع قادة المجتمع المحلي والسلطات من أجل التحقق من المعلومات ذات الصلة بالاحتياجات وتثليثها.

الإنسانية

نـادراً مـا تذكـر الإنسـانية كمبـدأ للعمـل الإنسـاني. وأحـد التفسـيرات المحتملـة هـو افـتراض أن الإنسـانية هـي الأسـاس والمنطـق للعمـل الإنسـاني. وذكـر المسـتجيبون أهميـة احـترام المجتمعـات وكرامتهـا وعاداتهـا وثقافتهـا، وكذلـك تلبيـة احتياجاتهـا عنـد تنفيـذ أسـاليب لدعـم مبدأ الإنسـانية.

عدم التحيز

ذكـرت معظـم المنظـمات أنهـا وبشـكل عـام تدعـم مبـدأ عـدم التحيـز مـن خـلال تطبيـق تقييـمات مسـتقلة مـن أجـل تحديـد الاحتياجـات والأولويـات، ومـن خـلال العمـل في المناطـق الأكـثر عرضـة للخطـر، والعمـل بطريقـة تخلـو مـن التمييـز عـلى أسـاس الجنـس والعـرق. ومـع ذلـك، فقـد كان هنالـك قضيتـان شـكلتا تحديـاً أمـام مبـدأ عـدم التحيـز هـما: انعـدام إمكانيـة الوصـول والتصريحات الأمنيـة مـن جهـة، وتلبيـة الاحتياجـات المرتبطـة "بحـالات العنـف الأخـرى" مـن جهـة ثانيـة.

الحياد

كثـيراً مـا يذكـر المسـتجيبون مبـدأ الحيـاد باعتبـاره دعامـة أساسـية للقبـول مـن قبـل الجهـات المسـلحة في مثـل هـذا السـياق المعقـد. ويسـتثمر العاملـون في المجـال الإنسـاني في الاتصـالات المعنية بالعمليـات بشـأن المبـادئ الإنسـانية التـي تفـسر صلاحياتهـم وأفعالهـم وذلـك مـن أجـل تعزيـز تصورهـم لمبـدأ الحيـاد. ولكـن وفي حـين أن أقليـة مـن المنظـمات تشـارك مـع أطـراف النـزاع كافـة، إلا أن بقيـة المنظـمات تناقـش عـلى وجـه الحـصر أنشـطتها مـع المجتمعـات والسـلطات المحليـة. كـما يقـر عـدد مـن السـلطات الحكوميـة أيضـاً بأهميـة الحيـاد والاسـتقلالية عـن البرامـج السياسـية بغيـة تقديـم المسـاعدات اللازمـة في المناطـق التـي لا تثـق مجتمعاتهـا بالحكومـة، وحيـث لا يـزال النـزاع قائمـاً وبشـدة.

الاستقلالية

تعتـبر الاسـتقلالية الماليـة في العمليـات أمـراً هامـاً يجـب احترامـه مـن قبـل أطـراف النـزاع كافـة. وتشـدد بعـض الجهـات الإنسـانية الفاعلـة عـلى أهميـة الالتـزام بمبـدأ الاسـتقلالية وخاصـة عنـد إجـراء عمليـات التقييـم أو تقديـم المسـاعدات.

قيم أخرى

لا ينظـر في بعـض المقابـلات إلى المبـادئ الإنسـانية الأربعـة عـلى أنهـا معزولـة عـن المبـادئ التوجيهية الأخـرى ذات الصلـة. وقـد أعطيـت الأولويـة لمفاهيـم أخـرى مثـل نهـج "عدم إلحـاق الـضرر" و"مصالح الطفـل الفضلى".

التحديات حسب السياقات التي تواجه العمل الإنساني القائم على المبادئ

إمكانية الوصول

ليس لدى المنظمات الإنسانية كافة المستوى ذاته للوصول والقبول في جميع مناطق الدولة، ويرجع سبب ذلك وبشكل جزئي إلى التصورات الخاطئة من قبل المجتمعات والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. ويعد تفادي المخاطر من قبل العاملين في المجال الإنساني عاملاً آخر يمكن أن يحد من إمكانية الوصول. وقد أشار عدد من المستجيبين إلى أنهم يتبعون وبدقة التوصيات التي وضعتها إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، وأنهم لن يؤدوا عملهم دون تصريح رسمي. يمكن للالتزام بالقيود التي تفرضها إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن أن يمر في كثير من الأحيان دون نقاش على الرغم من حقيقة عدم وجود اتصال رسمي بين الأمم المتحدة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، في حين تبدو الجهات الفاعلة التي لديها اتصالات مباشرة مع المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قادرة على التفاوض بشأن إمكانية وصول آمنة وبشكل أفضل. وهذا يوضح كيفية ترابط المبادئ الإنسانية، كما هو مطبق من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وإمكانية الوصول وتفادي المخاطر.

كما أن الوصول إلى المناطق الجبلية البعيدة أو إلى وسط الغابة، وكذلك مناطق الألغام الأرضية، هي أيضاً عوائق مادية أمام العاملين في المجال الإنساني.

القرب الشديد من المجتمعات

يبدو أن النهج القائم على المجتمع هو الأسلوب المهيمن في العمل، وهو مدعوم وبشكل خاص من خلال زيادة الجهات المانحة للأموال التي تخصصها لهذا النوع من البرامج. ويعد القرب من المجتمعات أمراً ضرورياً لوضع آليات مساءلة ونهج قائم على الاحتياجات، ولكن يمكن أن تطرح أسئلة بشأن ما إن كان هذا القرب الشديد والتعايش بين العاملين في المجال الإنساني والمجتمعات قد يعرض الأعمال غير المتحيزة والمحايدة للخطر أو بشكل أكثر تحديداً ما إن كان التضامن يعرض موضوعية الحكم في تقييم الاحتياجات للخطر. وقد ذكر أحد المستجيبين من منظمة غير حكومية أنه من المهم تواجد مديرين في الميدان لطرح هذا السؤال على موظفيهم بشكل منتظم.

يقدم المجلس النرويجي للاجئين برامج تعليم للكبار في كاوكا، كولومبيا. المجلس النرويجي للاجئين، 2015

وجهة نظر الحكومة الكولومبية بشأن المبادئ الإنسانية

يؤكد موظفو الخدمة المدنية المشاركون في الاستجابة للأزمات (على الصعيدين المحلي والوطني) على فكرة أن المبادئ الإنسانية ضرورية للجهات الإنسانية الفاعلة للوصول إلى السكان المتضررين، ولا سيما في المناطق التي تشهد نزاعات دائمة وشديدة حيث لا يمكن للدولة الوصول إليها. وعلى نحو مثير للاهتمام، تدرك السلطات الحكومية أهمية المبادئ الإنسانية أيضاً في المرحلة الانتقالية، حيث يعتقد أن عملية السلام لا تحدث مرة واحدة وفي كل مكان.

ومن الجدير بالذكر أنه وفي التوجيه الرئاسي 07 لعام 2001، المحال إلى "دعم الحوار والتعاون بين الدولة والمنظمات غير الحكومية التي تطور الأنشطة الإنسانية في البلاد"، أقرت حكومة كولومبيا "بشرعية المنظمات غير الحكومية الإنسانية... المستوحاة من مبادئ الإنسانية وعدم التحيز والاستقلالية"[26] (لاحظ غياب مبدأ الحياد من القائمة).

برنامج تعليم البالغين التابع للمجلس النرويجي للاجئين في كاوكا، كولومبيا.
المجلس النرويجي للاجئين، 2015

ومن المهم أيضاً ملاحظة أن الحكومة تسمح فقط للجنة الدولية للصليب الأحمر والكنيسة الكاثوليكية بإجراء حوار مباشر مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، وبالتالي يعتمد معظم العاملين في المجال الإنساني على المجتمعات من أجل التفاوض بشأن إمكانية وصولهم وضمان سلامتهم في المناطق المتضررة من النزاع. وتكمن الفكرة وراء هذه الاستراتيجية في أن لدى المجتمعات صلات مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، أو أنه تم تعيين قادة المجتمع المحلي من قبل هذه الجماعات. وتثير هذه الممارسات، المفروضة على العاملين في المجال الإنساني، الشك فيما يتعلق بتطبيق مبدأ الحياد، وتخلق إمكانية تعرض المجتمعات للخطر من خلال:

- استخدامها كجهات وسيطة؛
- جعلها مسؤولة عن الأمن؛
- التشهير بها على أنها مقربة من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

ومن وجهة نظر الباحثين، ينبغي للعاملين في المجال الإنساني التأمل أكثر في هذه السياسة والتساؤل عما إن كان من الممكن تفسيرها على أنها انتهاك لمبدأ "عدم إلحاق الضرر" والحياد.

دور الحكومة الكولومبية

أخذت الحكومة الكولومبية وبشكل متزايد على عاتقها مسؤولية الاستجابات الإنسانية والتنموية خلال السنوات الأخيرة. وبشكل أكثر تحديداً أنشأت الدولة مؤسسات متخصصة مثل وحدة توفير الرعاية والتعويض المتكامل للضحايا والوحدة الوطنية لإدارة الكوارث والمخاطر، واللتين أصبحتا ببطء الجهتين الرئيسيتين اللتين تقدمان الإغاثة وقت الأزمات. وعلاوة على ذلك، تطبق الحكومة استراتيجيات الاستقرار حيث تعمل السلطات المدنية جنباً إلى جنب مع الجيش من أجل دخول مناطق جديدة وتقديم الخدمات الأساسية كفرق العمل الصحية. وكان قد طلب من عدد من

مجتمع النازحين داخلياً في كولومبيا. المجلس النرويجي للاجئين، 2015

الجهات الإنسانية الفاعلة المشاركة مع فرق العمل هذه في الماضي، وقد شارك البعض لفترة وجيزة، في حين رفضت معظم الجهات المشاركة مدركة للآثار المترتبة على تصورات عملها، وخاصة المتصلة بالاستقلالية والحياد.

تلتزم الحكومة على نحو متزايد بواجبها في تقديم المساعدة، مع ضمان الحقوق الأساسية لمواطنيها وحماية المتضررين من النزاع. وفي حين لا تزال الحكومة بحاجة إلى كسب ثقة المجتمعات في بعض المناطق النائية إلا أنها وفي مناطق أخرى تكتسب وبشكل تدريجي قبول السكان والمجتمعات المتضررة التي لم تعد تنظر إليها كعدو لها. ولكن مدى ارتباط تقديم الخدمة هذا باستراتيجية "كسب القلوب والعقول" غير واضح. ويخلق هذا الالتزام المتزايد، المدعوم من خلال التمويل وتقديم الخدمات، مستوى من التقرب بين الجهات الإنسانية الفاعلة والمؤسسات الحكومية. وتؤدي الجهات الفاعلة المتخصصة ومتعددة الصلاحيات عملها على نحو متزايد من خلال "أسلوب الشراكة" مع المؤسسات الحكومية والسلطات المحلية.

وتستخدم العديد من المنظمات الإنسانية الدولية الأموال المقدمة من الحكومة لتنفيذ برامج في مناطق نائية، بينما توزع منظمات أخرى المواد الغذائية وغير الغذائية التي تم شراؤها وتقديمها من قبل الحكومة. وتدرك الجهات المانحة الدولية أن مساهمتها قليلة مقارنة بالموارد التي توفرها الدولة للإغاثة وللحصول على المساعدات التنموية. وهنالك أيضاً تساؤل عام بشأن كيفية مشاركة الجهات الإنسانية الفاعلة في تنفيذ اتفاقيات السلام. ويرى البعض تهديداً محتملاً للمبادئ الإنسانية وخاصة أن الحكومة ستتصدر أنشطة الاستجابة.

وتدعم بعض المنظمات بطريقة عملية أكثر جهود الحكومة بشكل مباشر من أجل تسجيل الأشخاص المتضررين من النزاع في جميع أنحاء البلاد وفقاً "لقانون الضحايا" وبالشراكة مع وحدة توفير الرعاية والتعويض المتكامل للضحايا.[27] وتقيّم البلديات على المستوى المحلي الاحتياجات بشكل عام وتنسق

الاستجابة في حالات الطوارئ. وفي حين أن مشاركة الحكومة في أداء دورها في الدفاع عن حقوق المواطن هو أمر جدير بالثناء، إلا أنه من الواضح أنها لا تزال طرفاً في النزاع ولديها برامج سياسية خاصة بها. فإنه من الصعب الحفاظ على الاستقلالية والحياد في ظل هذه الظروف ولا سيما عند الأخذ بعين الاعتبار أن بعض السكان المتضررين وصموا لتعايشهم مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لفترة طويلة.

التنسيق الإنساني

تدعم الأطراف كافة التنسيق في السياق الحالي. وقد أثار ممثل عن إحدى المنظمات الإنسانية إشكالية بشأن مشاركة ممثلي الحكومة في اجتماعات الفريق القطري الإنساني. وفي حين يبدو هذا القرار مرتبطاً بهدف التنسيق والتحلي بالشفافية مع السلطات، إلا أنه يعرقل مناقشة القضايا الحساسة ويجعل الجهات الإنسانية الفاعلة تبدو وكأنها تتعاون بشكل حازم مع جانب واحد في النزاع. كما لم يعد ينظر إلى السفر معاً إلى المواقع وإجراء تقييمات مشتركة والعمل جنباً إلى جنب مع السلطات (لجعلها مسؤولة أو لبناء قدراتها في مجموعة متنوعة من القطاعات) على أنها تشكل قضية من حيث المساس بمبدأ الحياد. ومع ذلك، لا يزال هنالك سؤال يتعلق بالتصور بشأن مبدأ الحياد والنتائج المترتبة في حال نشوب النزاع مرة أخرى. وقد يكون من الضروري وجود مستوى معين من التمييز بين الجهات الإنسانية الفاعلة والحكومة حيث تجري محادثات السلام أثناء نشوب الحرب.

قد وجد أن لدى أقلية من المنظمات الإنسانية التي أجريت معها مقابلات أدوات رصد وتوجيه أو أدوات استراتيجية لصنع القرار تستند وبشكل مباشر إلى المبادئ الإنسانية، أو جلسات دورية للتقييم الذاتي والتي تراقب مدى تكامل المبادئ وتنفيذها كجزء من السياسة وإدارة البرنامج وأنشطة المشروع. فعلى أفضل تقدير، تعد هذه النقاشات مخصصة، ونادراً ما تكون جزءً من أنظمة الرصد المنتظمة. وأثناء إحدى المقابلات، ذكر أحد المستجيبين أن المبادئ نوقشت على نحو متقطع خلال اجتماعات الأمم المتحدة. وعند السؤال عن الاستقلالية المالية وخيار الجهات المانحة، ذكر اثنان فقط من العاملين في المجال الإنساني أن لديهم سياسات "مبدئية" توفر إرشادات بشأن خيار الجهات المانحة للعمل الإنساني.

إضفاء الطابع السياسي على المساعدات

ترتبط التحديات التي تواجه مبدأ الاستقلالية بشكل رئيسي بقضايا التمويل وإضفاء الطابع السياسي على المساعدات. ويحدث إضفاء الطابع السياسي هذا على الصعيدين الدولي والمحلي على حد سواء، وخاصة بفعل مشاركة الحكومة في تمويل المساعدات والتنسيق. ومن المعروف أن عملية السلام الجارية وحوار ما بعد النزاع يفرضان ضغوط على الجهات الإنسانية المانحة. وتعتبر المصالح السياسية عاملاً رئيسياً، وهنالك توجه إلى التأكيد على قضايا التنمية والقضايا طويلة الأمد على حساب المسائل الإنسانية. وتعيد الجهات المانحة توجيه المساعدات ببطء وبثبات نحو برامج التنمية والسلام على الرغم من إدراكها أن الاحتياجات الإنسانية ستبقى موجودة حتى بعد اتفاق السلام. وفي حين لا يزال النزاع مستمراً ولا تزال الاحتياجات متواجدة وبشدة في مناطق معينة من البلاد، يرى العاملون في المجال الإنساني خطراً واضحاً نظراً للافتقار إلى الوعي والاستجابة لهذه الاحتياجات مما يساهم في خلق "أزمة منسية" في كولومبيا. وقد لاحظ المستجيبون أن التمويل المخصص للاستجابة للأزمات قد ينخفض في السنوات القادمة نتيجة للضغوط السياسية وليس بسبب انخفاض موضوعي وملموس في الاحتياجات.

لقد أعرب بعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات عن قلقهم إزاء الانخفاض الراهن في الدعم الإنساني، وتعزيز الدور الذي تؤديه الجهات الفاعلة في مجال التنمية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي هذا السياق، هنالك خطر يتمثل في أن الاعتبارات السياسية تحجب الاستجابة الإنسانية، وبالتالي يصبح كل من الاستقلالية وعدم التحيز في خطر.

أصبح مجتمع النازحين في لا سيكرتا، بمساعدة من المجلس النرويجي للاجئين، قادراً الآن على زراعة البن والمانغا واليوسفي. المجلس النرويجي للاجئين، 2015

أنشأ المجلس النرويجي للاجئين ملاجئ متنقلة للنازحين داخلياً في كاوكا، كولومبيا.
المجلس النرويجي للاجئين/مارسيلا أولارتي، 2015

ضغوط الجهات المانحة

تدعم الجهات المانحة في الغالب احترام المبادئ الإنسانية من خلال اختيارها لشركائها. وتقيّم بعض الجهات المانحة القدرات العامة لوكالة إغاثة ما على الاستجابة وقدرتها على الاستجابة الإنسانية وأهمية العمل الإنساني القائم على المبادئ داخل المنظمة. ومع ذلك، يدرك المانحون أيضاً أن العديد من المنظمات تنفذ برامجها من خلال شركاء محليين. وقد تؤثر هذه الممارسة على العمل الإنساني القائم على المبادئ حيث قد لا تتوافر لدى الشركاء المنفذين في كثير من الأحيان الخبرة الكافية، أو قد لا يكون لديهم بعد كاف عن القضايا والديناميات المحلية من أجل أن يكونوا محايدين وغير متحيزين. ويمكن للجهات المانحة إنهاء الاستجابة أو صرف الأموال إن اقتضى الأمر.

وحيثما يأتي التمويل مصحوباً بقيود أو شروط تشمل الأولويات الجغرافية أو الموضوعية، من المعروف أيضاً أن بعض الجهات المانحة "تتحلى بالمبادئ" أكثر من غيرها وأنها أكثر اتساقاً في تطبيق المبادئ السليمة في تقديم المنح الإنسانية. ومع ذلك هنالك عدد قليل من الجهات المانحة تتسم بالإنسانية بشكل حصري أو أنها منظمة بطريقة تحافظ على التمويل المخصص للمساعدات الإنسانية مستقلاً عن العلاقات الخارجية أو المصالح التجارية. وتدرك الجهات المانحة أن أداء أكثر من دور واحد في السياق الكولومبي لا يساعد في فهم أطراف النزاع لها على أنها محايدة وغير متحيزة. وقد ذكر المستجيبون أيضاً أطر عمل الجهات المانحة والخطط الاستراتيجية والنماذج القياسية والجداول الزمنية للعمل الإنساني القائم على المبادئ. كما تعيق صرامة هذه التنظيمات الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ عندما تكون الحاجة ملحة. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تعيق الميزانيات القائمة على التخطيط السنوي إجراءات الحماية وبناء القدرات على المدى الطويل.

حالات العنف الأخرى

تشمل حالات العنف هذه العنف المرتكب من قبل الجماعات الإجرامية المسلحة التي هي ليست طرفاً في النزاع. وينتج عن هذا النوع من العنف في أجزاء من كولومبيا خسائر في الأرواح وإصابات واعتداءات جنسية ونزوح جماعي وانتشار الأسلحة بطريقة مشابهة لما حدث في النزاعات "التقليدية". ولكن العديد من المنظمات الإنسانية في حيرة من أمرها بشأن كيفية تلبية تلك الاحتياجات حيث أنها لا ترتبط بشكل علني بالنزاع الداخلي ولا تندرج ضمن إطار عمل القانون الإنساني الدولي النموذجي. وعلى الرغم من أن الجهات المانحة تعتبر حالات العنف الأخرى تحدياً يواجه مبدأ عدم التحيز إلى جانب تزايد الاحتياجات، إلا أن الاستجابة لا تزال بطيئة وبالكاد يتوافر التمويل. ويبدو أن مجموعة الحماية التابعة للأمم المتحدة تواجه صعوبة في تحليل ورصد ما تقوم به هذه العصابات المسلحة والاحتياجات الإنسانية الناجمة عن أفعالهم.

لقد كانت آراء المستجيبين متباينة جداً عند سؤالهم عما إن كانت المبادئ الإنسانية لا تزال تطبق وما إن كانت مجدية لحالات العنف الأخرى. وقد ذكر البعض أن البنية الضعيفة للعصابات وغيرها من الجماعات الإجرامية تعني سلسلة قيادية ضعيفة، إن وجدت أساساً، وهذا من شأنه أن يجعل الحوار والمفاوضات مستحيلة. وقد تنطوي الأهداف الإجرامية لهذه المجموعات على أن الحوار القائم على المبادئ الإنسانية (أو حقوق الإنسان) لن يحوز على اهتمامهم. وسيكون لأي حوار بشأن قضايا الحماية تأثير ضئيل على هذه الجماعات. ومن ناحية أخرى، أكد مستجيبون آخرون على أهمية إدارة التصورات المتعلقة بالحياد والحفاظ على موقف محايد مع هذه الجماعات من أجل كسب قبولهم وقبول المجتمعات التي يسيطرون عليها. وسيكون عدم اعتبارها تهديدًا لهم شرطاً مسبقاً للحوار.

ملخص

يشكل الفهم والتطبيق العملي للمبادئ الإنسانية ونقلها إلى الواقع العملي تحدياً على الرغم من تركيز "الدليل" المعمم بخصوص الإجماع النظري في كولومبيا على أهمية العمل الإنساني المحايد وغير المتحيز والمستقل. وقد أعربت العديد من الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة والجهات المانحة عن قلقها من أن استخدام "حوار المبادئ الإنسانية" من قبل العاملين في مجال الإغاثة بوجود فهم محدود وتطبيق ضعيف للمبادئ لا يقتصر أثره على الإضرار بمصداقية القطاع وحسب وإنما يتسبب أيضاً بفقدان قوة وقيمة المبادئ.

ويفرض دور الحكومة في كولومبيا أثناء عملية السلام والتنسيق الإنساني مناطق متداخلة هامة للعمل الإنساني القائم على المبادئ كما تفعل التحديات الأخرى مثل أثر العنف من قبل العصابات الإجرامية. إن لفهم الحياد وعدم التحيز أهمية خاصة من أجل الوصول، ولكن يمكن للعلاقات الوثيقة مع الحكومة، والتي توجه الاستجابة الإنسانية، أو مع المجتمعات المحلية، أن تجعل هذا الفهم عرضة للخطر. وقد أثيرت مسألة إضفاء الطابع السياسي على المساعدات باعتبارها مصدر قلق خاص، ولا سيما في سياق التحول المستمر تجاه السلام والتنمية.

دراسة الحالة: نيبال

موظف نوركاب جميل أحمد عوان يتحدث إلى عائلة أيوب وبيناب في موقع تشوشيباتي للنازحين داخلياً في كتمندو. نوركاب/إيدا سيم فوسفيك، 2016

السياق

تستضيف نيبال مجموعة من الجهات الفاعلة في مجال التنمية التي تعمل في بيئات ما بعد فترة النزاعات حيث تعاني تلك البيئات من كوارث طبيعية بشكل دوري. وتشمل هذه الكوارث الفيضانات الناجمة عن الأمطار الموسمية السنوية والانهيارات الأرضي، والزلازل الشديدة العرضية. ففي أبريل/نيسان ومايو/أيار من عام 2015، ضرب زلزالان بقوة 7.8 و7.3 نيبال وتسببا بدمار شديد حيث بلغ عدد الضحايا 8,891 شخصاً، ودمر نحو 605,254 منزلاً، ونزح 188,900 شخص بشكل مؤقت.[28] وقد واجهت عمليات الإنقاذ والإغاثة صعوبات خاصة أن معظم الأضرار لحقت بالقرى الجبلية النائية.

وقد أطلقت حكومة نيبال عملية إنسانية واسعة النطاق بدعم من مجموعة متنوعة من الشركاء في المجال الإنساني من أجل تلبية احتياجات مئات الآلاف من النازحين داخلياً والمتضررين بفعل الزلازل. وعلى الرغم من استعداد أكثر من 450 منظمة لتقديم الدعم، إلا أن المنظمات الإنسانية لم تكن وحدها أثناء الاستجابة حيث شارك كل من المجتمعات المحلية والمتطوعين والجماعات الشبابية والقطاع الخاص والدول المجاورة أيضاً في عملية الإغاثة.[29] وقد كان لهذه المجموعة المتنوعة من الجهات العاملة في مجال الاستجابة في الحالات الطارئة تأثير كبير على الحيز الذي يطبق فيه العاملون في المجال الإنساني المبادئ.

مع من تم التشاور؟

تعود وجهات النظر المذكورة في هذا البحث إلى الجهات الفاعلة في كتمندو التي تلبي احتياجات الناس المتضررة بفعل الزلزال الذي وقع في أبريل/نيسان 2015. وتشمل هذه الجهات ممثلين عن الوكالات الإنسانية والإنمائية والأمم المتحدة. ولسوء الحظ لم يكن الباحثون قادرين على الوصول

إلى ممثلي الأحزاب السياسية (وقد قدم هذا الأمر أفكاراً مثيرة للاهتمام يرتبط العديد منها بالجماعات المسلحة غير التابعة للدولة) والمنظمات غير الحكومية الوطنية. إن هذه الدراسة محدودة بسبب إمكانية الحصول على وجهات نظر المستفيدين.

ما مدى فهم المبادئ؟

تركز معظم منظمات الإغاثة في نيبال على أنشطة التنمية عندما لا يتعلق الأمر بالاستجابة الإنسانية للكوارث الطبيعية. ووجد ضمن هذا السياق الذي يركز على التنمية أن هنالك اختلاف في فهم المبادئ حيث يخلط العديد من المستجيبين بينها وبين المفاهيم الأخرى. كما ألقي الضوء على أولويات أخرى مثل الاستدامة وبناء القدرات والحد من الإقصاء الجماعي، لتكون منافسة للمبادئ.

الإنسانية

أكد المتحاورون على أهمية مبدأ الإنسانية، على الرغم من الإشارة إليه فقط إن تطلب الأمر ذلك، حيث قالوا إن الاستجابة للمعاناة الإنسانية أثناء فترات الإغاثة من الزلازل كانت الأولوية القصوى بغض النظر عن نوع التدخل (سواء كان التركيز على التنمية أو حالات الطوارئ).

عدم التحيز

يفهم العديد من المستجيبين مبدأ عدم التحيز على أنه يتطلب إعطاء الأولوية لأشد الفئات ضعفاً، ولكنهم ركزوا على الضغوط الشديدة التي تفرضها الحكومة من أجل تقديم المساعدات إلى المحتاجين كافة بالتساوي باعتبارها عائقاً رئيسياً أمام الالتزام بالمبدأ.

الحياد

اعتبر مبدأ الحياد متصلاً بكيفية تعامل العاملين في المجال الإنساني مع الديناميات السياسية في السياق النيبالي. وقد ذكر غالبية المستجيبين أنه من المهم إدارة علاقاتهم مع مراكز السلطة المختلفة من أجل البقاء محايدين، ولكن كان من الصعب جداً عدم إضفاء الطابع السياسي في الممارسة العملية. وقد تساءل البعض عما إن كان مبدأ الحياد ذا صلة بالاستجابة الإنسانية وليس بالنزاع.

الاستقلالية

ناقش العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات مبدأ الاستقلالية فيما يتعلق بحكومة نيبال وليس فيما يتعلق بالجهات المانحة وذلك بفعل الضغوط بشأن الالتزام بسياسات الحكومة.

التحديات حسب السياق التي تواجه العمل الإنساني القائم على المبادئ

إمكانية الوصول

يزيد ضعف البنية التحتية إلى جانب الانهيارات الأرضية الناجمة عن الزلازل والأمطار الغزيرة من صعوبة الوصول إلى السكان المتضررين في المناطق الجبلية المرتفعة بعد وقوع الزلزال. وقد أدى ذلك إلى الحد من قدرة وكالات الإغاثة على تحديد الاحتياجات والاستجابة بطريقة محايدة.

الإقصاء الاجتماعي

وافق الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية على أن أكبر تحدٍ أمام توزيع المساعدات يتعلق بالإقصاء الاجتماعي المنتشر في جميع أنحاء البلاد. ويستند الإقصاء في نيبال إلى الطائفة والقبيلة والطبقة الاجتماعية والعرق والموقع ونتائج الوقائع السياسية والسياسات الحكومية طويلة الأمد. وغالباً ما يكون الناس الذين يتم اعتبارهم في أمس الحاجة في أوقات الكوارث هم أكثر الفئات استضعافاً وتهميشاً. وفي حين تعطي الاستجابة المحايدة للأزمات الأولوية لهذه الفئات عند توزيع المساعدات الموجه، إلا أن الحكومة طلبت توزيع الموارد الشامل على جميع السكان بصرف النظر عن الحاجة. وقد شكلت هذه نقطة خلاف رئيسية بين الوكالات الدولية والحكومة، وكذلك تحدياً كبيراً أمام مبدأ عدم التحيز.

دور الحكومة في التمويل الإنساني

ويكمن أحد التحديات أمام التمسك بالمبادئ الإنسانية، بالنسبة للوكالات الإنسانية التي أجريت معها مقابلات، في أن الحكومة طلبت في بادئ الأمر توجيه كل التمويل المخصص للاستجابة للأضرار

تعيش نيتا بيلافو الآن في خيمة في مخيم للنازحين داخلياً بعد أن دمر الزلزال منزلها. نوركاب/كيشور شارما، 2016

رام هـو عضـو في لجنـة إدارة المجتمـع التـي شـكلتها المنظمـة الدوليـة للهجـرة لحـث السـكان المحليـين عـلى تحسـين أوضـاع مخيـمات النازحين داخليـاً. نوركاب/كيشـور شـارما، 2016

الناجمـة عـن الزلـزال مـن خـلال إدارتهـا. وقـد علـق المشـاركون الرئيسـيون في الاسـتجابة مـن وكالات تابعـة للأمـم المتحـدة للباحثـين أن الحكومـة تقلـل مـن الإنفـاق مـن ميزانيتهـا بشـكل مزمـن، حيـث تصـل النسـبة أحيانـاً إلى 40 في المئـة. ويعتقـد أن أمـوال الجهـات المانحـة قـد بلغـت نحـو 25 في المئـة مـن ميزانيـة الحكومـة. وبالإضافـة إلى لذلـك، اسـتمرت الجهـات المانحـة في تقديـم نسـب مرتفعـة من التمويـل عـلى الرغـم مـن أن قـدرة الاسـتيعاب لـدى الحكومـة لم تتوافـق مـع التمويـل الـذي تلقتـه، وبالتـالي لم تسـتخدم نسـبة كبـيرة مـما تـم تخصيصـه للاسـتجابة في حـالات الطـوارئ بشـكل فعـال لتلبيـة الاحتياجـات الإنسـانية بسرعـة.

دور الحكومة في التنسيق الإنساني

رتبـت الاسـتجابة لحادثـة الزلـزال الـذي وقـع في أبريل/نيسـان 2015 وفقـاً لنظـام المجموعـات مع الأمم المتحـدة والحكومـة، حيـث عـين قادة نظراء مشـاركين في كل مجموعـة. وفي ظروف مماثلة، يتم تنشـيط المجموعـات بنـاءً عـلى طلـب الحكومـة مـن أجـل الاسـتجابة لحـالات الكـوارث. وقـد تسـاءل مخـبرون رئيسـيون مـن منظـمات دوليـة عـما إن كانـت الحكومـة مسـتعدة لتحمل مسـؤولية القيادة المشـتركة، وقـد تـم وضـع نظـام متـوازٍ مـن القـادة المشـاركين الدوليـين ليأخـذوا عـلى عاتقهـم معظم مسـؤوليات إدارة المجموعـات العمليـة. وعـلى الرغـم مـن هـذا الدعـم الإضـافي، إلا أن منظـمات غير حكوميـة دولية تشـاركت عدداً من الشـكاوى الشـائعة بشـأن كيفية تنسـيق حكومة نيبال تقديم المساعدات الإنسانية. فعـلى سـبيل المثـال، علـق العديد من المسـتجيبين على أن "سـيطرة" الحكومـة وتوجيههـا للبيروقراطية المعقـدة يمكـن أن يكـون "خانقـاً". وإن تعـدد مراكز السـلطة والـوزارات المختلفة، التي غالباً ما تسـيطر عليهـا أطـراف سياسـية وطوائـف وجماعات عرقية مختلفـة، والتي ينبغي التعامل مع كل منها بشـكل فـردي، يجعـل التفـاوض مع الهيئـات الحكوميـة أمراً معقـداً وصعباً.

لاحـظ المسـتجيبون مـن الـوكالات الدوليـة التحديـات السياسـية التـي تواجه العمـل في نيبـال، وخاصة بفعـل التناقضـات بـين السياسـات التـي وضعـت عـلى الصعيـد الوطنـي وتنفيذهـا عـلى مسـتوى

أصيبت بادما كوماري شريستا أثناء الزلزال الذي وقع العام الماضي. وهي تتلقى العلاج الطبيعي في وحدة إعادة التأهيل المكثف، المصممة والمنشأة من قبل خبراء نوركاب، حتى تتمكن من استخدام ذراعها مرة خرى. نوركاب/ كيشور شارما، 2016

مخيم للنازحين داخلياً في مركز كتمندو. ما زال الناس (في الغالب من سيندوبالشوك) يعيشون في خيام في العاصمة بعد ستة أشهر من وقوع الزلزال. ولا يمكنهم العودة إلى الديار حيث لم يعاد بناء منازلهم حتى الآن. تيم ديرفين/المنظمة الدولية للمعوقين، أكتوبر/تشرين أول 2015

المنطقة. كما ألقى العاملون في المجال الإنساني الضوء على ارتفاع معدل تبديل المسؤولين الحكوميين، وخاصة على مستوى المقاطعات، حيث يعني ذلك أنه لا يوجد لدى السلطات أي خبرة بالعمل مع الجهات الدولية ولديها معرفة ضئيلة بالمبادئ الإنسانية. وقد أشار بعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أن المبادئ الإنسانية لم تذكر بشكل مباشر خلال المفاوضات مع الحكومة بشأن الاستجابة في حالات الطوارئ، واستخدم بدلاً من ذلك مفهوم خلق "ظروف محيطة مصرح بها". وقد أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار من أجل إيجاد نوع مماثل من الحيز الإنساني باستخدام المبادئ.

وبالنسبة لحكومة نيبال، فقد كانت الاستجابة الطارئة للزلزال عبارة عن توسيع لنطاق أنشطة التنمية العادية، ونتيجة لذلك فرضت ضغوط على العاملين في المجال الإنساني والجهات المانحة من أجل العودة إلى برامج التنمية العادية في أقرب وقت ممكن. وسرعان ما اتضح ضمن إطار المجتمع الدولي أن الدفع بمرحلة الأزمة إلى نهايتها هو ما يقف وراء فرض ضريبة مرتفعة بنسبة (46 في المئة) على استيراد موارد المساعدات بعد ثمانية أسابيع فقط من وقوع الزلزال.[30] وقد أثر موقف الحكومة، خاصة من خلال فرض مثل هذا الضريبة، على استقلالية الاستجابة الإنسانية.

إضفاء الطابع السياسي على المساعدات

أشار الكثير من المستجيبين إلى أن القرارات المتعلقة بتوزيع المساعدات لم تتخذ بطريقة عادلة من قبل الحكومة أو معظم المنظمات غير الحكومية الوطنية (وهي كلها مرتبطة بأطراف سياسية معينة)، وبدلاً من ذلك منحوا الأفضلية لمن يدعمهم ولمجتمعاتهم. وعلاوة على ذلك، أشارت الوكالات الإنسانية إلى أنها أجبرت على اتخاذ قرارات مماثلة، وأنه كان من الصعب الموازنة بين رغبتها في توزيع المساعدات بشكل عادل وضرورة الحفاظ على علاقة بناءة مع الحكومة والجهات الفاعلة المحلية. كما أشير أيضاً إلى أن منظمات التنمية قد تعطي الأولوية للحفاظ على علاقات تعاونية مع الحكومة بشأن تطبيق المبادئ الإنسانية، وخاصة لضمان الحفاظ على حيز العمل

باتان، كتمندو: فتاة صغيرة تبعد الحطام عن منزلها. لوكاس فوف/المنظمة الدولية للمعوقين، مايو/أيار 2015

الخاص بها بعد التعامل مع حالة الطوارئ. وقد ذكر أن القصد من هذه الأولويات هو أن عدداً من الجهات الفاعلة لم تعترض على تقييمات الحكومة المعتمدة بشأن قابلية التعرض للخطر، رغم القلق إزاء عدم تقديم نظرة شاملة إلى الاحتياجات الإنسانية.

ومن ناحية أخرى، فقد أعرب العديد من المستجيبين عن قلقهم إزاء عدم اكتراث العاملين الجدد في المجال الإنساني الذين يصلون إلى نيبال دون خبرة سابقة بالوضع السياسي. وكانت بعض منظمات التنمية تخشى من أن وجود العاملين في المجال الإنساني له أثر عكسي على علاقاتها مع الحكومة. وذكرت أن سبب ذلك يرجع إلى جلب العاملين في المجال الإنساني موارد ضخمة، وأنهم أرادوا العمل خارج نطاق الأساليب المتفق عليها بين الجهات الفاعلة في مجال التنمية على المدى البعيد والحكومة.

مشاركة القطاع الخاص في الاستجابة للأزمات

كان القطاع الخاص نشطاً في الاستجابة لحادثة الزلزال على المستويات كافة، من التجمعات الصغيرة غير الرسمية إلى منظمات القطاع الخاص الوطنية الكبيرة. وقد كانت الخدمات الأساسية مثل وسائل الاتصال جزءً من نظام تنسيق المجموعات، وكذلك عدد قليل من الشركات متعددة الجنسيات التي قدمت الدعم العيني عبر توفير الخدمات. وقيل على نحو متكرر أن القطاع الخاص يميل بشكل عام إلى "الانخراط في الأمر" من خلال السؤال عما يحتاجه الناس وتوفيره بسرعة لهم. واعتبر ردهم موجهاً نحو تحقيق النتائج واستباقياً. وقد شكل مبدأ الإنسانية بالتأكيد الأساس للعمل على الرغم من أن المبادئ لم تلعب أي دور واع في هذه العملية، وكان هنالك تصور بأنه يجب على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص العمل بشكل مستقل عن الحكومة ومنظمات الإغاثة الدولية، حيث اعتبر كلاهما بطيئاً جداً ووصفا

بالبيروقراطية. كما أعطيت الأولوية لتقديم المساعدات إلى من هم في أشد الحاجة إليها. ولكن على الرغم من توجيه مبدأ الإنسانية والاستقلالية لاستجابة القطاع الخاص إلا أن هنالك دوافع مختلطة للشركات الكبيرة تتجاوز الرغبة في مساعدة الناس فقط لتشمل أيضاً حماية المصالح التجارية، على سبيل المثال، عن طريق إعادة بناء قدرات وسائل الاتصال بشكل سريع. وقد ذكر أيضاً أن البيروقراطية الحكومية تعيق عمليات القطاع الخاص، ولوحظ أن الجهات الفاعلة في القطاع الخاص لم تكن على المستوى نفسه من الإدراك أو الاكتراث لقضايا تحويل المساعدات مقارنة بالمنظمات الدولية غير الحكومية أو الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن تحليلها السياسي الاجتماعي متيناً مقارنة بتحليل منظمات الإغاثة التقليدية. وفي حين شكل نجاح القطاع الخاص مساهمة إيجابية للاستجابة في نيبال إلا أن مشاركته أثارت تساؤلات بشأن أهمية المبادئ الإنسانية في حالات الكوارث.

ملخص

أكدت دراسة الحالة في نيبال على العقبات التي تعترض التمسك بالمبادئ الإنسانية في سياق الطوارئ حيث تتواجد كل من الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. وكانت بعض التحديات التي شوهدت في دراسات الحالة الأخرى سائدة بشكل كبير مثل إمكانية الوصول إلى المناطق الوعرة وإضفاء الطابع السياسي على المساعدات. وقد زاد دور حكومة نيبال في تنسيق الاستجابة من صعوبة التزام العاملين في المجال الإنساني بمبدأ عدم التحيز والاستقلالية إلى حد كبير وذلك بسبب البيروقراطية الشديدة، ووجود شبكة معقدة من مراكز السلطة تتضمن كل منها مصالح سياسية منافسة وتبديل المسؤولين الحكوميين. كما أوجدت ظاهرة الإقصاء الاجتماعي المنتشرة المزيد من التحديات أمام تقديم المساعدات بشكل عادل. ولاحظ معظم المستجيبين صعوبة في الموازنة بين التمسك بالمبادئ وضرورة الحفاظ على علاقة بناءة مع الحكومة. وهذا شكل تحدياً أمام العاملين في المجال الإنساني للتغلب على القيود التي فرضتها الحكومة من أجل تقديم المساعدات الإنسانية وفقاً للمبادئ.

أما التحديات الأخرى فسبب وجودها هو حضور مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة إلى جانب أولويات مختلفة ومستويات متفاوتة من الالتزام بالمبادئ. وعملت منظمات التنمية طويلة الأمد بالتعاون الوثيق مع الحكومة، وأعربت عن قلقها إزاء الأثر السلبي على علاقتها بفعل العاملين في المجال الإنساني الذين يفتقرون إلى الخبرة السابقة في الوضع السياسي. وقد وجدت هذه الجهات الفاعلة في مجال التنمية صعوبة في تطبيق مبدأ الاستقلالية وخاصة فيما يتعلق بآراء الحكومة المؤثرة بشأن كيفية تقديم المساعدات ولمن. وفي حين أن المبادئ الإنسانية معروفة من الناحية النظرية للعاملين في المجال الإنساني في نيبال، إلا أنها لم تكن مرجعاً أساسياً بالنسبة للجهات الفاعلة في مجال التنمية. لقد كان للشركات من القطاع الخاص أولويات مختلفة دون الرجوع بشكل مباشر إلى المبادئ. كما ناقش بعض الذين أجريت معهم مقابلات مسألة ما إن كانت المبادئ الإنسانية ذات صلة في سياق التنمية، حيث استنتج معظمهم أنها كانت ذات فائدة باعتبارها إطاراً مرجعياً، لا سيما عندما أصبحت المفاوضات متعسرة.

دراسة الحالة: شمال سوريا

لاجئـون سـوريون أطفـال يعيشـون في مسـتوطنة في وادي البقـاع في لبنـان. المجلـس النرويجـي للاجئين/كريسـتيان يبسـن، 2015

السياق

بـدأت الحـرب الأهليـة السـورية في بدايـة عـام 2011 كحركـة احتجاجيـة. وسرعـان مـا دخلـت في دوامـة عميقـة مـن العنـف وصـف بأنـه نـزاع مسـلح ذو طابـع دولي. وقـد أصبـح هـذا النـزاع جغرافيـاً سياسـياً حيـث أصبحـت العديـد مـن الجهـات الفاعلـة الإقليميـة والدوليـة مشـاركة مـن النواحـي السياسـية والدبلوماسـية والعسـكرية. كـما زاد وجـود جماعـات إرهابيـة مختلفـة الوضـع تعقيـداً، وانقسـمت السـيطرة عـلى مختلـف المناطـق والسـكان المدنيـين في سـوريا بـين الجماعـات المسـلحة غـير التابعـة للدولـة (بعضهـا وصـف بالجماعـات الإرهابيـة) والحكومـة. وواصلـت أطـراف النـزاع تنفيـذ هجـمات عشـوائية عـلى المناطـق ذات الكثافـة السـكانية العاليـة. وقـد فرضـت العديـد مـن الحصـارات التـي شـكلت عائقـاً أمـام حركـة المدنيـين، فضـلاً عـن نقـل البضائـع والمسـاعدات. وبالإضافـة إلى ذلـك، يوجـد نحـو 5.47 مليـون شـخص بحاجـة إلى المسـاعدات الإنسـانية وهـم غـير قادريـن عـلى الحصـول عليهـا، بمـن فيهـم نحـو 600,000 شـخص في المناطـق المحـاصرة.[31]

ومنـذ عـام 2011، قتـل أكـثر مـن ربـع مليـون شـخص سـوري، وأصيـب أكـثر مـن مليـون شـخص،[32] ونـزح نحـو 6.5 مليـون شـخص داخليـاً حيـث أجـبر الكثـير منهـم عـلى تـرك منازلهـم مـرات عديـدة، وأجـبر نحـو 4.8 مليـون سـوري عـلى الفـرار مـن البـلاد.[33] وتشـير تقديـرات مكتـب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية إلى أن عـدد الأشـخاص الذيـن هـم بحاجـة إلى المسـاعدات الإنسـانية بلـغ 13.5 مليـون شـخص عـام 2016 مـن بينهـم سـتة ملايـين طفـل.[34] وتعـد المسـاعدات الإنسـانية ضروريـة للتعامـل مـع النقـص الممتـد في الرعايـة الصحيـة الملائمـة ودعـم الحمايـة والحصـول عـلى المياه وخدمـات الصرف الصحـي والتعليم والأمن الغـذائي. وإضافـة إلى أنـه تـم تدمـير أكـثر مـن نصـف المستشـفيات وربـع المـدارس تقريبـاً في سـوريا.[35]

كـما توجـد قيـود مفروضـة تحول دون الوصـول إلى السـكان المحتاجين بسـبب العنـف والنزاع المسـتمرين، وعـدم وجـود تعـاون مـن جانـب الحكومـة والجماعات المسـلحة غـير التابعـة للدولـة، والمخـاوف الأمنية بفعـل الانتهـاكات واسـعة النطـاق للقانـون الإنسـاني وقانـون حقـوق الإنسـان. وغالبـاً مـا يعـبّر العاملـون في المجـال الإنسـاني عـن أن سـوريا هـي منطقـة "خـارج نطـاق الحمايـة" حيث يفتقـر السـكان المتضررون

للحماية مع وجود أنشطة حماية محدودة. كما أن السياق العملي في شمال سوريا، حيث أجري هذا البحث، غير آمن بالنسبة للسكان والجهات الفاعلة الدولية والوطنية على حد سواء. وتتطلب الاستجابة الإنسانية للنزاع في سوريا نهجاً إقليمياً نتيجة لانعدام الأمن، وبالتالي فهي تشمل عدة مراكز للوصول والتنفيذ هي: تركيا والأردن ولبنان والعراق، بالإضافة إلى سوريا ذاتها.

مع من تم التشاور؟

تتصل وجهات النظر المذكورة في هذا البحث على وجه التحديد بخبرات العاملين في المجال الإنساني المتواجدين في تركيا وتلبي الاحتياجات في شمال سوريا، رغم أن بعض هذه التحديات يتصل أيضاً بالاستجابة الإنسانية في مناطق أخرى من البلاد. وتبقى هذه الدراسة محدودة بسبب إمكانية الوصول إلى جهات فاعلة رئيسية معينة. فعلى سبيل المثال، لم تكن هنالك "حكومة" معتمدة رسمياً للرجوع إليها في منطقة البحث. كما كانت هنالك أيضاً إمكانية وصول محدودة إلى معظم المناطق والسكان المحليين الذين هم تحت سيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وذلك بسبب انعدام الأمن بالنسبة للباحثين والعاملين في المنظمات غير الحكومية. وإن أحد العناصر المفقودة في هذا البحث هي المستفيدون أنفسهم بسبب رغبة الباحثين في تفادي رفع التوقعات بشأن تقديم المساعدات أو إلحاق الضرر.

ما مدى فهم المبادئ؟

الإنسانية

نادراً ما يتحدث الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات عن مبدأ الإنسانية من تلقاء أنفسهم، على الرغم من الإقرار بأهميته الأساسية عند المطالبة بذلك.

١٠• عدم التحيز

اتجهت المنظمات غير الحكومية السورية عند إجراء مقابلة معها نحو الدمج بين الحياد وعدم التحيز، ويرجع ذلك إلى أن الكلمتين باللغة العربية تتشابهان إلى حد كبير. ومع ذلك يمكن التمييز بين المفهومين. وغالباً ما يتفق على أنه من الصعب تطبيق مبدأ عدم التحيز في البيئة السورية للأسباب المذكورة أدناه.

الحياد

كان هنالك تصور بين العديد من المواطنين السوريين أن تطبيق مبدأ الحياد هو أمر مستحيل في مثل هذا النزاع المستقطب. ولكن كان من المعروف أن مبدأ الحياد ربما يكون ملائماً أكثر للموظفين غير السوريين والمنظمات غير الحكومية الدولية. وبالإضافة إلى فهم مبدأ الحياد على أنه عدم تفضيل أحد أطراف النزاع على الطرف الآخر، فقد كان مرتبطاً أيضاً بعدم التمييز ضد أي مجموعة.

الاستقلالية

يعتقد العاملون في المجال الإنساني أن تطبيق مبدأ الاستقلالية هو أمر مستحيل. وقد اعتبر الالتزام بمبدأ الاستقلالية أمراً صعباً وخاصة بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الدولية وذلك لأنها تعتمد على الجهات المانحة، ولأنه يجب عليها الالتزام بإجراءات مكافحة الإرهاب بما في ذلك القيود القانونية.

موظفو المجلس النرويجي للاجئين يوزعون الخشب والأغطية البلاستيكية لمقاومة الأحوال الجوية وذلك في مخيم غير رسمي للاجئين السوريين في وادي البقاع، لبنان. المجلس النرويجي للاجئين/سام تارلينغ، 2015

المجلس النرويجي للاجئين أثناء تنفيذه أنشطة التعليم والمعلومات والتوزيع من مركزه المجتمعي في شمال لبنان. المجلس النرويجي للاجئين/كريستيان يبسن، 2014

التحديات حسب السياق التي تواجه العمل الإنساني القائم على المبادئ

نظام الإدارة عن بعد

أكدت المناقشات على أن نظام الإدارة عن بعد، والذي تستخدمه معظم المنظمات غير الحكومية الدولية في سوريا، وضع عقبات تحول دون توفير الحماية والمساعدة الإنسانية وفقاً للمبادئ. وعلاوة على ذلك، فقد شكل هذا النظام عائقاً رئيسياً أمام فهم كيفية تطبيق البرمجة القائمة على المبادئ في الميدان بفعل الصعوبات التي تواجه برامج الرصد. وقد ذكرت العديد من المنظمات الإنسانية أنه يتم في العادة دفع بدلات لأنظمة الرصد والتقييم الضعيفة بين الجهات الفاعلة والجهات المانحة وذلك بسبب نظام الإدارة عن بعد.

وقد عرفت إمكانية الوصول إلى البيئة العملية على أنها قدرة المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة على الوصول بشكل مادي إلى السكان المتضررين، وليس قدرة السكان على الحصول على المساعدات، ويعود سبب ذلك في جزء منه إلى الإدارة عن بعد.

التنسيق

شكل وجود "محاور" أو مراكز متعددة لتنسيق العمل الإنساني في سوريا عائقاً أمام تماسك العمل، ويرجع سبب ذلك إلى مواقع العمل المختلفة والديناميات المحلية الخاصة للبلد المتضرر. كما أن آليات الإدارة الإقليمية للمنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة وكذلك الأمم المتحدة منتشرة ومتحدة بشكل سيئ.

وعلى الرغم من أن نظام المجموعات فعال، فقد ذكر عدد من الذين أجريت معهم مقابلات أنه لا تزال هنالك العديد من التساؤلات تتعلق بنتائج آليات التنسيق. وثمة قلق من أن الأساسيات اللازمة للعمليات الميدانية، كالتوجيه الجيد للمساعدات ومصداقية مصادر المعلومات، لا تمنح الكثير من الاهتمام. وبشكل أكثر تحديداً، لاحظت الجهات الفاعلة أن المبادئ الإنسانية لا تناقش بشكل منتظم في اجتماعات التنسيق.

مشاركة الجهات المانحة

أكدت المقابلات على أنه غالباً ما يشار إلى التقارير والقيود المنهكة التي تتمحور حول تحقيق الأهداف بدلاً من تلبية احتياجات السكان المتضررين على أنها تعترض تنفيذ المبادئ.[36] وعلاوة على ذلك، فقد تبين أن ذلك أدى إلى التمييز في تقديم المساعدة والحماية. وذكر أيضاً أن اعتماد المنظمات غير الحكومية الدولية على تمويل الجهات المانحة يجعل من الصعب ضمان التقييمات المستقلة للاحتياجات في أي أزمة إنسانية. وقد كان هذا التأثير أكثر وضوحاً في السياقات ذات الطابع السياسي في سوريا، حيث يمكن لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية التي لديها وجهات نظر سياسية وخارجية مؤثرة أن تضلل تقديم الحماية والمساعدات الإنسانية.

تدابير مكافحة الإرهاب

تعزى العلاقة التي غالباً ما تمتاز بالصعوبة بين المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة الخاصة بها في سوريا إلى تدابير مكافحة الإرهاب والافتقار إلى المرونة في قواعد إعداد التقارير. ويمكن أن تؤثر تدابير مكافحة الإرهاب على تنفيذ المساعدات الإنسانية القائمة على المبادئ لأنها تحد من قدرة العاملين في المجال الإنساني على اختيار الشركاء أو التفاوض على إمكانية الوصول مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، مما يعرقل إيصال المساعدات إلى بعض المناطق.[37] ويرى العديد من العاملين في المجال الإنساني أنه قد ينظر إلى التواصل مع الجماعات

امـرأة تزيـل الثلـج خـارج خيمتهـا في مخيـم غـير رسـمي للاجئـين السـوريين في وادي البقـاع، لبنـان. المجلـس النرويجـي للاجئين/سـام تارلينـغ، 2015

المسـلحة غـير التابعـة للدولـة عـلى أنـه تقديـم "دعـم مبـاشر" لهـا، وبالتـالي قـرروا عـدم العمـل في مناطـق معينـة.[38] وأحـد الأمثلـة عـلى ذلـك هـو عـدم قـدرة المنظـمات غـير الحكوميـة الدوليـة الممولة مـن قبـل مكتـب المسـاعدات الخارجيـة في حـالات الكـوارث عـلى التعامـل مـع الجماعـات الموصوفـة بالإرهابيـة، وبالتـالي لم تكـن قـادرة عـلى الالتـزام بمبـدأ الحيـاد. وقـد تـؤدي مخاطـر تحويل المسـاعدات أيضـاً مـن قبـل الجماعـات الإرهابيـة إلى عـزوف الجهـات المانحـة عـن دعـم الأنشـطة الإنسـانية في المناطـق التـي تعمـل فيهـا الجماعـات الإرهابيـة.[39] وقـد ضعـت آليـات رصـد وتقييـم مـن طـرف ثالث مـن أجـل الـرد عـلى هـذه المخـاوف.

عمليات اتخاذ القرارات الداخلية

لوحـظ في المقابـلات أن المبـادئ الإنسـانية شـكلت مفاهيـم جديـدة بالنسـبة للعديـد مـن المنظـمات غـير الحكوميـة السـورية. وقـد بـدا أن تطويـر مجتمـع مـدني مسـتقل غـير قابـل للتحقيـق حتـى وقـت قريـب نظـراً للظـروف السياسـية في سـوريا. ولذلـك كان هنالـك منحنـى تعليمـي حـاد لهـذه المنظـمات غـير الحكوميـة السـورية مـن أجـل فهـم مـدى أهميـة الالتـزام بالمبـادئ الإنسـانية للعمـل الإنسـاني الفعـال. وقـد كان مـن الواجـب تعلـم معايـير العمـل الإنسـاني القائـم عـلى المبـادئ ودمجهـا في الممارسـة اليوميـة. كـما كان هنالـك تدريـب محـدود عـلى المبـادئ وذلـك للمنظـمات غـير الحكومية الوطنيـة والموظفـين الوطنيـين في المنظمات غـير الحكومية الدوليـة. وحيث أن المنظمات غـير الحكومية الوطنيـة تنفـذ غالبيـة برامـج المسـاعدات الإنسـانية، عـادة كـشركاء للمنظمات غـير الحكوميـة الدولية مـن خـلال اتفاقيـات الإدارة عـن بعـد، فقـد لوحـظ أنهـا في حاجـة ماسـة إلى بنـاء القـدرات بشـأن كيفيـة الالتـزام بالمبـادئ الإنسـانية.

ملخص

تتمثل الصورة الإنسانية العامة للسياق السوري في بيئة غير آمنة يغلب عليها الطابع السياسي إلى حد كبير مما يشكل تحديات جادة أمام تقديم العمل الإنساني القائم على المبادئ. ويشير البحث إلى أن العاملين في المجال الإنساني يجبرون في بعض الأحيان على إعطاء أولوية للعمل بأفضل ما لديهم بدلاً من الالتزام بالمبادئ. وعلى الرغم من هذا الوضع، فقد أكد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات من المنظمات غير الحكومية الدولية على أهمية المبادئ الإنسانية، ولم يكن أحد من المستجيبين على علم بوجود آلية أكثر فاعلية يمكن من خلالها تنفيذ الحماية والمساعدة الإنسانية. كما لوحظ أن المنظمات غير الحكومية الدولية مدركة وبشكل جيد لنظرية المبادئ الإنسانية، وذكر معظم المستجيبين أنهم يناقشون المبادئ فيما بينهم بشكل روتيني. ومع ذلك، فقد بينت المناقشات حاجة واضحة للمزيد من بناء القدرات والدعم للمنظمات غير الحكومية الوطنية بشأن المبادئ الإنسانية.

وتعتبر دراسة الحالة في سوريا أقل تقدماً من غيرها، وهذا في حد ذاته نتيجة قيمة. وهنالك الكثير من الأشياء غير المعروفة بعد، أو على الأقل لم تناقش بفاعلية في المجتمع الإنساني، الأمر الذي يؤثر على قدرة العاملين في المجال الإنساني على تقديم المساعدات. كما أن هنالك حاجة للتحفظ في مثل هذه البيئة المشحونة وذلك من جانب الجهات الفاعلة ذاتها وكذلك الباحثين على حد سواء.

دراسة الحالة: جنوب السودان

أطفال ملتحقون بالمدرسة في مخيمات تابعة للأمم المتحدة جنوب السودان يعانون من نقص في الكتب الدراسية والمدرسين، وغالباً ما يزيد عدد الطلاب عن 200 طالب في كل صف دراسي.
المجلس النرويجي للاجئين، 2015

السياق

يعد جنوب السودان مسرحاً لحرب أهلية ممتدة وذلك منذ أن تحول الصراع السياسي على السلطة بين الرئيس سالفا كير ونائبه المقال رياك مشار إلى نزاع امتد في كثير من الأحيان إلى مجتمعاتهم دينكا ونوير. ونجم عن هذا النزاع مقتل عشرات الآلاف من الناس، ونزوح أكثر من 1.6 مليون شخص، إضافة إلى 640,000 شخص يسعون إلى اللجوء إلى دول مجاورة منذ اندلاع حرب أهلية جديدة في ديسمبر/كانون أول عام 2013.[40] وقد اتسم هذا النزاع بانتهاكات واسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي.[41] وكان قرار وقف إطلاق النار ينتهك باستمرار على الرغم من توقيع اتفاقية للسلام في أغسطس/آب 2015. وفي ربيع عام 2016 تم تشكيل حكومة وحدة وطنية،[42] ولكن أحداث العنف الأخيرة التي حدثت في يوليو/تموز من عام 2016 زادت من تعقيد الوضع، حيث نزح عشرات الآلاف من الناس وقتل المئات منهم.[43] وبينما تستمر المفاوضات السياسية الهامة للتخفيف من معاناة الشعب إلى حد كبير إلا أنه من غير المرجح أن تسفر عن تحسينات سريعة في المكان.

وتواجه جمهورية جنوب السودان تحديات إنسانية كبيرة تشمل التنمية غير الكافية ونزاع عنيف وأزمة اقتصادية وشيكة تتسبب بالاحتياجات الإنسانية الناجمة عن النزوح والإصابات ونقص الغذاء وانعدام الأمن، الأمر الذي يعرض سبل العيش للخطر، ويتسبب في انتشار سوء التغذية وتفشي الأمراض والفيضانات الموسمية.[44] وتبلغ الاحتياجات الإنسانية ذروتها في مناطق القتال أو المناطق التي تتضمن أعداداً كبيرة من النازحين داخلياً. وقد اقتصر وصول المساعدات الإنسانية في وقت إجراء الدراسة، وخاصة بالنسبة للموظفين الدوليين، على الولايات الشمالية.[45] ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن أكثر من 5.1 مليون مواطن من جنوب السودان هم في حاجة إلى الحماية والمساعدات الإنسانية.[46]

إن نظام تنسيق الشؤون الإنسانية في جنوب السودان معقد ويمتاز بالطابع السياسي إلى حد كبير. ويرجع سبب ذلك إلى عدم وجود إطار عمل شامل ومستوى عال من الاهتمام السياسي والإعلامي الدولي، إلى جانب البعثة المتكاملة للأمم المتحدة في جنوب السودان.

.مع من تم التشاور؟

لم تكن هنالك إمكانية وصول مباشرة إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في جنوب السودان وذلك لأسباب تتعلق بالخدمات اللوجستية وانعدام الأمن. وقد ركز الباحثون على جمع المعلومات من مدينة جوبا نظراً لضيق الوقت. وشملت المقابلات مجموعة متنوعة من ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة وممثلي الحكومة والمستفيدين. وتسبب غياب وجهات نظر المنظمات غير الحكومية المحلية وممثلي القطاع الخاص في الحد من نتائج وتوصيات دراسة الحالة هذه.

الأمين العام للمجلس النرويجي للاجئين أثناء لقائه بالأمم المتحدة في بور جنوب السودان.
المجلس النرويجي للاجئين، 2014

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمبادئ الإنسانية

يمكن نشر بعثات حفظ السلام في بيئات ما بعد النزاع المتقلبة التي تكون فيها الدولة غير قادرة على الحفاظ على الأمن والنظام العام، حيث أنه مصرح بها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ومعتمدة من قبل مجلس الأمن. وتعرف هذه البعثات أيضاً على أنها بعثات متكاملة لأنها تضم وبشكل فعال إدارة الأمم المتحدة للعنصر العسكري لحفظ السلام في البعثة والاستجابة الإنسانية المنسقة للأمم المتحدة. وأحد الجوانب البارزة في هذا الأمر هو ما يعرف بـ"تعدد الوظائف"، حيث يشغل موظف سياسي واحد دور منسق الشؤون الإنسانية ونائب الممثل الخاص للأمين العام ومنسق مقيم في بعض الأحيان، ويشرف هذا الموظف على استجابة الأمم المتحدة كافة لضمان التنسيق. ويعتبر هذا الأمر مشكلة بالنسبة للكثير من الجهات الإنسانية الفاعلة، حيث يتعين على هذا الموظف ضمان نجاح تفويض العمليات العسكرية وتلبية الاحتياجات الإنسانية في الوقت ذاته. ومن الجوانب الأخرى التي تشكل تحدياً أمام البعثات المتكاملة "المشاريع سريعة التأثير"، والتي تنطوي على جنود يعملون في مشاريع مثل بناء المدارس والبنية التحتية. وهذا يتسبب في الخلط بين وظيفتهم ووظيفة الجهات الإنسانية الفاعلة، ويمكن أن يهدد التصور بأن العمل الإنساني يمتاز بالحياد والاستقلالية وعدم التحيز. وفي حين تحاول البعثات المتكاملة التمييز بين مختلف فروع عملياتها إلا أنه من الصعب التمسك بهذا التمييز في واقع الأمر. وهذا الأمر يتسبب بمعضلة للعاملين في المجال الإنساني الذين يعملون في مناطق لا تخضع لسيطرة الحكومة، حيث يمكن الخلط بينهم وبين العسكريين. كما يمكن أن يشكل ذلك خطراً على العاملين في مجال الإغاثة والسكان الذين تقدم إليهم المساعدات على حد سواء.

ما مدى فهم المبادئ؟

الإنسانية

أشار العديد من العاملين في المجال الإنساني إلى أنه ينبغي لمبدأ الإنسانية و"الواجب الإنساني" أن يوجها العمل الإنساني وأن يتيحا للمنظمات غير الحكومية المجال لتبرير القرارات المعنية بالعمليات عند مواجهة المعضلات. وقد تقاسم بعض المستجيبين الرأي الذي مفاده أنه ينبغي لمبدأ الإنسانية أن يتجاوز المبادئ الثلاثة الأخرى، وأن يحث العاملين في المجال الإنساني على إعطاء الأولوية لتقديم المساعدات حيثما كان ذلك ممكناً.

عدم التحيز

تفهم المنظمات غير الحكومية الدولية أنه يمكن استخدام مبدأ عدم التحيز كأداة تنفيذية، وأشارت إلى أنها تؤكد بانتظام على الطبيعية المحايدة لعملها مع أطراف النزاع كافة من أجل التفاوض على إمكانية الوصول إلى السكان المتضررين.

الحياد

يرتبط مبدأ الحياد بـ"عدم التحزب" بالنسبة للعديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات. ويرتبط ذلك بقلق المنظمات غير الحكومية الدولية من اتهامها بالتحزب، ومخاوف هامة بما يكفي لتؤثر بشكل مباشر على مستوى التعاون بين المنظمات غير الحكومية والسلطات الحكومية.

الاستقلالية

كثيراً ما كان يذكر هذا المبدأ عند الإشارة إلى الدعم المالي وآليات الدعم وجداول أعمال الجهات المانحة الدولية. ومع ذلك فقد اعتبرت المنظمات غير الحكومية الدولية الضغوط التي تفرضها الحكومة من أجل العمل وفقاً لسياساتها تحدياً لقدرة هذه المنظمات على التمتع بالاستقلالية في بعض المناطق.

قيم أخرى

أثار المستجيبون مفاهيم أخرى مرتبطة بالمبادئ الإنسانية مثل التضامن والقانون الإنساني الدولي وغيرها من "القواعد الإنسانية" على الرغم من اعتبار المبادئ الإنسانية إطار عمل مناسب بشكل عام لتوجيه العمل الإنساني.

التحديات حسب السياق التي تواجه العمل الإنساني القائم على المبادئ

إمكانية الوصول وانعدام الأمن

يرى غالبية المستجيبين أن القضايا المتعلقة بإمكانية الوصول وانعدام الأمن وكذلك التحديات اللوجستية منعتهم من تلبية عدد من الاحتياجات القائمة في البلاد. ويرجع سبب ذلك إلى الافتقار إلى البنية التحتية وانخفاض مستويات الموارد، والتي تفاقمت أكثر خلال موسم الأمطار. وقد اختارت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية الامتناع عن العمل في مناطق معينة، وخاصة في الولايات الشمالية، رداً على تقلبات السياق الأمني. وعلاوة على ذلك، ذكر بعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أن العاملين في المجال الإنساني مترددون وبشكل متزايد بشأن تحمل مخاطر أمنية جنوب السودان.

تحويل مسار المساعدات

أعرب المستجيبون عن قلقهم من أن ينظر إلى المساعدات الإنسانية على أنها وسيلة لفرض السلطة السياسية وأنه غالباً ما يتم تحويل مسارها واستخدامها لزيادة رأس المال السياسي. وذكر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلة أن هنالك محاولات متعمدة للتحكم بالمساعدات الإنسانية أو تحويل مسارها على المستوى الحكومي وعلى مستوى السلطات المحلية وفي صفوف المدنيين. وإن هذه المسألة معقدة حيث أن الحدود الفاصلة بين المدنيين ("الشباب" و"الميليشيات") وجنود الجيش النظامي في القتال الجاري غير واضحة. وربما يتسبب تحويل مسار المساعدات من المستفيدين المستهدفين إلى فئات أخرى من السكان، بما في ذلك الجيش والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، في زيادة إضعاف الجهود الإنسانية أو ربما تشعل فتيل الحرب. ويحدث هذا في العديد من الأزمات وحالات العنف المفاجئة طويلة الأمد، ولكنها تصبح مسألة توتر بالنسبة للجهات الإنسانية الفاعلة استناداً إلى كيفية استجابة النظام لتحويل مسار المساعدات في مثل هذه الأزمات.

وعند مواجهة الادعاءات المتعلقة بتحويل مسار المساعدات، وافق غالبية العاملين في المجال الإنساني الذين تمت مقابلتهم في جوبا على أنه ينبغي الاستمرار في تقديم المساعدات وفقاً للاحتياجات الأكثر إلحاحاً ومدى ضعف المجتمعات، وهو أمر متسق مع الواجب الإنساني. كما أشار بعضهم بشكل مباشر إلى مدونة قواعد السلوك لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية في الإغاثة من الكوارث التي تنص على أن "الواجب الإنساني يأتي في المقام الأول".

ريبيكا وأطفالها الثلاثة في مخيم لحماية المدنيين خارج جوبا، جنوب السودان. المجلس النرويجي للاجئين، 2015

وجهات نظر المستفيدين بشأن المبادئ الإنسانية

لقد كانت المبادئ الإنسانية مرتبطة بشكل أساسي بالتضامن والحق في الحصول على المساعدات الإنسانية والحماية بالنسبة لعدد قليل من المستفيدين الذين أجريت معهم مقابلات خلال النقاشات الجماعية المركزة. وتم فهم المبادئ بشكل عام فيما يتعلق بأهمية المساعدات والحماية المقدمة والأولويات كما هو محدد من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية.

التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والجهات الفاعلة الإنسانية

أكدت المقابلات على أن عدم الوضوح في الأدوار السياسية والإنسانية في البعثة المتكاملة للأمم المتحدة في جنوب السودان يخلّ في قدرة الاستجابة الإنسانية على التمسك بالمبادئ. ومما يزيد من المخاوف بشأن الالتزام بمبدأ الحياد حقيقة أن منسق الشؤون الإنسانية يعمل أيضاً كنائب الممثل الخاص للأمين العام، حيث أوكلت إليه مهمة ضمان إنجاز التكليف. وعلاوة على ذلك، يوجد لدى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أهداف سياسية حيث أن جزءً من ولايتها هو دعم اتفاقية السلام. ويرى المستجيبون في مثل هذه الظروف أن مبدأ الحياد والاستقلالية في الاستجابة الإنسانية عرضة للخطر. وقدم الأشخاص الذي أجريت معهم مقابلات مثالاً على ذلك وهو أن ممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يشاركون في مفاوضات السلام ويوقعون على اتفاقيات السلام على حد سواء. وقد اعتبر هذا الأمر غير مناسب لأنه يمس بقدرة القيادة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة على التفاوض بشأن إمكانية الوصول وتنسيق العمل الإنساني. وأشارت الجهات المانحة والجهات الفاعلة الإنسانية إلى أن

إيدار كروتزر أثناء لقائه بقادة نازحين من جنوب السودان في قاعدة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في بور. المجلس النرويجي للاجئين/كريستيان يبسن، 2014.

بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان هي بعثة متكاملة لحفظ السلام بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهذا يعني أن لديها ولاية في دعم الحكومة. واجهت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تحديات كبيرة منذ أن كلفت بولاية في بادئ الأمر بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1996 (2011)، وذلك بسبب تدهور الوضع الأمني وعلاقتها المعقدة مع حكومة جمهورية جنوب السودان. وينص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2252 (2015) على تمديد ولاية البعثة حتى 31 يوليو/تموز 2016[47] وزيادة عدد قوات الجيش لتصل إلى 13,000 والسماح بتنفيذ اتفاقية السلام.

الافتقار إلى التنسيق داخل المجتمع الإنساني كان له أثر مباشر على تقديم المساعدات بشكل مبدئي وعلى الكفاءة والرصد. ونتيجة لذلك، طرحت المنظمات الإنسانية التي استشيرت مسألة ما إن كان التعاون الإنساني بشأن توسيع نطاق الوصول وتقديم الدعم والحماية موجهاً بناءً على الاحتياجات الإنسانية أو بدافع البرامج السياسية.

وتعتمد وكالات الأمم المتحدة على بعثة الأمم المتحدة في السودان من أجل الأمن والحصول على المعلومات من المناطق المتضررة. وتتعاون بعض المنظمات غير الحكومية الدولية أيضاً بشكل مباشر مع البعثة لتوفير الحماية والمساعدة في مناطق محددة، مع إعطاء الأولوية لمبدأ الإنسانية و"الواجب الإنساني" لتلبية احتياجات السكان المتضررين. ومع ذلك، فقد أكد العاملون في المجال الإنساني على أهمية التفريق بينهم وبين أفراد حفظ السلام، حيث يعتبرهم السكان المتضررون أفراداً فاعلين في المجال السياسي يطبقون السياسات الحكومية وخاصة فيما يتعلق بالسكان النازحين. وأشار العاملون في المجال الإنساني إلى أن انحيازهم إلى جانب الجهود المبذولة من أجل حفظ السلام من شأنه أن يقوض مبادئهم المتمثلة في الاستقلالية والحياد وعدم التحيز.

وقد كانت العديد من المنظمات مترددة بشأن مشاركة معلومات قد تكون حساسة حيث أن نطاقات التنسيق لم تعتبر إنسانية بحتة. وإحدى النتائج المترتبة على ذلك هو أنه لم تكن لدى الأمم المتحدة القدرة الكافية على التحدث والضغط على الحكومة من أجل إمكانية أفضل للوصول. وقد استخدمت بعض المنظمات غير الحكومية الدولية "استراتيجية التمييز" من خلال الالتزام بنهج مبدئي للعمل الإنساني وتعزيزه وذلك من أجل الابتعاد عن البرامج العسكرية والسياسية.

بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومواقع حماية المدنيين

تعد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مثالاً على تجمع جهات فاعلة مختلفة تعمل داخل مخيمات حماية المدنيين للسكان النازحين داخلياً حيث لا تعمل فقط ضمن إطار مسؤولية بعثة الأمم المتحدة وإنما أيضاً داخل قاعدتها العسكرية التابعة للأمم المتحدة.[48] وهنالك سوء فهم عميق بين القوات العسكرية والجهات الفاعلة الإنسانية، إلى جانب توترات تتعلق وبشكل خاص بتفكيك مخيمات حماية المدنيين ونقل النازحين داخلياً. وفي الآونة الأخيرة، حثت حكومة جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على إغلاق مخيمات حماية المدنيين وأجبرت المنظمة الدولية للهجرة على إيقاف تسجيل مزيد من السكان النازحين داخلياً. وقد أثارت هذه المسألة مشاكل معنية بالعمليات ذات صلة بتوزيع المساعدات حيث لم تشمل المساعدات الوافدين الجدد من

منطقة حماية المدنيين في قاعدة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، جوبا. المجلس النرويجي للاجئين/كريستيان جيبسن، 2014

المبادئ الإنسانية من وجهة نظر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

لا تتصل كل المبادئ الإنسانية بتنفيذ بعثات حفظ السلام. ويدرك ممثلو المنظمات الإنسانية أنه يستحيل على بعثة الأمم المتحدة أن تكون محايدة أو غير متحيزة على الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أصبحت أكثر شبهاً بجهة إنسانية فاعلة. وهذا لا يعني بالضرورة أن أعضاء بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان يرفضون المبادئ الإنسانية، ولكن يبدو أن لديهم فهم واقعي لقدرتهم على تطبيق المبادئ استناداً إلى تفويض الحماية الخاص بالبعثة. تمثل بعثة الأمم المتحدة جهة سياسية فاعلة، ومع ذلك فهي تتعهد باحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان للسكان المدنيين. ولكن هنالك افتقار إلى الإدراك والتواصل والتعاون بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والجهات الفاعلة الإنسانية، الأمر الذي يضعف كل من عملية حفظ السلام وآليات التنسيق الإنساني.

توزيع اللوازم المدرسية، جنوب السودان. نوركاب/لارس آون، 2012

السكان النازحين داخلياً وفقاً للإجراءات الحكومية الجديدة، وبالتالي خلق تمييز محتمل بين السكان المحتاجين. كما أكد بعض المستجيبين في جوبا بأنهم واجهوا صعوبات في الحفاظ على تقديم الحماية والمساعدات الإنسانية بشكل حيادي في مواقع حماية المدنيين في جوبا نظرًا لإضفاء الطابع السياسي على قضايا النازحين داخلياً، والدور السياسي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وفي الحقيقة، أثار المستجيبون المسائل المتعلقة بإضفاء الطابع السياسي على قضايا النزوح الداخلي، وكذلك استخدام عائدات النازحين كمؤشر بديل لإحراز تقدم سياسي. وفي حين ذكرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن عائدات السكان النازحين داخلياً يجب أن تكون طوعية، فقد اعتبرت الجهات الإنسانية الفاعلة أن البعثة تحث على العائدات حتى تتمكن من إغلاق مواقع حماية المدنيين. وقال بعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أيضاً أن حقيقة اتخاذ بعثة الأمم المتحدة قرارات بشأن من يسمح له بطلب اللجوء إلى مواقع حماية المدنيين وما هي المساعدات التي يمكن للجهات الإنسانية الفاعلة تقديمها تستند إلى ما يسمونه "الاحتياجات العظمى" في المواقع. وقد أدى ذلك إلى اتخاذ قرارات متحيزة بشأن كيفية تقديم المساعدات ومكانها وخاصة في مواقع حماية المدنيين في جوبا.

طبيعة العلاقة مع حكومة جنوب السودان

ذكر غالبية المستجيبين أن تقييد العمل الإنساني يعود وبصورة جزئية إلى غياب التواصل مع السلطات المعنية لضمان نقل المساعدات بطريقة سلسة. ومن المعروف أن التواصل مع السلطات جنوب السودان هو أمر معقد بسبب ظهور تحالفات جديدة وتوترات بين الأنظمة المحلية للحكم والجهات الفاعلة السياسية الوطنية والوضع العسكري على امتداد خطوط المواجهة الأمامية. وقد أعربت معظم المنظمات غير الحكومية الدولية عن قلقها تجاه كيفية ضمان التزامها بمبدأ الحياد أثناء العمل مع الحكومة التي تعد طرفاً في النزاع. كما ذكرت أيضاً أن تقديم المساعدات بشكل غير متحيز واجه تحديات على أساس يومي تقريباً، وكان من الصعب تقديم المساعدات بناءً على الاحتياجات وحدها دون اتهامها بالتحيز من قبل أحد الأطراف. وأثر الخوف من الاتهام بالتحزب بشكل مباشر على مستوى التعاون بين المنظمات غير الحكومية والسلطات الحكومية. ونتيجة لذلك، أكد العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أن الحياد هو المبدأ الرئيسي للاحترام، وغالباً ما يقترن بـ"عدم التحزب". وعادة ما يستخدم الطرف المقابل أو أي من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أو المنظمات غير الحكومية الدولية مبدأ عدم التحيز كأداة معنية بالعمليات خلال المفاوضات مع الحكومة، إلى جانب إلقاء الضوء على الطبيعة المحايدة لعمله من أجل التفاوض على إمكانية الوصول إلى المناطق التي تشتد فيها الحاجة والتي تضم طرفي النزاع. وعلى الرغم من التحديات، فقد اعتبر عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر أن بناء العلاقات الجيدة والتعاون مع حكومة جنوب السودان هو أمر ضروري لتقديم الحماية والمساعدات الإنسانية بشكل فعال.

لقد أدى تقديم المساعدات والحماية الإنسانية على مدى عقود إلى فهم قوي لطبيعة العمل الإنساني، وكذلك التحديات التي تواجهه والأخطاء الناجمة عنه، على المستوى الحكومي.[49] ولذلك فإن لدى حكومة جنوب السودان فهم جيد للمبادئ واستخدامها لمصلحتها الخاصة، وفقاً لبعض المستجيبين، مثل اتهام المنظمات غير الحكومية الدولية بالتحزب أو التحيز.[50] وكان يعتبر أن لدى الحكومة اهتمام قوي في الوصول إلى أنشطة المنظمات غير الحكومية وعمليات صنع القرار. وذكر بعض العاملين في المجال الإنساني خلال المقابلة أنهم حاولوا تجاهل المؤسسات الحكومية لتجنب بعض التحديات مثل الفساد أو الحكم الضعيف. كما أوجدت التدخلات الإنسانية على مدى عقود ما أطلق عليه بعض المستجيبين من المنظمات غير الحكومية الدولية اسم "المواءمة"، وهذا يعني أن أصحاب المصالح المحليين اعتادوا على الطرائق والمفردات والهياكل التنظيمية

فريق التغذية المتنقل من برنامج الأغذية العالمي أثناء تلقيهم المساعدات في جنوب السودان.
أميركامبيز هامدانيادي، 2014

للعمل الإنساني، وربما يستخدمونها ضد المنظمات غير الحكومية الدولية من خلال الضغوط المالية وحملات لتشويه السمعة والحد من إمكانية الوصول وتنظيم الأنشطة. وقد واجهت الجهات الإنسانية الفاعلة معضلة نتيجة للضغط السياسي على المنظمات غير الحكومية الدولية تتمثل فيما إن كان ينبغي المشاركة في التأييد الذي قد يعتبر مسألة حساسة من جانب حكومة جنوب السودان وضرورية في الوقت ذاته من أجل إذكاء الوعي بشأن التمويل والمساءلة. ويشكل التأييد خطراً على حضورها التنفيذي، الأمر الذي لا يقتصر تأثيره على الاستقلالية وحسب وإنما أيضاً على تقديم المساعدات بشكل حيادي وغير متحيز.

ومن جانب الحكومة، يرى ممثلوها الذين أجريت معهم مقابلات أن عمليات تقييم الاحتياجات الحالية التي قدمتها المنظمات غير الحكومية الدولية لم تكن ملائمة لأنها تميل إلى التركيز على العمل الإنساني، في حين تحتاج الدولة إلى مشاريع تنموية مثل برامج بناء الدولة والمشاريع التعليمية. وقد أدت الأزمات الإنسانية الناجمة عن النزاع إلى تحول نمطي في المجال الإنساني من برامج التنمية، التي تنطوي على تعاون قوي مع السلطات الحكومية، إلى عمليات الطوارئ. وكانت العديد من برامج التنمية قد ألغيت وخاصة التي تركز بشكل كبير على بناء الدولة والقدرات. كما أشار المستجيبون من الجهات الحكومية إلى أنهم يرغبون في تعزيز المشاركة مع الجهات الإنسانية الفاعلة. وإحدى الشكاوى التي تسمع بشكل متكرر من جانب الحكومة هي أن وكالات الإغاثة لا تتفاعل بشكل كاف معها.

العمليات الداخلية

تقدم كل من المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية نحو 85 في المئة من الخدمات الأساسية في جنوب السودان.[51] ونتيجة لذلك، يمنح مركز المنظمات غير الحكومية في جنوب السودان مجتمع المنظمات غير الحكومية تأثيراً أكبر بكثير مما لديها في أماكن أخرى. وقد استقطب منتدى المنظمات غير الحكومية في جنوب السودان (الذي أنشئ عام 1996) المنظمات

غير الحكومية معاً من أجل مناقشة القضايا المشتركة التي تتعلق بالبرمجة وإمكانية الوصول وتقديم المساعدات. وتستمر الجهات المانحة في التنسيق من خلال فرق العمل في القطاع.

وأعرب المستجيبون من المنظمات غير الحكومية الدولية عن قلقهم بشأن حياد الموظفين الوطنيين والمنظمات غير الحكومية المحلية. وأثار المستجيبون من المنظمات غير الحكومية الدولية المخاطر بشأن تعيين موظفين محليين في بعض المناطق المتأثرة من النزاع بالنظر إلى انتمائهم العرقي أو انتمائهم لحزب معين على الرغم من الإقرار بأن المعرفة السياقية للشركاء والموظفين المحليين، وجهات الاتصال الخاصة بهم، وقبول مجتمعهم المحلي هي أمور ضرورية وأن تفويضهم سيضمن استدامة المساعدات جنوب السودان. يمكن لهذه التصورات أن تخلق أجواء الشك وأن تعرض حياد تقديم المساعدات من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية للخطر. كما تساهم أيضاً في انخفاض أعداد الموظفين المحليين.

لقد أثيرت مسألة مشاركة حكومة جنوب السودان في عملية التوظيف الخاصة بالمنظمات غير الحكومية الدولية، بغية تعزيز قدرة الموظفين المحليين، باعتبارها مصدر قلق من قبل بعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات من منظمات دولية. وعلى الرغم من حث الحكومات كافة لأصحاب العمل على إعطاء الأولوية لتوظيف المواطنين إلا أن المستجيبين من المنظمات غير الحكومية الدولية علقوا قائلين بأن هذه السياسة تقلل من قدرتهم على تعيين موظفين مؤهلين لإدارة البرامج في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وخاصة أنه من الصعب جداً العثور على مقدمي طلبات من المواطنين يستوفون المتطلبات اللازمة. واعتبر عدد قليل من المستجيبين من المنظمات غير الحكومية الدولية هذ الأمر تدخلاً، ونسبوا ذلك إلى "تحويل المساعدات" أو "تحويل الموارد البشرية". ووافق بعض ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية الذين تمت مقابلتهم على أن الحكومة كانت تعتبر منظماتهم مصدراً للدخل والتوظيف على مستوى السلطة المحلية والمستويات الأعلى.

وأكدت كل من الجهات المانحة والجهات الإنسانية الفاعلة أن قلة الخبرة والافتقار إلى التنسيق والتبديل المتكرر للموظفين الدوليين قد شكلوا جميعاً تحدياً أمام تنفيذ العمل الإنساني القائم على المبادئ. وتحدث المستجيبون عن حقيقة أن المنظمات غير الحكومية الدولية تواجه صعوبات في تعيين موظفين جيدين والحفاظ عليهم. وهذا الأمر بالغ الأهمية حيث قد تؤدي قلة الخبرة والفهم المنقوص للسياق إلى "قرارات تنفيذية ضعيفة" في المناطق المتضررة. كما أشار بعض الذين تمت مقابلتهم إلى أن ارتفاع معدل تبديل الموظفين إلى جانب الذاكرة المؤسسية والتعليم التنظيمي المحدود تحد من التنفيذ الفعال والمتماسك للعمل الإنساني القائم على المبادئ. وأكد المستجيبون من المنظمات الإنسانية أيضاً أن تحليل المخاطر ونهج القبول الملائمين هما أمران ضروريان ينبغي تعزيزهما وذلك في الحالات حيث يكون هنالك تحديات مباشرة للمبادئ الإنسانية، ولا سيما خلال المفاوضات مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

وتوفر بعض المنظمات غير الحكومية الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر إجراءات متوازنة متعددة القطاعات في الحالات التي تكون فيها الاحتياجات الفعلية غير متوازنة لحمايتها من تهمة التحيز في ظروف النزاع. فعلى سبيل المثال، يستهدف توزيع المساعدات الغذائية التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر في ولاية أعالي النيل بشكل رئيسي مناطق النوير، ولكن تستفيد منطقة الدينكا أيضاً من المؤسسات الطبية ودعم الرعاية الصحية وتدريب القانون الدولي الإنساني من جانب الجيش. وفي حين لا يلتزم نهج "عدم إلحاق الضرر" بمبدأ عدم التحيز بشكل صارم إلا أنه من الضروري عدم مفاقمة التوترات القائمة.

ملخص

يواجه جنوب السودان تحديات إنسانية كبيرة، ويرجع سبب ذلك إلى الحرب الأهلية طويلة الأمد، والانتهاكات الخطيرة المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وذكرت العديد من الجهات الإنسانية الفاعلة في هذا السياق قيمة تطبيق المبادئ الإنسانية. ومع ذلك، أقرت العديد من الجهات الفاعلة أنها واجهت تحديات مختلفة فيما يتعلق بالالتزام بالمبادئ، وخاصة بسبب الهيكل التنظيمي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، الأمر الذي يجعل التمييز بين الجهات الفاعلة الإنسانية والتنموية والسياسية والعسكرية غير واضح. كما تم الحديث عن العلاقة مع الحكومة كقضية أخرى، وخاصة بسبب تغيير التحالفات ذات الصلة بالسلطة والتوترات القائمة بين المستويين الإقليمي والوطني للسلطة. وأثيرت قضايا التوظيف كالحصص المفروضة للموظفين الوطنيين، وزيادة معدل تبديل الموظفين والافتقار إلى وجود موظفين دوليين من ذوي الخبرة أيضاً باعتبارها تحد من قدرة الجهات الإنسانية الفاعلة على الالتزام بالمبادئ الإنسانية. وأخيراً، فقد كان لانعدام الأمن نتيجة للنزاع ووجود الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تأثير كبير على إمكانية الوصول وتقديم المساعدات دون تحيز. وفي حين أقرت مختلف الجهات الفاعلة التي تمت مقابلتها في جنوب السودان قيمة المبادئ، إلا أن هنالك حاجة إلى مزيد من التفكير في كيفية احترامها واستخدامها لتعزيز تقديم المساعدات الإنسانية في هذه البيئة ذات الطابع السياسي.

الاستنتاجات والمسائل الشاملة

أخصائي في مجال خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من قائمة الخبراء في نوركاب التابعة للمجلس النرويجي للاجئين أثناء عمله في بور، جنوب السودان. ستانيسلاوس كامواغا، 2014

الإنسانية

نادراً ما أشير إلى مبدأ الإنسانية بصورة عفوية من قبل الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أو ضمن المادة التي تمت مراجعتها في دراسات الحالة الأربع. وغالبًا ما يفسر ذلك من خلال كون الإنسانية مفهوماً أساسياً لا يحتاج إلى أن يذكر على وجه التحديد، حيث أنه يمثل الأساس لكل ما تقوم به الجهات الإنسانية الفاعلة. وعند الحث على التفكير بمبدأ الإنسانية فإن معظم المستجيبين يرون أنه يجب أن يعطى الأولوية على المبادئ والمفاهيم الأخرى كافة لأنه يعبر عن الأساس المنطقي للعمل الإنساني الذي يتمثل في التعامل مع المعاناة الإنسانية. وبأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، استنتج الباحثون أنه إذا كان مبدأ الإنسانية حقاً المبدأ الأساسي للأعمال الإنسانية كافة عندها يجب إقراره ومناقشته بوضوح، وليس فقط احترامه بشكل ضمني. ومع ذلك فقد أوضحت الأفكار المنتقاة من دراسات الحالة الأربع أن مبدأ الإنسانية لم يكن دائماً الدافع الرئيسي للعمل الإنساني.

١٠• عدم التحيز

وافقت الغالبية العظمى من المستجيبين في السياقات الأربعة كافة على أن مبدأ عدم التحيز هو المبدأ الأساسي الذي يؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج. وقد اعتبر مبدأ الحياد أداة مفيدة تمكن العاملين في المجال الإنساني من توضيح توزيع المساعدات على أصحاب المصالح من كل المستويات. وهذا من شأنه أن يبعدهم عن الاتهامات ذات الصلة بالتوزيع المتحيز والذي يمكن أن يعرض العمليات للخطر. وقد أصرت السلطات في كثير من الأحيان على أن يشاركهم العاملون في المجال الإنساني في تنسيق تقديم المساعدات كاستراتيجية لضمان عدم التحيز، بينما لاحظت العديد من المنظمات غير الحكومية أن هذه المشاركة غالباً ما تزيد من صعوبة تأمين الوصول إلى السكان المتضررين. ولم يقتصر تأثير هذا الأمر، إلى جانب التحديات الأخرى مثل انعدام الأمن واللوجستية، على عدم تمكين العاملين في المجال الإنساني من تقديم المساعدات إلى بعض السكان وحسب، وإنما عدم تمكينهم أيضاً من الحصول على تقييم كامل للاحتياجات الإنسانية.

الحياد

كثيراً ما كان يخلط الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بين مبدأ الحياد والمبادئ الأخرى كمبدأ عدم التحيز. ويرجع ذلك في جزء منه إلى سوء الفهم العام للمبدأ وهدفه الأساسي، والذي ينبغي أن تعتبره الجهات الإنسانية الفاعلة غير متصل بالسياق السياسي للأزمة. ونتيجة لذلك، غالباً ما يسئ العاملون في المجال الإنساني الفهم بشأن كيفية وضع مبدأ الحياد موضع التنفيذ. وكان تأثير هذا الالتباس النظر إلى العاملين في المجال الإنساني على أنهم أدوات سياسية للجهات الفاعلة السياسية والعسكرية المسيطرة على مناطق معينة. وهنالك حاجة إلى مزيد من التفكير بشأن الحالات القصوى مثل سوريا، حيث تساءل بعض المستجيبين إن كان تطبيق مبدأ الحياد ممكناً، وكذلك الأمر في حالات ما بعد النزاع مثل نيبال حيث دارت نقاشات بشأن ما إن كان مبدأ الحياد متصلاً بالموضوع.

الاستقلالية

إن لسياسات التمويل تأثير كبير على قدرة الجهات الإنسانية الفاعلة على أن تكون مستقلة. وهذا الأمر متصل بسياسات الجهات المانحة ذات الدوافع السياسية وآثار تدابير مكافحة الإرهاب في النزاعات التي يغلب عليها الطابع السياسي إلى حد كبير والبرامج التي تركز على أنشطة التنمية وبناء السلام. ويصعب على المنظمات الإنسانية ضمان تطبيق مبدأ الاستقلالية بسبب اعتمادها الكبير على التمويل. إن الآثار المترتبة على الافتقار إلى الاستقلالية متنوعة، ولكن يمكن تلخيصها في عدم قدرة العاملين في المجال الإنساني على تحقيق أهدافهم دون تأثير غير مشروع من قبل جهات خارجية. كما يمكن النظر إلى العاملين في المجال الإنساني باعتبارهم مشاركين مع جهات سياسية. ويمكن أن يزيد هذا الأمر من عدم شعورهم بالأمان، وربما يؤدي إلى حالات لا يحصل فيها السكان المتضررون على المساعدات التي يحتاجون إليها وإنما ما خصص لهم على أساس الأولويات السياسية والأمنية الخارجية. وكما هو الحال دائماً، تمتاز المبادئ بترابطها، ويمكن لظهور مشكلة في إحداها أن يؤثر على المبادئ الأخرى.

يتواجد المجلس النرويجي للاجئين في هذا المجتمع المضيف في أربيل، العراق حيث يوفر للاجئين السوريين مستلزمات المأوى مثل النوافذ والأبواب والأسقف. النرويجي للاجئين/كارل شكمبري، 2015

أحد خبراء نوركاب يتحدث إلى عائلة في مخيم بديل خارج كتمندو.
نوركاب/كيشور شارما، 2016

تحديات متكررة الحدوث

ركزت الجهات الفاعلة في الحالات الأربع على التحديات المشتركة التالية أمام الالتزام بالمبادئ الإنسانية:

إمكانية الوصول – انعدام الأمن والقيود

أكد العاملون في المجال الإنساني على أن النظر إليهم باعتبارهم محايدين وغير متحيزين ومستقلين لا يقل أهمية عن الالتزام بالمبادئ الإنسانية بشكل فعلي. فالتصورات الإيجابية هي عامل أساسي ليكونوا قادرين على الحفاظ على حضورهم وأعمالهم في البلاد. وقد ذكر السكان المتضررون أنفسهم أن العاملين في المجال الإنساني والذين عرفوا بالتزامهم بالمبادئ لديهم فرص أفضل للوصول إلى المناطق الأكثر تضرراً بفعل النزاع. كما أوضحت السلطات الحكومية والجهات المانحة على حد سواء أن المنظمات الإنسانية ليست جميعها متشابهة أو تعمل بطريقة مبدئية بشكل كامل. ويبدو أن هذا يسفر عن تمتع بعض المنظمات بإمكانية وصول جغرافية أفضل من غيرها.

إن لانعدام الأمن تأثير عميق على حصول السكان المتضررين على المساعدات. ويوجد في كولومبيا اعتماد كبير، وإن كان غير رسمي، على الأمم المتحدة من أجل التصريح الأمني، حيث من الصعب الوصول إلى المناطق التي تتضمن ألغاماً أرضية. كما أن الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة مقيد للغاية في كولومبيا وجنوب السودان

وسوريا. وتبقى مسألة كيفية التغلب على انعدام الأمن والحصول على إذن من أجل الوصول حاضرة، وخاصة عندما تمنع الجهات المانحة والدول المتضررة المنظمات غير الحكومية الدولية من التفاوض في بعض الأحيان على إمكانية الوصول مع بعض الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. كما تؤثر الظروف الجوية والجغرافية أيضاً على إمكانية الوصول في بعض المناطق.

دور العلاقات مع الدول والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة

يعد أسلوب الدول والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في استعراض مسؤولياتها تجاه المساعدات الإنسانية عاملاً رئيسياً في كيفية تقديمها. وفي كولومبيا، يعتبر دور الحكومة البارز في تقديم المساعدات الإنسانية أمراً يستحق الثناء. ويواجه عملها باستقلالية وحياد تحديات حيث أنها لا تزال طرفاً في النزاع. أما في نيبال، فتتمثل أحد الانتقادات الموجهة للحكومة في أنها مهيمنة إلى حد كبير وتتمتع بالبيروقراطية العالية. وتكافح الجهات الفاعلة في مجال المساعدات الدولية من أجل تحقيق توازن بين هذه الحقائق السياسية مع ضرورة الحفاظ على علاقة وثيقة وبناءة مع الحكومة والجهات الفاعلة المحلية، إلى جانب رغبتها في تقديم المساعدات بأسلوب غير متحيز في حالات الطوارئ أو في الأوقات العادية من أجل التركيز على أنشطة الإدماج الاجتماعي.

وأخيراً، من المهم ملاحظة أنه يمكن للدول التي تعتبر ضعيفة في مجالات معينة، كالمؤسسات والقدرات، أن تكون حازمة ومهيمنة على مستوى السياسات. ومن الجدير بالذكر أنه يمكن لكلا المفهومين التواجد في السياق ذاته، وهذا يتطلب نهجاً منظماً على نحو جيد من المنظمات غير الحكومية الدولية.

تحويل مسار المساعدات

تمثل قضية تحويل مسار المساعدات خطراً على عدم التحيز الكلي للحماية والمساعدة الإنسانية حيث يؤدي ذلك إلى عدم تقديم المساعدات وفقاً للاحتياجات. وتعاني المواقع التي شملتها الدراسة كافة من هذه المشكلة. ففي نيبال، يرجع سبب هذه المشكلة إلى الإقصاء الاجتماعي. ويعود سبب المشكلة في سوريا وجنوب السودان وكولومبيا بدرجة أقل إلى توجيه المساعدات نحو جماعات معينة بعيداً عن الآخرين استناداً إلى ديناميات السلطة المحلية.

إضفاء الطابع السياسي وتأثير الجهات المانحة

يشكل إضفاء الطابع السياسي قضية في السياقات الأربعة كافة. ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن قضية إضفاء الطابع السياسي في كل من نيبال وكولومبيا وجنوب السودان إلى حد معين مرتبطة بالاعتبارات السياسية المحلية والبرامج السياسية الخارجية على حد سواء. وتنفرد كولومبيا بكونها الحالة التي تكون فيها الدولة ذاتها ممولة للمنظمات الدولية العاملة على أراضيها، وبالتالي يكون لها دور إضافي في التأثير على الاستجابة للأزمات. ويعد إضفاء الطابع السياسي الخارجي عاملاً رئيسياً في حالة سوريا. وستتم مناقشة هذا التحدي باستفاضة من وجهة نظر الجهات المانحة في الفصل الإضافي.

التداخل بين الاستجابة للأزمات وبرامج التنمية

يتغير نهج وكالات الإغاثة في بعض الأحيان بشكل أساسي تبعاً لتغير الظروف كما هو الحال في جنوب السودان حيث تغير الوضع من سياق التنمية المنخفضة إلى وضع النزاع، ومن سياق التنمية إلى وضع الاستجابة للأزمات في نيبال. أما في كولومبيا، فيبدو أنه قد أعيدت صياغة التوترات القائمة في المجال الإنساني مقابل برامج التنمية وبرامج ما بعد النزاع على مستوى الأمم المتحدة، حيث يعمل الشخص ذاته كمنسق للشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة ومنسق مقيم على حد سواء. وفي حين أن هذا الأمر لا يعد ميزة خاصة في السياق الكولومبي حيث أنه أمر شائع في أماكن أخرى كجزء من النهج المتكامل للأمم المتحدة، فقد ذكر بعض المستجيبين أن الأولوية منحت لبرامج السلام الحالية على حساب الاهتمامات الإنسانية التي اعتبرت مسألة مزعجة.

توصيات

برنامج التعليم في حالات الطوارئ الذي ينفذه المجلس النرويجي للاجئين في مخيم لحماية المدنيين في جنوب السودان. المجلس النرويجي للاجئين/توفا رآنس بوغزنيس، 2015

ليس من السهل تطبيق المبادئ في السياق العملي، حيث تواجه الجهات الفاعلة خيارات صعبة، وقد تختار التعامل مع الأمر بطرق متنوعة مما يؤثر على الفهم والتنفيذ الشاملين للمبادئ الإنسانية. وقد أظهرت هذه الدراسة كيف تكون التحديات محددة للسياقات. فطبيعة الأزمة وشدتها وامتدادها والعوامل المحركة لها، إلى جانب قوة الجهات الفاعلة المشاركة ونوعها والمصالح السياسية هي ما يشكل هذه التحديات. كما يبين تاريخ مشاركة الجهات الإنسانية الفاعلة في السياق الطريقة التي ينظر فيها الآخرون إليها ويساعد على تحديد المعايير التي يجب العمل بموجبها. وتؤثر كيفية رؤية الجهات الفاعلة المستقلة للمبادئ واستخدامها والالتزام بها على كيفية تفاعلها مع هذه التحديات.

ولا يزال هنالك إجماع في الرأي على أن أهمية المبادئ الإنسانية تزداد أكثر من أي وقت مضى من أجل التكيف مع التحديات التي تواجه تقديم المساعدات الإنسانية والاستجابة لها. وعلاوة على ذلك، فهي لا تزال المقياس الرئيسي الذي ينبغي أن تقاس به الاستجابات الإنسانية. ويمكن للعمل القائم على المبادئ أن يحسن وبشدة حماية العاملين في المجال الإنساني. ويجب أن يساعد التحدث مع أصحاب المصالح كافة في الأزمة (مثل أطراف النزاع)، والحفاظ على حياد العمل وعدم تحيزه، والتمتع بالشفافية بشأن الأهداف في ضمان احترام العاملين في المجال الإنساني وأمنهم، وكذلك السكان الذين يقدمون الخدمات إليهم.

كما أثبتت هذه الدراسة وجود تحديات رئيسية تواجه العمل الإنساني القائم على المبادئ، وأن هنالك عملاً هاماً يجب إنجازه من قبل أصحاب المصالح المعنيين كافة بمن فيهم الدول والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والجهات الفاعلة الإنسانية (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية) والأمم المتحدة والجهات المانحة من أجل ضمان توفير الحماية والمساعدات الإنسانية للسكان المتضررين. واقترحت الدراسة أن التوصيات والمجالات التالية بحاجة إلى مزيد من التفكير وذلك كخطوة صغيرة نحو تحقيق هذا الهدف.

1 يحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى تحسين الاستخدام العملي للمبادئ الإنسانية بما في ذلك عملية اتخاذ القرارات الداخلية الخاصة بهم.

عادة ما يواجه الناس في سياق الأزمات قرارات صعبة بوجود دعم وتوجيه داخلي غير كاف بشأن كيفية مساعدة المبادئ لهم في التعامل مع القضية المطروحة.

- ينبغي تعزيز الأدوات والتوصيات القائمة وتوجيه تركيزها على تقديم التوجيه العملي.

- ينبغي أن يتضمن العنصر الرئيسي للمشروع والقرارات المتعلقة بالبرنامج عملية واضحة وتقييم يختبر اتساقها مع العمل الإنساني القائم على المبادئ.

- ينبغي للمنظمات الإنسانية وضع خطوط حمراء عامة ومحددة للسياق توضح مستوى التسوية المقبولة بشأن العمل الإنساني القائم على المبادئ.

- يجب أن توضح عملية صنع القرار مسؤوليات الموظفين المختلفين داخل المنظمة على المستوى المحلي ومستوى المقرات الرئيسية على حد سواء فيما يتعلق بالقرارات والإجراءات التي تأخذ المبادئ الإنسانية بعين الاعتبار.

- تحتاج المنظمات الإنسانية إلى استثمار مزيد من الموارد لتوفير التدريب والدعم لموظفيها من أجل تنفيذ العمل الإنساني القائم على المبادئ.

2 يجب إيلاء مزيد من المعرفة والأهمية للحوار والتنسيق والتعاون بين الجهات الإنسانية الفاعلة والسلطات المحلية.

- قد يحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى تقييم وإعادة تعريف الاتصالات وأنماط العمليات الخاصة بهم من أجل الحفاظ على نهج مبدئي. ويجب على السلطات المحلية بدورها أن تلتزم بدعم العمل الإنساني القائم على المبادئ وتسهيله.

- وجدت الدراسة توترات بين العمل الإنساني المستقل ومستويات مختلفة من التنسيق والتعاون مع السلطات المحلية. وحيث تأسست الحكومة بوصفها منسقاً لأنشطة الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية، فقد واجه العاملون في المجال الإنساني تحديات ليس فقط من حيث الاستقلالية والحياد وعدم التحيز وإنما أيضاً في توجيه القدرات الإدارية والبيروقراطية المفرطة.

- يجب عدم تحريف مفهومي الحياد والاستقلالية كشرط لعدم التفاعل مع الدولة وسلطاتها. ويعد الحوار عنصراً أساسياً في نقل المسؤوليات وتعزيز الشفافية وتمكين القبول. كما يعد شرطاً مسبقاً من أجل التحول والتغيير. وينبغي للجهات الإنسانية الفاعلة على صعيد العمليات اتخاذ قرار بشأن مستويات التقرب من الأنشطة الحكومية الملائمة لتحقيق الأهداف الإنسانية في سياق معين. وينبغي أن تختار أنواع أنشطتها ومستوياتها التي يمكن أن تكون بديلاً عن المسؤوليات الحكومية. وقد يكون دعم تنفيذها أو تحقيقها مناسباً للسياق.

- تتماشى مسؤولية الجهات الإنسانية الفاعلة للتعامل مع السلطات مع مسؤولية الجهات الفاعلة الأخرى كافة (بما في ذلك السلطات) من حيث عدم استخدام منصبها النافذ لتقويض حياد العمل الإنساني وعدم تحيزه. ويجب على الدول والسلطات تيسير العمل الإنساني والامتناع عن استخدامه كأداة سياسية.

- قد تكون هنالك حاجة في سياقات النزاع إلى ترتيبات محددة حيث تكون الدول أطراف النزاع وتشارك في تنسيق الإغاثة على حد سواء. وقد يحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى إبقاء مسافة بينهم وبين السلطات من أجل الحفاظ على عدم التحيز والحياد، مع الحفاظ على حوار مفتوح. وفي هذا الصدد، ينبغي ملاءمة عمل أي مجموعة مع نظام مجموعات في مثل هذه البيئات بحيث يحافظ التنسيق الإنساني على حياده واستقلاليته دون عرقلة الجهود الهادفة إلى تجنب الإغاثة غير المنسقة وجهود إعادة التأهيل.

3 يحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى فهم مشترك للمبادئ التي يمكن فهمها بلغات وثقافات وخبرات تاريخية متنوعة وذلك من خلال نهج جماعي.

- يجب الإقرار بأن المصطلحات المستخدمة لمناقشة المفاهيم الأساسية مشتقة من اللغات الأوروبية. وليس من السهل دائماً ترجمة هذه المفاهيم مباشرة إلى لغات أخرى، فلكل لغة طريقتها الخاصة في نقل المفاهيم، ويجب على الجهات الفاعلة أن تكون على علم بالخلفيات الثقافية واللغوية لكيفية استخدام وفهم هذه المصطلحات في ذلك السياق.

- يجب على العاملين في المجال الإنساني العمل مع المجتمعات والخبراء لإنشاء اتصالات بطريقة ملائمة أكثر للسياق. وهذا الأمر مهم وبشكل خاص في السياقات التي لا تكون فيها لغة التواصل بين منظمات الإغاثة هي لغة السياق السائدة في الأزمات. ويصبح من الضروري إحياء هذه المفاهيم من خلال العمل المتسق في حال أخفقت اللغة في إنشاء روابط بين النظرية والتطبيق.

- ينطبق هذا النقاش أيضاً على العلاقة مع القطاع الخاص والتي اتخذتها الدراسة مرجعاً لها. ومن الواضح أن هنالك مجموعة من المزايا لمشاركة القطاع الخاص في أنشطة الإغاثة، وكذلك يوجد جوانب سلبية وتحديات أيضاً. وبالنسبة للجهات الإنسانية الفاعلة القائمة على المبادئ التقليدية، فمن الواضح أن مشاركة القطاع الخاص توفر فرصة للعمل مع الجهات الفاعلة الأخرى، ولكن يجب إدراك أنها لا تلتزم بالمبادئ والأهداف ذاتها.

- تحتاج المنظمات الإنسانية والقطاع الخاص إلى مزيد من المشاركة الفعالة التي لا تقتصر فقط على المساعدة في ترجمة مفاهيم وتصورات العمل الإنساني القائم على المبادئ، وإنما أيضاً مساعدة الجهات الفاعلة الجديدة على تجنب تكرار الإخفاقات التي حدثت في الماضي والإضرار بالبيئة ("عدم إلحاق الضرر").

4 يجب على المنظمات فهم تدابير مكافحة الإرهاب بشكل أفضل من أجل تجنب المبالغة في تفسير أحكامها والقيود ذات الصلة.

- إن لتدابير مكافحة الإرهاب أثر ملموس على العمل الإنساني القائم على المبادئ.[52] ويبدو أن هذه الآثار تؤدي إلى مستوى معين من الرقابة الذاتية على أساس العزوف عن المخاطر، حيث أن التدابير لا تفهم بشكل جيد دائماً من قبل المنظمات. وهذا الأمر معقول لأن المخاطر المؤسسية أو حتى الشخصية، المرتبطة بالإخلال بالتدابير عميقة. ومع ذلك، لا ينبغي لهذه الرقابة الذاتية أن تساهم في قدرة الجهة الفاعلة على التفاوض بشكل مناسب بشأن إمكانية الوصول مع أطراف النزاع كافة، وبالتالي تقديم المساعدات والحماية الإنسانية بعيداً عن التحيز.[53]

- يحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى إذكاء وعيهم بشأن إطار العمل القانوني الفعلي والأنشطة التي يحددها ومتطلباته. ولا بد من الإقرار بأنه يمكن لبعض أطر العمل القانونية

أن تبقى عامة بشكل هادف من أجل أن تشمل القضايا غير المعروفة حتى الآن والاحتمالات الممكنة.

- يجب على العاملين في المجال الإنساني التأكد من فهمهم اتفاقيات الشراكة بشكل كامل قبل التوقيع عليها (من خلال التشاور مع مستشارين قانونيين والحوار مع الجهات المانحة والنقاش مع المنظمات غير الحكومية الأخرى) والتباحث بشأن الجوانب الرئيسية على أساس تحديد المواضع الداخلية بوضوح. وينبغي للمنظمات ضمان فهم موظفيها للعقود بشكل كامل، ووضع نهج واضحة ومبادئ توجيهية للموظفين (بشكل جماعي).

5 يجب على الدول المانحة الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بعدم إضفاء الطابع السياسي على العمل الإنساني.

التزمت معظم الجهات المانحة بدعم وتيسير تطبيق المبادئ الإنسانية على نحو متكرر، وخاصة من خلال مبادرة الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية وتوافق الآراء الأوروبي بشأن المساعدات الإنسانية.

- تستمر تدابير مكافحة الإرهاب والأحكام في التطور، وكذلك الأمر بالنسبة لصلتها المحتملة بالعمل الإنساني. ولذلك ينبغي للدول والجهات المانحة عقد مناقشات مفتوحة مع الجهات الفاعلة الإنسانية للتأكد من عدم المساس باحترام العمل الإنساني القائم على المبادئ وحيزه.

- يجب حماية سياسات الدول الخاصة بالشؤون الإنسانية بشكل فعال من البرامج الأخرى، بما في ذلك أهداف السياسات الخارجية، رغم أن الدول تعتبر جهات سياسية فاعلة بطبيعة الحال.

- يجب على الوكالات المانحة في الدولة ألا تفرض متطلبات على الجهات الإنسانية الفاعلة من شأنها أن تضعف قدرتها على التمسك بالمبادئ، وخاصة من خلال الأحكام في عقود المنح.

- ينبغي منع أي أدوات استراتيجية شاملة أمنية وضعت من قبل سلطات الدولة التي تعد أطراف النزاع من استخدام المعلومات المقدمة من قبل الجهات الإنسانية الفاعلة أو العمل الإنساني لأغراض عسكرية أو سياسية.

- يجب أيضاً تيسير مناقشات مفتوحة مع "جهات مانحة جديدة" بشأن احترام المبادئ الإنسانية.

6 ينبغي للعاملين في المجال الإنساني توضيح التصورات الشائعة بشأن مبدأ الحياد.

اتخذت بعض الجهات المانحة قراراً سياسياً بعدم الادعاء بالحياد بشكل علني لأن ذلك قد يعيق قدرتها على دعم قضايا وفئات سكانية معينة. وقد استخدم مفهوم الحياد والمعنى الإنساني للحياد على حد سواء بطرق شتى تتضمن الجهات الفاعلة السياسية والمسلحة من أجل منع العاملين في المجال الإنساني من الوصول إلى مناطق معينة بذريعة أنهم ليسوا "محايدين". إن هذا الاستخدام للمفهوم يعني أن الحياد هو في الغالب مسألة إدراك.

- يجب على العاملين في المجال الإنساني إدارة كل من حياد أعمالهم وكيفية تصور الآخرين لها.

- ينبغي للعاملين في المجال الإنساني العمل على تعزيز مبدأ الحياد لديهم كلما سنحت الفرصة. ويجب عليهم التأكيد على مفهوم الحياد بدلاً من تجنب النقاش.

- يجب تطوير أدوات رئيسية للحد من التصورات المضللة والسلبية بشأن العاملين في المجال الإنساني، وهي تتمثل في إجراءات تشمل: وضع مبادئ توجيهية للشراكة وتنفيذها وتحليل الموقف المحتمل للشريك تجاه المبادئ الإنسانية ومدونات قواعد السلوك للموظفين وتدريب الموظفين بشأن المبادئ الإنسانية والتواصل المنتظم المتبادل مع المجتمعات المتضررة وأصحاب المصالح الإنسانية، إلى جانب استخدام مبادئ توجيهية ملائمة للوضع والإدارة الفعالة للموظفين وسياسات بشأن الشراكة.

- ينبغي للجهات الإنسانية الفاعلة الإقرار بأن تأييد طرح قضايا ذات صلة بالاحتياجات الأساسية وكرامة السكان المتضررين لا يتعارض مع مفهوم الحياد.

7 يجب فهم مبدأ "الإنسانية أولاً" من حيث تطبيقه وليس كتفسير مفاهيمي.

- ينبغي ألا يكون مبدأ الإنسانية منفرداً، ويجب ألا يكون الدليل الوحيد لصنع القرار.

- هنالك حاجة إلى تحليل عملي شامل لدراسة التأثير على المبادئ الأخرى والمفاهيم ذات الصلة (مثل "عدم إلحاق الضرر")، ومن ناحية أخرى قد تفتقر جهود المساعدة والحماية إلى بعد النظر من حيث تأثيرها على المستفيدين والبيئة المعنية بالعمليات.

- من ناحية أخرى، ربما تكون هنالك سياقات محددة قد يجد العاملون في المجال الإنساني من خلالها أسباباً قاهرة لاختيار منح الأولوية للإنسانية وعدم التحيز والتنازل عن قدر من الاستقلالية والحياد.

- يجب الإقرار بمبدأ الإنسانية ومناقشته بشكل صريح وليس فقط احترامه بشكل ضمني.

فصل إضافي: وجهات نظر الجهات المانحة بشأن المبادئ الإنسانية

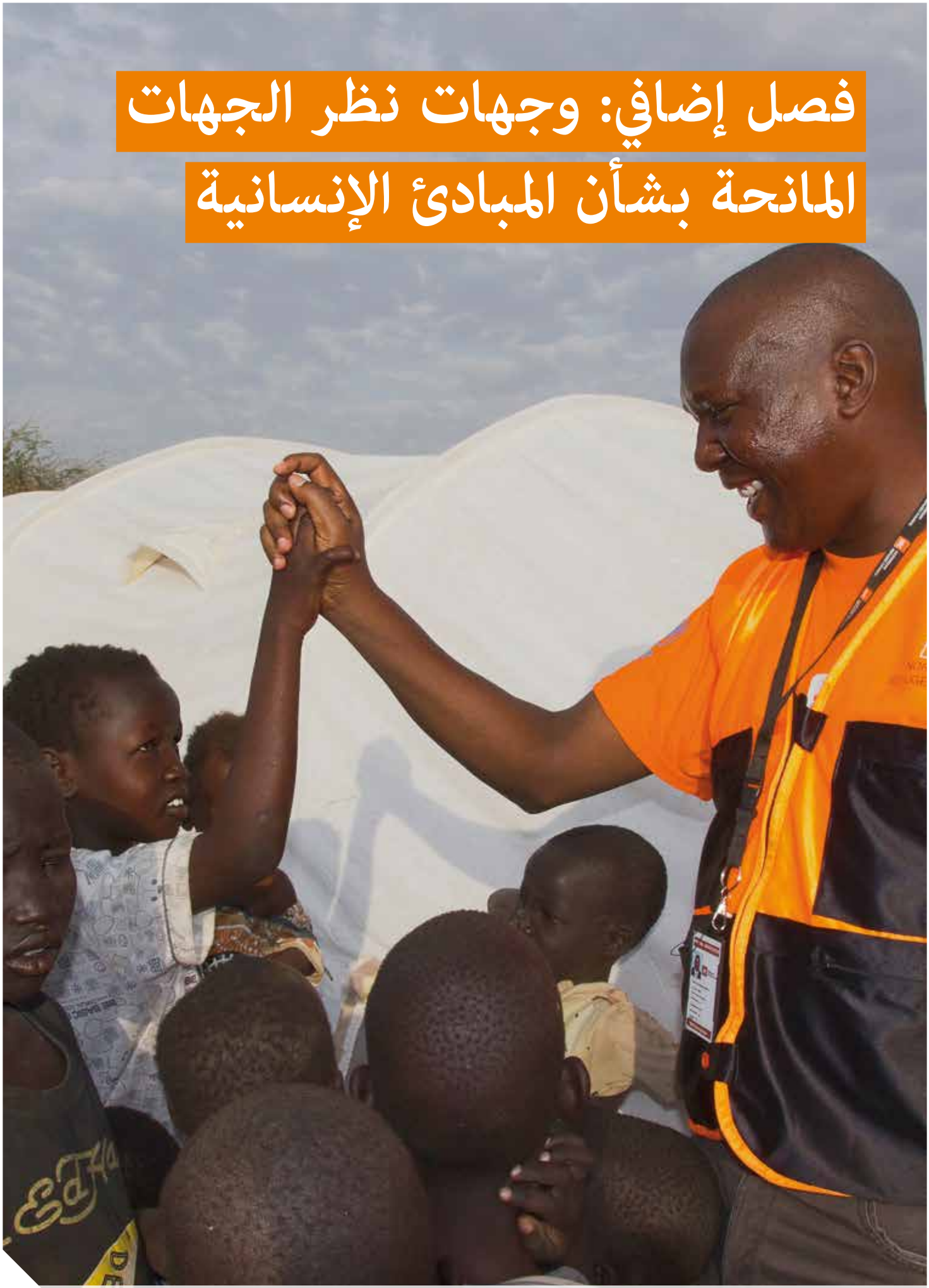

موظف من المجلس النرويجي للاجئين يتحدث مع الأطفال في مخيم كاكوما في كينيا. المجلس النرويجي للاجئين/إنغريد بريستاتين، 2014

تعد الأهداف الإنسانية واحدة من بين مجموعة متنوعة من المصالح الاقتصادية والتجارية والجغرافية السياسية التي تلتزم بها الدولة. وقد أشارت الدول وبشكل متزايد إلى المبادئ الإنسانية منذ اعتمادها لتوجيه الاستجابات الإنسانية من حيث العمليات. ومع ذلك فقد يكون هنالك التباس بشأن الدور الذي يتوقع أن تؤديه الدول في تطبيق المبادئ الإنسانية. وعلاوة على ذلك، لا يعرف سوى القليل بشأن كيفية تصور الدول وتقيدها بالتزاماتها تجاه المبادئ الإنسانية على الرغم من دورها الأساسي في تمكين وتيسير العمل الإنساني القائم على المبادئ. وتركز هذه الدراسة الموجزة على وجهات نظر عدد مختار من الدول المانحة بشأن التحديات والفرص لدعم تطبيق المبادئ الإنسانية. وتقدم الدراسة أفكاراً تكميلية بشأن التحديات التي تواجه العمل الإنساني القائم على المبادئ لما تم جمعه من العاملين في المجال الإنساني، وخاصة فيما يتعلق بقضية إضفاء الطابع السياسي على المساعدات ومتطلبات الجهات المانحة.

استندت نتائج هذه الدراسة على المقابلات شبه المنظمة لخمسة عشر ممثلاً للدولة تم اختيارهم من بين أعضاء السلك الدبلوماسي في جنيف. وقد استند اختيار الممثلين للتحدث على معيار الملاءمة: أي الدول التي تلعب حالياً دوراً فعالاً في الشؤون الإنسانية على المستوى العالمي أو الإقليمي. وكانت المجموعة المطلوبة من الدول المختارة لإجراء المقابلة أكبر في البداية، ولكن كانت الدراسة محدودة بسبب معدل الاستجابة المنخفض بنسبة 38 في المئة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم معظم الأبحاث وجهات نظر شخصية و/أو رسمية لمجموعة مختارة من المسؤولين الحكوميين. وسيكون من المهم الوصول إلى فئات مختلفة من الحكومة أو المؤسسات الأخرى (على سبيل المثال المؤسسات التشريعية والقضائية والعسكرية والأمنية) للحصول على صورة ملائمة لـ"وجهة نظر الدولة" في المقابلات المباشرة.

كما جمعت بيانات ثانوية من أجل استكمال هذه النتائج وذلك من المراجعة المكتبية للالتزامات والاستراتيجيات الإنسانية الوطنية، والتقارير ذات الصلة من المنظمات الإنسانية. ويقدم البحث لمحة عن قطاع معين من إدارة وممثلية الدولة، ويطرح قضايا يمكن أن تكون مثيرة للاهتمام لإجراء مزيد من البحث.

التزامات الجهة المانحة لدعم المبادئ الإنسانية

تلتزم الدول بتوفير المساعدة والحماية لمواطنيها في حالة حدوث كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان. وفي حال كانت غير قادرة على الوفاء بهذا الالتزام أو غير راغبة في ذلك، عندها سيكون من واجبها قبول عروض المساعدة الإنسانية الدولية.[54] لم يشكك أبداً في أسبقية الدولة في العلاقات الدولية خلال المقابلات، وكان هنالك إجماع عام في الآراء بشأن دور الدولة باعتبارها الجهة الفاعلة الرئيسية المسؤولة عن توفير الحماية والمساعدة للسكان المتضررين من الأزمة التي حدثت داخل أراضيهم، سواء كانوا مواطنين أو غير مواطنين. وأكد بعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات لهذه الدراسة، من الدول المتضررة بشكل مباشر من الأزمات ومن دول أخرى على حد سواء، على كيفية تحديد مبدأي الإنسانية وعدم التحيز للمسؤولية الأساسية للدولة التي تتمثل في مساعدة وحماية مواطنيها.

ثانياً، تضع الدول أطر عمل تنظيمية وقانونية تحكم العمل الإنساني. ويمكن القول إن هذه هي أهم طريقة يمكن للدول من خلالها تحديد المعايير للمنظمات الإنسانية لأداء عملهم. ويمتاز اثنين من أطر العمل القانونية بأهمية خاصة وهما القانون الإنساني الدولي لحالات النزاع المسلح، والقانون الدولي للاستجابة للكوارث لحالات أخرى وخاصة الكوارث الطبيعية والتكنولوجية. وتعد المجموعة الأولى من القوانين من بين أقدم الصكوك القانونية الدولية وأكثرها قبولاً، في حين تشمل المجموعة الثانية مبادئ توجيهية أدرجتها نحو عشرين حكومة في قوانينها الوطنية.

ويشير القانون الإنساني الدولي إلى مبدأ عدم التحيز على وجه الخصوص، بينما يشير القانون الدولي للاستجابة للكوارث إلى مبادئ الإنسانية وعدم التحيز والحياد. ونظراً لطبيعتها الطوعية غير الملزمة، لا يزال هذا الإطار القانوني الأخير قيد التطوير والمناقشة، وهذا يعني أنه يمكن للدول أن تؤدي دوراً بناءً في مواصلة دعم العمل الإنساني من خلال تعزيز استكمال هذا الإطار.

إن لدى الدول التزامات مختلفة تجاه المبادئ الإنسانية حسبما أكدت في العديد من قرارات الأمم المتحدة وغيرها من أطر العمل القانونية والسياسية الإقليمية والدولية.[55] وبالمثل، فقد تسبب البدء بتنفيذ اتفاقية الاتحاد الإفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كامبالا) في التزامات إقليمية ملزمة للدول الموقعة تنص على "دعم وضمان احترام المبادئ الإنسانية التي تشمل الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلالية للمنظمات الإنسانية".[56]

يمكن أن يقدم التمويل الإنساني مقياساً مفيداً بشأن مدى قدرة الدول المانحة على نقل التزاماتها المتمثلة في دعم العمل الإنساني القائم على المبادئ إلى الممارسة العملية. ويوجد للتمويل المقدم من الجهات المانحة أثر جدي على قدرة المنظمات الإنسانية على الالتزام بالمبادئ حيث يمكنه أن يحد من استقلاليتها وقدرتها على تقديم المساعدات دون تحيز. وتعتبر المساهمات المقدمة للمنظمات متعددة الأطراف والتمويل الجماعي ممارسة جيدة لدعم الاستجابات الإنسانية غير المتحيزة.

ومن الناحية العملية، فإن لدى الدول تأثير مباشر على العمل الإنساني القائم على المبادئ من خلال التمويل أو التشريعات المحلية والسياسات المعنية بالعمليات التي تؤثر على المساعدة الإنسانية الدولية والوطنية. وتعتبر معظم الدول المانحة المبادئ الإنسانية الأساسية الأربعة الأساس للعمل الإنساني. فهي على سبيل المثال مجسدة في "توافق الآراء الأوروبي بشأن المساعدات الإنسانية" المعتمد من قبل الجهات المانحة في الأمم المتحدة في ديسمبر/كانون أول 2007، كما أنها تشكل عنصراً أساسياً لمبادئ الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية التي أقرتها الجهات المانحة عام 2003.

وبينما تشير الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى المبادئ الإنسانية في سياساتها واستراتيجياتها الإنسانية، إلا أن مقدار التفصيل والتركيز يختلف من دولة إلى أخرى.[57] فعلى سبيل المثال، تعرّف الاستراتيجيات الإنسانية الخاصة بألمانيا والدنمارك والسويد كل مبدأ إنساني على غرار التعريف الذي قدمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[58] وتشير فرنسا وفنلندا بشكل عام إلى أهمية المبادئ للمنظمات الإنسانية من أجل الوصول إلى المحتاجين والقدرة على العمل في سياقات صعبة، ومن أجل حصول السكان المتضررين من الأزمات على المساعدة والحماية اللازمتين.[59]

لم تضع كل الدول استراتيجية و/أو سياسة إنسانية محددة. ولكن وحتى في حال وجودها فقد يصاغ فهم المبادئ الإنسانية من خلال مستوى المشاركة والخبرة الشخصية للمسؤول الذي يتعين عليه تفسيرها. وفي حين أن هذا الأمر قد يكون صحيحاً بشكل عام، فقد لوحظ ذلك بشكل خاص في استجابات المستشارين الذين تمت مقابلتهم في جنيف خلال هذه الدراسة. ويشمل نحو ثلث الذين أجريت معهم مقابلات ملفات متعددة تتضمن الشؤون الإنسانية، و/أو ينتقلون إلى تغطية الشؤون الإنسانية بعد تضمين الملفات الأخرى (مثل الشؤون الاقتصادية ونزع السلاح والتنمية) في وقت سابق.

قد تتناقش الدول في بعض الحالات بشأن رفع مكانة المفاهيم الأخرى إلى مستوى المبادئ، مثل المساءلة كإطار عمل لقياس التقدم المحرز في تحقيق الحد الأدنى من الأهداف،[60] أو الحماية من خلال تعريف أكثر تحديداً من مبدأ الإنسانية.[61] ولا تهدف مثل هذه المقترحات إلى إضعاف المبادئ القائمة، وإنما تهدف إلى توفير مؤشرات إضافية بشأن كيفية إنجاز العمل الإنساني على نحو أفضل. كما ذكر نحو ثلث المستجيبين أيضاً أطر عمل معمارية أو سياسية أو معنية بالعمليات

تنفيذية أخرى مثل القانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين وحقوق الإنسان، أو مبادئ الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية، أو عدم إلحاق الضرر بالقدر نفسه من الأهمية بالنسبة للدول من أجل توجيه دعمهم للعمل الإنساني القائم على المبادئ.

وأقر أحد المستجيبين على وجه التحديد بأن هنالك افتقاراً للوضوح بشأن من لديه مسؤوليات تجاه المبادئ الإنسانية على الرغم من هذه الالتزامات. ويشير آخرون، الدول المانحة وغير المانحة على حد سواء، إلى المبادئ باعتبارها امتيازاً لفئة صغيرة من الناس. فهي تعكس الافتقار العام إلى الوعي بوجود المبادئ الإنسانية وما تعنيه لدى مسؤولي الدولة من إحدى النواحي، وتشير إلى الحاجة إلى إجراء نقاشات أكثر شمولاً (أي عبر السياقات والثقافات) بشأن آثارها العملية من ناحية أخرى. ومن المهم التأكيد على عدم وجود إجماع في الرأي بشأن ما إذا كانت الدول نفسها جهات إنسانية فاعلة أم لا. وبصورة عامة، ألقت المقابلات الضوء على أن ما يحتاج إلى مزيد من الاهتمام والمناقشة الشاملة هو معناها التنفيذي. كما أن هنالك أيضاً حاجة إلى فهم أفضل فيما يتعلق بالقيم التي توجه المبادئ عبر سياقات وثقافات مختلفة، وما هي التوترات القائمة.

التحديات التي تواجه تمويل العمل الإنساني القائم على المبادئ

لم يطرح المستجيبون بشكل عام مسألة المبادئ الإنسانية كإطار عمل أو أداة يستخدمونها بصفة خاصة في اتخاذ قراراتهم عند منح التمويل أو إمكانية الوصول. وقد يكون هذا الأمر مختلفاً حيث تم توسيع نطاق البحث ليشمل الدوائر والهيئات الأخرى في الدولة. وباستثناء اعتبارات معينة ترتبط بالتمويل، أنشئ عدد قليل من الروابط الملموسة بين ممارسات الدولة والتحديات التي تواجه العمل الإنساني القائم على المبادئ والتي تعاني منها المنظمات الإنسانية.

تأثير برامج الاستقرار على تمويل الجهات المانحة

غالباً ما تعيق الاعتبارات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية[62] تنفيذ التزامات الدولة فيما يتعلق بالعمل الإنساني القائم على المبادئ. وهنالك وثائق متزايدة بشأن كيفية استخدام العمل الإنساني كأداة خلال العقد الماضي أو نحو ذلك. ويتعارض دمج المساعدات الإنسانية في سبيل "كسب قلوب وعقول" السكان المحليين كاستراتيجية لمكافحة التمرد أو لتحقيق الاستقرار، كما هو الحال في أفغانستان أو العراق، مع فكرة العمل الإنساني غير المتحيز والمحايد والمستقل.

مخصصات غير كافية على أساس الاحتياجات/المواءمة مع المصالح الجغرافية السياسية

تميل الجهات المانحة إلى تمويل الأزمات حيث تكون لديهم ميزة المقارنة أو ما يعكس الأفضلية الإنسانية السياسية أو المصالح الاستراتيجية الأخرى.[63] وقد اتجهت بعض الدول المانحة نحو محاولة جعل مخصصات التمويل الخاصة بها أكثر حياد (خالية من التمييز) وعلى أساس الاحتياجات وفقاً للمعايير المختلفة القائمة، والالتزامات ذات المستوى المرتفع للعمل الإنساني القائم على المبادئ، ومن خلال مبادئ الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية أيضاً.[64] فعلى سبيل المثال، تستخدم إسبانيا والسويد مؤشرات التعرض للخطر والأزمات الخاصة بالمفوضية الأوروبية للمعونة الإنسانية والحماية المدنية من أجل دعم اتخاذ القرارات الخاصة بهما. وبشكل عام، يعتبر عدم التحيز في تخصيص التمويل أمراً يصعب على الجهات المانحة الالتزام به. وقد سلط المستجيبون الضوء على كيفية تأثر مخصصات التمويل بفعل الأولويات الاستراتيجية والجغرافية والسياسية، والروابط التاريخية، ومنح الأولوية لحالات الطوارئ البارزة في بعض الأحيان. وقد تلتزم الجهات المانحة في العديد من السياقات وفي آن واحد بمبادئ

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي- لجنة المساعدة الإنمائية للمشاركة الدولية الجيدة في الدول والبيئات الهشة، وإعلان باريس بشأن فعالية المعونات، والممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية. وهذا يستلزم تحقيق التوازن بين الالتزام باحترام استقلالية العمل الإنساني والالتزام "ببناء الدولة" كهدف رئيسي للمشاركة مع الدول الهشة.[65]

وحللت دراسة أصدرت بتكليف من شبكة المنظمات الخيرية للتعاون في حالات الطوارئ كيفية تتبع ممارسات الدولة للمبادئ الإنسانية مقابل الالتزامات المذكورة في توافق الآراء الأوروبي بشأن المساعدات الإنسانية. وقد وجدت الدراسة اختلافاً كبيراً في تصورات ممثلي الدولة والمنظمات الإنسانية، في حين منح مسؤولو الدولة درجة أعلى بكثير فيما يتعلق بمدى توجيه المبادئ الإنسانية لعملية صنع القرار في الدول المانحة مقارنة بممثلي المنظمات الإنسانية.[66] وشملت مجالات الانتقادات التي أبرزتها المنظمات الإنسانية الدمج بين الأهداف السياسية والإنسانية في عمليات صنع القرار، وانعدام الاستقلالية المتسقة للقرارات الإنسانية من الأولويات الأخرى للدولة (على سبيل المثال السياسية والاقتصادية والأمنية وما إلى ذلك). وأقرت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في هذه الدراسة أن الزملاء من غير العاملين في المجال الإنساني لم يكونوا على معرفة بالمبادئ الإنسانية بشكل عام. ومع ذلك، لم يكن المستجيبون من الدولة، بخلاف المستجيبين من المنظمات الإنسانية، مهتمين بشكل خاص بشأن تأثير عدم المعرفة هذه على القرارات الإنسانية. وقد رأت المنظمات الإنسانية أن التدخل السياسي في جدول الأعمال الإنساني في الدولة يعد مشكلة، "وخاصة في الأزمات البارزة عندما يرغب الوزراء برؤية الناخبين لهم وهم يتخذون الإجراءات".[67] كما كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل هولندا في طليعة دعم زيادة الميزانيات لمساعدة اللاجئين السوريين في الدول المجاورة لسوريا. والسؤال الذي يمكن أن تطرحه هذه الأولوية السياسية بشكل حتمي هو ما إن كانت الزيادة المحتملة لتمويل الاستجابات للاجئين في دول مثل لبنان أو تركيا ستكون على حساب الأزمات الإنسانية الأخرى الأقل وضوحاً، ولكن بمستويات أعلى من الاحتياجات، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى أو جنوب السودان أو اليمن. وللإجابة عن هذا السؤال آثار لكيفية فهم الحكومات المانحة وتطبيقها لمبدأ عدم التحيز.

هياكل صنع القرار في الحكومة

كان واضحاً من المقابلات التي أجريت مع كل من الدول المانحة وغير المانحة على حد سواء أن لمكان وكيفية تضمين صنع القرارات الإنسانية في هياكل الدولة آثار واضحة على قدرة الدولة على دعم العمل الإنساني المستقل. وقد يكون من الصعب ضمان استقلالية القرارات الإنسانية عن المصالح السياسية أو الأمنية أو التجارية الاستراتيجية وذلك في حالة الجهات المانحة حيث تكون الأنشطة الإنسانية سائدة عبر مختلف الوزارات، على سبيل المثال، أو تركت إلى حد ما وفقاً لتقدير السفارات المحلية. ويبدو أن هنالك تدابير وقائية أكثر وضوحاً بالنسبة للمستجيبين من الدول المانحة حيث يكون صنع القرارات الإنسانية متمركزاً ضمن هيكل إنساني منفصل. وفي حين قد تحصل الإدارات الإنسانية في عواصم الدول المانحة على المشورة من السفارات مثلاً، إلا أنه يتم اتخاذ قرارات التمويل على مستوى العاصمة بشكل مستقل عن الأولويات الاستراتيجية للدولة حسبما ذكرت التقارير. وكما هو وارد في الدراسة، تحاول الإدارات المختصة في دعم العمل الإنساني جاهدة مساندة النهج القائمة على المبادئ حتى في هذه الحالات، بينما تتبع أجزاء أخرى من الدولة أهدافاً أخرى متناقضة.[68]

ترتيبات التمويل/المستفيدون من المساعدات الإنسانية

أوضحت المقابلات أنه تم اعتماد ضمان لعدم التحيز لبعض الدول المانحة من خلال مشاركتها على المستوى متعدد الأطراف ومساهماتها في الأمم المتحدة والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع للأمم المتحدة. وقد ذكرت الدول المانحة هذه المساهمات كمثال على مواصلة تنفيذ التزاماتها تجاه المبادئ الإنسانية وذلك إقراراً بأن توفير التمويل الأساسي غير المخصص هو أمر في غاية الأهمية لدعم العمل الإنساني القائم على المبادئ.

لا تعد الجهات المانحة مجموعة موحدة، وتقدم الجهات المانحة المختلفة أفضليات مختلفة بشأن كيفية تخصيص التمويل. وحيث أن الأفضليات مقسمة فقط بين الجهات المانحة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي- لجنة المساعدة الإنمائية والجهات المانحة الحكومية الأخرى، يقدم شكل 1 مثالًا على أفضليات الجهات المانحة الإجمالية لإنفاق الأموال.

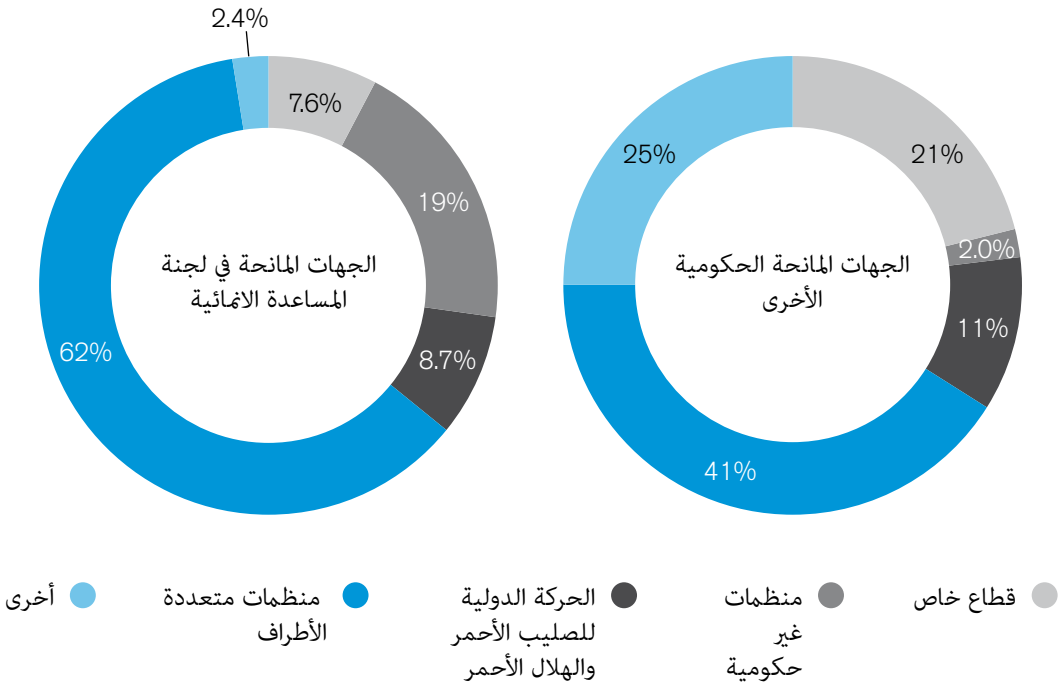

شكل 1: المستوى الأول من المستفيدين من المساعدات الإنسانية الدولية حسب نوع الجهة المانحة، 2009-2013

المصدر: تقرير المساعدة الإنسانية العالمية 2015

يوضح شكل 2 المستوى الفعلي ومصادر التمويل لآلية التمويل الجماعي، حيث يظهر نوع المواءمة بين أبرز عشر جهات مانحة إنسانية وأكبر عشرة مساهمين في التمويل الجماعي.[69] وقد وضح المستجيبون عدم قدرة الجهات المانحة على التحكم بالالتزام بالمبادئ الإنسانية عند إنفاق الأموال في غياب آليات الرقابة الملائمة.

وقد أعربت إحدى الجهات الفاعلة العالمية الصاعدة التي جرت مقابلتها في سياق الدراسة عن رغبتها في مزيد من التنسيق وتبادل المعلومات الذي يمكن أن يساعدها في توسيع نطاق التمويل الإنساني، والتعامل مع بعض التحديات أمام التزاماتها تجاه العمل الإنساني القائم على المبادئ على حد سواء. وذكر مستجيب آخر من جهة فاعلة صاعدة عالمية أن مؤشرات المبادئ الإنسانية في سياق النقاشات بشأن التمويل لا تعكس دائماً الأداء الفعلي للجهات المانحة التي تشير إليها. وتم تسليط الضوء خلال المناقشات على أنه لا توجد آليات مناسبة لمراقبة أداء الجهات المانحة.

وخلافًا لأفضليات الجهات المانحة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي- لجنة المساعدة الإنمائية للمساعدة متعددة الأطراف باعتبارها وسيلة للتمسك بالمبادئ الإنسانية، أظهرت الجهات المانحة غير التابعة للجنة المساعدة الإنمائية أفضلية لتقديم المساعدات الإنسانية كمساعدات ثنائية بين حكومة وأخرى. فعلى سبيل المثال، قدمت الجهات المانحة غير التابعة

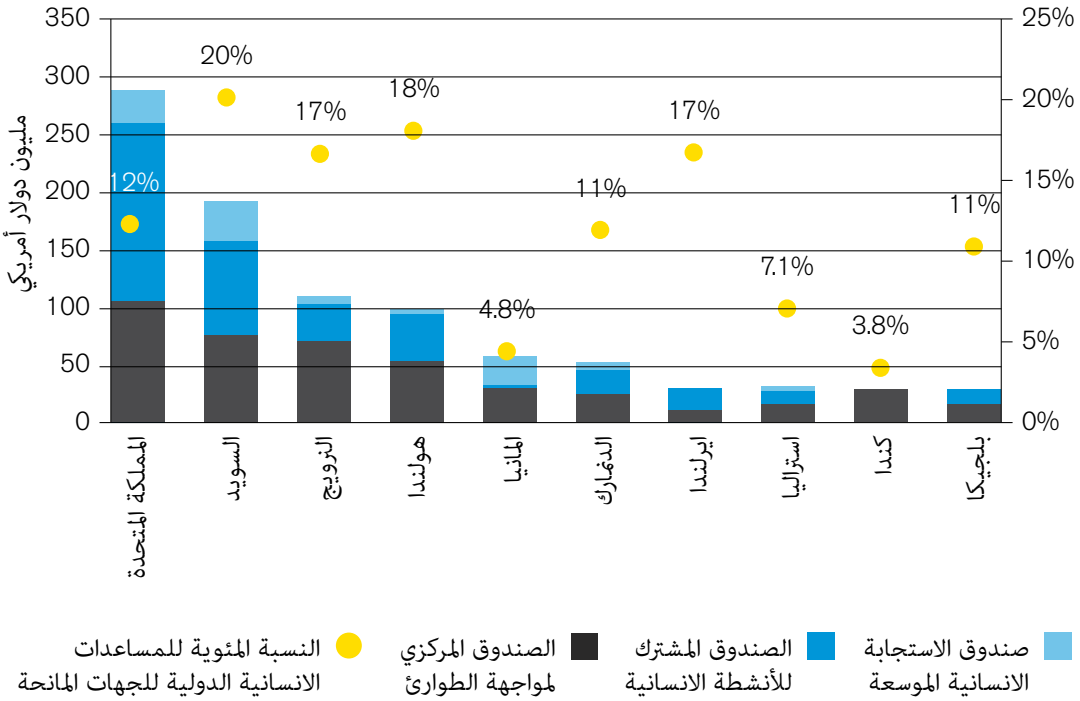

شكل 2: أكبر عشرة مساهمين حكوميين في التمويل الإنساني الجماعي، 2014
المصدر: تقرير المساعدة الإنسانية العالمية 2015

للجنة المساعدة الإنمائية بين عامي 2010 و2014 ما نسبته 6.5 في المئة فقط من إجمالي المساعدات الإنسانية الواردة في دائرة التتبع المالي، و50 في المئة من مجموع التمويل المقدم إلى الدول المتضررة.[70]

وقد تشكك الرغبة في الزيادة القصوى لوضوح المساعدات بقدر الهدف من التبرعات العينية في عدم تحيز النهج،71 في حين قد تكون الرغبة في ضمان فعالية المساهمات والحد من النفقات العامة سبباً هاماً في التمويل الثنائي للدول المتضررة كما تبين في المقابلات وفي بعض الدراسات. ولا تزال المفاوضات بشأن متطلبات الوضوح قائمة في العديد من النقاشات الجارية بين المنظمات الإنسانية والجهات المانحة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي- لجنة المساعدة الإنمائية.

معايير اختيار الشريك

في حين أجمع المستجيبون على أن التمسك بالمبادئ الإنسانية هو أحد العناصر التي يستند إليها اختيارهم للشركاء، إلا أن الواقع هو أن التدابير المستخدمة لهذا المدى غير واضحة. وعلى النحو المبين في الدراسة، "يختلف استخدام إجراءات منتظمة وموثقة لتحديد الشركاء، وهي غير موحدة بين الجهات المانحة".[71] ومن ناحية أخرى، بينت المقابلات كيف تطور بعض الجهات المانحة علاقات أكثر عمقاً مع عدد أقل من المنظمات الإنسانية مما يسمح لهم بالتركيز على مراقبة الجودة على نحو أكثر تنظيماً وعلى الدروس المستفادة. وعقدت عدد من الدول، بما فيها كندا وألمانيا، مشاورات منتظمة مع الشركاء من أجل دعم تطبيق مبادئ الحياد وعدم التحيز والاستقلالية والشفافية بشكل أفضل في اتخاذ القرارات من قبل الجهات المانحة.[72]

وتعقد وزارة الخارجية الألمانية، على سبيل المثال، حواراً منتظماً من خلال لجنة تنسيق المساعدات الإنسانية وذلك مع رابطة المنظمات غير الحكومية الألمانية للتنمية وأعضاء اللجنة بشأن أولويات المساعدات الإنسانية.[73] وأقرت الدول المانحة بأنها تفضل العلاقات طويلة الأمد مع المنظمات الإنسانية الدولية التي أثبتت قدرتها على الأداء وكسبت ثقتها. وسيكون من الصعب في حالة

المنظمات الوطنية والحكومية، وخاصة بالنسبة للدول المانحة الصغيرة، الحصول على شبكة منظمات معتمدة وموثوقة على الصعيدين الوطني والمحلي عند الحاجة لذلك.

توطين الاستجابة الإنسانية

أصبحت الدول مرة أخرى صريحة بشكل متزايد في ادعاء مسؤولية توفير الحماية والمساعدة للسكان المتضررين في أراضيها. ويعد النقاش في هذا السياق بشأن توطين المساعدات مهماً للغاية. وقد حدد الافتقار إلى الشراكات الفعالة مع الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية عقب الاستجابة لتسونامي المحيط الهندي عام 2004 باعتباره عائقاً للأداء الإنساني الفعال في السنوات الأخيرة. كما طرحت العديد من الأسئلة بشأن دور الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية في العمل الإنساني القائم على المبادئ وذلك إلى جانب تزايد الدعوات للمشاركة بشكل أفضل مع هذه الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية الدولية. وتمثل الأسر والمجتمعات والحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص المحلي جزءً من الاستجابة الأولى على الدوام. وهذه الحقائق معتمدة بشكل متزايد من قبل المجتمع الإنساني الدولي، على الرغم من أن النهج قد تختلف تبعاً للسياق وعدد العناصر المختلفة (مثل قدرات الدولة وطبيعة الأزمة وما إلى ذلك). ولم يذكر المستجيبون في البداية أي تحديات تواجه تطبيق المبادئ الإنسانية خلال الاستجابات الإنسانية المحلية في حالات الكوارث الطبيعية. ومع ذلك فقد أثار بعض ممثلي الدول المانحة اهتمامات عامة أيضاً في مثل هذه السياقات. وتمثل الثقة العنصر الأساسي الذي يبدو أنه الشرط الأساسي للاستجابات الإنسانية الناجحة والفعالة.[74] ويبدو أن التصورات بشأن القدرة على الالتزام بالحياد والاستقلالية في حالات النزاع المسلح تنبئ بمستوى الثقة اللازمة لتحديد أنواع العلاقات المختلفة (على سبيل المثال، مع المجتمعات المتضررة، وبين المنظمات الإنسانية والمنظمات الإنسانية المحلية والوطنية، وبين الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية المحلية والوطنية وما إلى ذلك). وكما لاحظ عدة مستجيبين، من الجهات المانحة وغير المانحة على حد سواء، أنه وفي حين يمكن للعمل مع المنظمات الإنسانية وعبرها المساعدة في كسب الثقة والقبول من المجتمعات المتضررة، يبقى التصور أن الجهات الفاعلة المحلية ستواجه تحديات أكبر بشكل طبيعي بشأن البقاء على الحياد في مواجهة ما يحدث من حولها. وحيث أن المنظمات مكونة من الأفراد، لذا يصبح من الصعب على الناس عدم الانحياز عند حدوث أمر له تأثير شخصي. وأحد أهداف الرؤساء المشاركين في مبادرة المبادئ السليمة في تقديم المنح الإنسانية – كندا والولايات المتحدة – هو استخلاص الممارسات الجيدة والدروس المستفادة باعتبارهم جهات مانحة.

توصيات

تقدم هذه الدراسة، على الرغم من قيودها، أفكاراً لبعض وجهات نظر الدولة بشأن المبادئ الإنسانية. وقد أكدت مقابلاتنا مع مجموعة فرعية من المستشارين الإنسانيين في جنيف على ضرورة التأكيد مرة أخرى على صلاحية المبادئ الإنسانية قبل كل شيء. فمن الواضح أن الدول تواجه توترات متأصلة في دعم العمل الإنساني القائم على المبادئ. وتشمل التوصيات المحددة ما يلي:

الدول

- يجب على الدول كافة اعتماد الضمانات – بما في ذلك استراتيجيات الاتصال – من أجل فصل العمل الإنساني إلى أقصى حد ممكن عن الاستراتيجيات السياسية وصنع السلام والأمنية وغيرها من الاستراتيجيات.

- يجب وضع آليات شاملة (داخل الدولة وبين الدول والمجتمع الإنساني الدولي) لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في دعم العمل الإنساني القائم على المبادئ.

- يحتاج المنسقون الإنسانيون إلى التدريب بشكل مستمر وبانتظام على المبادئ الإنسانية ومفهومها العملي.

- يتم تشجيع الدول المانحة على التمتع بالشفافية بشأن الأسباب الجوهرية لقراراتهم المتعلقة بمخصصات التمويل ومراجعة السياسات والإجراءات لضمان وجود ما يكفي من المرونة للسماح بتوجيه المشاريع وفقاً للاحتياجات.

- ينبغي للدول المانحة أن تسعى جاهدة لتحقيق الشفافية الكاملة في طريقة إنفاق التمويل الإنساني.

- ينبغي للدول المانحة استعراض آليات التمويل الجماعي المستندة إلى الدولة لضمان وضع الممارسات الجيدة التي تدعم العمل الإنساني القائم على المبادئ في مكانها الصحيح حيثما أمكن.

- يجب على الدول المانحة تعزيز التكامل في كل سياق من أجل استخدام مبادئ الممارسات السليمة في تقديم المنح الإنسانية وتيسير تقسيم منطقي للعمل.

المنظمات الإنسانية

- يجب أن تساهم المنظمات الإنسانية في التبادلات الشاملة للممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التطبيق العملي للمبادئ الإنسانية، وخاصة في حالات النزاع المسلح.

- يجب عليها أيضاً المشاركة مع الجهات المانحة بشأن فرص وإمكانية وضع أو تعزيز آليات التمويل القائمة التي يمكن أن تدعم العمل الإنساني القائم على المبادئ بشكل أفضل. ويمكن استعراض تجارب صندوق ستارت أو صندوق الاستجابة للنازحين داخلياً في باكستان المدار من قبل منظمة كونسيرن في باكستان وذلك من أجل دراسة فرص وضع آليات تمويل موجهة من قبل المنظمات غير الحكومية من أجل العمل الإنساني القائم على المبادئ.

- يجب على المنظمات البحث في إمكانية إنشاء آليات من شأنها مراقبة أداء الدول المانحة إزاء التزاماتها الإنسانية، وتوفير منصة للمشاركة معها بطريقة بناءة. ويمكن أن تقدم تجربة استعراض الأقران الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي- لجنة المساعدة الإنمائية والعمل المنجز من قبل المجلس النرويجي للاجئين وغيره من الشركاء بشأن تأثير تدابير مكافحة الإرهاب نقطة انطلاق مفيدة.

ملحق:
تصميم الدراسة ومنهجها

موظف المجلس النرويجي للاجئين عمران أثناء تعليمه لأحد الصفوف في مخيم غير رسمي للاجئين السوريين في وادي البقاع، لبنان. المجلس النرويجي للاجئين/سام تارلينغ، 2014

يعتمد التحليل في هذا التقرير على المصادر والاعتبارات التالية.

البحث المكتبي

بـدأت الدراسـة ببحـث مكتبـي يركـز عـلى قضايـا مثـل: نشـأة وتاريـخ المبـادئ الإنسـانية والتحديـات المعـاصرة الرئيسـية للاسـتجابة الإنسـانية القائمـة عـلى المبـادئ والجهات الفاعلـة والعوامـل ذات الصلة بتقديـم المسـاعدة والحمايـة الإنسـانية. وقـد حـدد الباحثـون مصـادر ثانويـة ذات صلـة ومشـار إليهـا في التقريـر مـن أجـل هـذا الغـرض.

البحث الميداني

اعتمـدت المعايـير المسـتخدمة لتحديـد مواقـع البحـث الميـداني على أربعـة متغيرات اسـتخدمت لإعداد السـياقات المحتملـة. وتشـمل المتغـيرات ما يلي:

- مـدى كفـاءة عمـل الدولـة، مـن الأنظمـة الاسـتبدادية إلى الـدول الفاشـلة. وقـد اسـتخدمت متوالية مماثلـة للمناطـق التـي تسـيطر عليهـا الجماعـات المسـلحة غـير التابعـة للدولة.

- شـدة النـزاع، مـن القتـال الفعـلي إلى مـا بعـد النـزاع. سلسـلة مرتبطـة بشـدة الكارثـة وليسـت ناجمـة عـن النزاعـات.

- عوامل النزاع، من المعتقد إلى التنافس على الموارد.

- مستوى الاهتمام السياسي، من النزاعات المدوّلة بشكل كبير إلى المتمركزة بشكل كلي.

كـما كان الحضـور البرنامجـي للجهـات الإنسـانية الفاعلـة والمجلـس النرويجـي للاجئـين والعاملـين في المنظمـة الدوليـة للمعوقـين والقـدرة عـلى تقديـم الدعم المناسـب إلى الباحثـين أحد الاعتبـارات المهمة.

وقـد انتقـت الدراسـة السـياقات المذكـورة أدنـاه مـن أجـل تقديـم أدلـة مـن مجموعـة متنوعـة مـن السـياقات، عـلى أمـل أن تكـون بمثابـة أمثلـة عـلى حـالات مشـابهة:

- سـوريا وأزمتهـا الإقليميـة ذات الصلـة، كمثـال عـلى النـزاع الحـاد في بيئـة ذات دخـل متوسـط. وقد أجـري البحـث في محـور اسـتجابة تركيـا للأزمـة في شـمال سـوريا. ولم يجـرى بحـث في المحـاور الأخـرى.

- جنـوب السـودان كمثـال عـلى النـزاع الحـاد في بيئـة قليلـة المـوارد، بحضـور بعثـة الأمـم المتحـدة المتكاملـة والتـي تحولـت مـن حالـة تركـز عـلى التنميـة بشـكل متزايـد إلى الدخـول مـن جديـد في نـزاع مسـلح مفتـوح.

- كولومبيـا كمثـال عـلى سـياق متوسـط الدخـل في مرحلـة انتقاليـة مـن النـزاع إلى مـا بعـد النـزاع، وحيـث تكـون "حـالات العنـف الأخـرى" بـارزة.

- نيبـال كمثـال عـلى الاسـتجابة للكـوارث بعيـداً عـن النـزاع في سـياق التنميـة في مرحلـة مـا بعـد النـزاع.

اسـتخدمت مرحلـة البحـث القطريـة أسـاليب نوعيـة وذلـك مـن خـلال مقابـلات شـبه منظمـة ومناقشـات جماعيـة مركـزة. وقـد أجريـت تسـع وتسـعون مقابلـة شـملت لقـاءات مـع الجهـات المانحـة، والمنظـمات غـير الحكوميـة الوطنيـة والدوليـة، وممثـلي القطـاع الخـاص، وموظفـي الأمـم المتحـدة، والجهـات الفاعلـة العسـكرية الوطنيـة والدوليـة، والحركـة الدوليـة للصليب الأحمـر والهلال الأحمـر، وغيرهـم مـن ممثـلي المجتمـع المـدني. كـما حـرص مصممـو البحـث عـلى تغطيـة مجموعـة واسـعة مـن الآراء، مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار أبعـاد الحجـم، والأنشـطة المحليـة والعالميـة والبعثـات

والتفويضات ومصادر التمويل وغيرها من العوامل لاختيار المتحدثين المعنيين لإجراء المقابلات. وقد بقي التركيز منصباً على المنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة التي لها تفويضات إنسانية، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر نظرا طبيعة السؤال البحثي. وأجريت ثلاث وخمسون من المقابلات مع المنظمات غير الحكومية المنفذة للمهام، وثماني عشرة مقابلة مع الأمم المتحدة والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وكان من المهم أيضاً تضمين الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في الدراسة باعتبارهم عائقاً أو وسطاء من أجل الوصول، ولكن الأسباب الأمنية جعلت من المستحيل الوصول إليهم. ولهذا السبب، فقد حددت آراءهم ووجهات نظرهم من خلال المناقشات مع الجهات الفاعلة المحلية ومن خلال مصادر ثانوية.

وقابل الباحثون أيضاً ممثلين عن السكان المتضررين بفعل النزاع حيثما أمكن. وتضمنت هذه العملية إجراء نقاشين جماعيين مركزين. ومن ناحية أخرى، جمعت وجهات نظر السكان المحليين من خلال مناقشات مع قادة محليين، وأعضاء من المجتمع المحلي ومسؤولي الخدمات المحليين وسكان محليين مشاركين في تنفيذ البرنامج.

كما تمت مقابلة ممثلين عن الحكومة (على مستوى العاصمة وعلى المستوى الوزاري) لديهم ملف شخصي بشأن المساعدات الإنسانية أو الصحية أو الحماية، على الرغم من أنه لم يكن من الممكن دائماً الوصول إلى هذه السلطات لإجراء المقابلات بسبب الأولويات المتضاربة وصعوبات الجدولة. ونجح الباحثون في دراسات الحالة الأربع في مقابلة سبعة فقط من ممثلي الحكومة.

ولم يتم التعريف بالأفراد المستجيبين في أي من تقارير المقابلات من أجل الحفاظ على خصوصيتهم. وقد ذكرت أنواع المنظمات في حين لم يذكر الأفراد.

حلقة دراسية شبكية

شملت الدراسة حلقة دراسية شبكية في نوفمبر/تشرين ثاني 2015 بتسهيل من الرابطة الدولية للأخصائيين في مجال المساعدة والحماية الإنسانية. وكان الغرض من الحلقة الدراسية الشبكية تقديم النتائج الأولية للبحث الميداني، والحصول على آراء ومعلومات إضافية من مجموعة واسعة من المنظمات. ويكمن الغرض الآخر من هذه الحلقة الدراسية في الحد من التحيز في الاختيار القائم على المبادئ للمنظمات.

مقابلات المقرات الرئيسية

أجرى الباحثون أيضاً 21 مقابلة شبه منظمة مع وكالات مختارة، بما فيها الجهات المانحة الرئيسية والاتحادات الإنسانية ومراكز البحوث والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية الدولية على مستوى المقرات الرئيسية في جنيف وبروكسل ولندن ونيويورك. وركزت أسئلة المقابلة على القيمة المتصلة باستخدام المبادئ والالتزام بها من قبل الجهات الفاعلة كافة. كما استعرضت المقابلات مواضيع محددة تتعلق بجهات فاعلة معينة بشكل أكثر عمقاً حسب الاقتضاء. وتمت مقارنة الآراء الواردة في مقابلات المقرات الرئيسية إلى أقصى حد ممكن مع الآراء الواردة في المقابلات الميدانية من أجل إظهار الفروق الدقيقة بشكل أفضل في التوصيات.

شكر وتقدير

يود كل من المجلس النرويجي للاجئين والمنظمة الدولية للمعوقين أن يشكرا أندرو كانينغهام وإيلينا لوتشي وأكسيل فلتن على إجراء البحث في الدول الأربع التي تمت دراستها، ووضع مشروع أولي لدراسات الحالة. كما يتوجه بالشكر أيضاً إلى مركز التبادل والبحوث الإنسانية في جنيف لإجراء المقابلات والبحوث المكتبية التي وضعت الأساس للفصل الذي يتضمن وجهات نظر الجهات المانحة.

وقد استفادت الدراسة من مساهمات الموظفين من عدد من المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وممثلي الدولة والحكومات في المقرات الرئيسية ومواقع العمليات. ونحن نشكرهم على المشاركة في المقابلات خلال مرحلة البحث لهذه الوثيقة.

كما يرغب كل من المجلس النرويجي للاجئين والمنظمة الدولية للمعوقين بشكر طارق باخ بواب (منظمة أطباء بلا حدود)، وكريستينا بينيت (معهد التنمية الخارجية)، وماركوس فورسبرغ (الرابطة الدولية للأخصائيين في مجال المساعدة والحماية الإنسانية)، وبول هوي (برنامج الأغذية العالمي)، وسيما جينيل كاروسمانوغ لو (وكالة دعم الحياة)، وجيريمي لابي (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، وأنغراد لانج (الرابطة الدولية للأخصائيين في مجال المساعدة والحماية الإنسانية)، وغاريث برايس جونز (منظمة "كير" الدولية)، وأرنهيلد سبنس (برنامج الأغذية العالمي) على مشاركتهم وتعليقاتهم ودعمهم.

ويود المجلس النرويجي للاجئين والمنظمة الدولية للمعوقين أن يشكرا أيضاً زملاءهما في كولومبيا ونيبال وجنوب السودان وتركيا على دعمهم القيم في تيسير هذا البحث، بمن فيهم كميل أميسلون، وأندريا بيانكي، وكايلين بريغز، وديفيد غارسيا، ومارتن هارتبرغ، وكارولين هوارد، ونوشين موغادام، ورومان مونسور، ولوسيا موريرا، وباندا بيرمانداندا، وأوسكار رودريغيز، وديفيد سلفادور، وكريستيان فيسنس.

وأخيراً، يتقدم المجلس النرويجي للاجئين والمنظمة الدولية للمعوقين بالشكر للزملاء في جنيف وليون وأوسلو من أجل دعمهم لهذه الدراسة، وبشكل خاص لورنت ديفي، وماريت غلاد، وإنغريد ماكدونالد، ولوسيل بابون، ومارك-أندريه بيلتزر، وهيلين روبن، وجيمس مون، وناتالي هيرلمونت زوريتشاك، وإيما ويليامز، وبروك لوتين، وسوزانا نيلسون-بولارد.

التخطيط والتصميم البياني: لاريسا بوكوريل

تعليقات ختامية

1 OCHA, OCHA on Message: Humanitarian Principles, 2010, available online at: https://docs.unocha.org/sites/dms/Documents/OOM_HumPrinciple_English.pdf (Accessed July 2016); Ingrid Macdonald, Angela Valenza, Tools for the Job: Supporting Principled Humanitarian Action, 2012, available online at: https://www.nrc.no/resources/reports/tools-for-the-job---supporting-principled-humanitarian-action/

2 OCHA, OCHA on Message: Humanitarian Principles, 2012.

3 Ibid.

4 See the 1949 Geneva Conventions, Article 3 Common (1949): 1. Persons taking no active part in the hostilities, including members of armed forces who have laid down their arms and those placed ' hors de combat', shall in all circumstances be treated impartially and humanely. 2. An impartial humanitarian body may offer its services to the Parties to the conflict. Additional Protocol I (1977) Art.70 (1) If the civilian population of any territory under the control of a Party to the conflict, other than occupied territory, is not adequately provided with the supplies mentioned in Article 69, relief actions which are humanitarian and impartial in character and conducted without any adverse distinction shall be undertaken, subject to the agreement of the Parties concerned in such relief actions. Additional Protocol II (1977) Art. 18 (2) Relief actions for the civilian population which are of an exclusively humanitarian and impartial nature and which are conducted without any adverse distinction shall be undertaken subject to the consent of the High Contracting Party concerned.

5 Kate Mackintosh, The Principles of Humanitarian Action in International Humanitarian Law, HPG Report 5, Overseas Development Institute, March 2000, p.7, available online at: https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/305.pdf

6 Sorcha O'Callaghan and Leslie Leach, Principles in Action: Lebanon, British Red Cross, 2012, http://www.redcross.org.uk/~/media/BritishRedCross/Documents/Who%20we%20are/Principles%20in%20action%20in%20Lebanon.pdf

7 For example: UN General Assembly (GA) Resolution 46/182 (1991); UN General Assembly (GA) Resolution 48/57 (1993); Code of Conduct for the International Red Cross and Red Crescent Movement and NGOs in Disaster Response (1994) Annex II; The Guiding Principles on Internal Displacement (1998); Principles of Good Practice of Humanitarian Donorship (2003); UN Security Council Resolution 1502 (2003); UN General Assembly (GA) Resolution 58/114 (2004); UN General Assembly (GA) Resolution 59/141 (2004); UN General Assembly (GA) Resolution 60/124 (2005); UN ECOSOC Resolution 1674 (2006); European Consensus on Humanitarian Aid (2007); Enhancing International Humanitarian Partnerships in Latin America and the Caribbean (EIHP) : Declaration of Florianopolis (2009) & Declaration of Quito (2011); African Union Convention for the Protection and Assistance of Internally Displaced Persons in Africa (Kampala Convention) (2010); Fundamental Principles of the Red Cross and Red Crescent Movement (1965); Code of Conduct for the International Red Cross and Red Crescent Movement and NGOs in Disaster Response (1994); The Sphere Handbook, Humanitarian Charter and Minimum Standards in Humanitarian Response (1998 1st edition, 2011 2nd edition); Islamic Charter of the Work of Goodness (2006); HAP Standard in Accountability and Quality Management (2007, 1st edition 2010 2nd edition).

8 An initiative of the UN Secretary-General whose goal was to bring the global community together to commit to new ways of working together to save lives and reduce hardship around the globe. See: https://consultations2.worldhumanitariansummit.org/whs_about (accessed November 2015). All of the regional and technical consultations issued statements that focused on the relevance of the humanitarian principles, as did the events at the summit itself. Most importantly, the report summarising the inputs provided throughout the consultation process for the World Humanitarian Summit, published in October 2015, stated that "All

countries and humanitarian actors should reaffirm commitment to the universally applicable humanitarian principles – humanity, neutrality, impartiality and independence – with assistance and protection provided for all according to need and without discrimination on any grounds."

9 Marta Foresti, Lisa Denney and Victoria Metcalfe, Security, Humanitarian Action and Development, Briefing Paper 67, Overseas Development Institute, February 2011, available online at: http://goo.gl/LF4VHm

10 Jeremie Labbe, "How do humanitarian principles support humanitarian effectiveness?" In: Core Humanitarian Standard, Core Humanitarian Standard Alliance, On the Road to Istanbul; How can the World Humanitarian Summit Make Humanitarian Response More Effective?, 2015, available online at: http://goo.gl/QwfvFX

11 Peter Maurer, Humanitarian Perspectives on International Security in Times of Mutating Conflicts, Speech given at Geneva Centre for Peace and Security 29 May 2015, available online at: https://goo.gl/KDT20D

12 Rachel Scott, Imagining More Effective Humanitarian Aid: A Donor Perspective, OECD, October 2014, available online at: http://goo.gl/IQfLgW (accessed November 2015).

13 Clea Kahn and Andrew Cunningham (eds.), State Sovereignty and Humanitarian Action, Disasters Vol. 37, Supplement 2, October 2013.

14 Clea Kahn and Andrew Cunningham, Introduction to the Issue of State Sovereignty and Humanitarian Action, Disasters Vol. 37, Supplement 2, October 2013, pp.S139-S150.

15 Ashley Jackson, Humanitarian Negotiations with Armed Non-state Actors: Key Lessons from Afghanistan, Sudan and Somalia, Policy Brief 55, Humanitarian Policy Group, March 2014, available online at: http://goo.gl/xEfaAI

16 Jessica Burnside, et al., Counter-terrorism Laws and Regulations: What Aid Agencies Need to Know, Network Paper 79, Humanitarian Practice Network, November 2014, available online at: http://goo.gl/jOZIrx

17 Norwegian Refugee Council, Risk management toolkit in relation to counterterrorism measures, Geneva, NRC, 2015, p. 7, available online at: https://www.nrc.no/resources/reports/nrc-risk-management-toolkit-2015/

18 Humanitarian Outcomes, SAVE Programme, Preliminary Findings, n.d., available online at: https://www.humanitarianoutcomes.org/sites/default/files/c1_preliminary_findings_presentation.pdf (accessed November 2015)

19 Jan Egeland, Adele Harmer and Abby Stoddard, To Stay and Deliver Good practice for humanitarians in complex security environments, OCHA, 2011, available online at: https://goo.gl/Z64sAN

20 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Colombia, 2016, available online at: http://www.unocha.org/ochain/2014-15/colombia (accessed July 2016).

21 Rob Grace and Julia Brooks, Humanitarian Action and the Politics of Transition: The Context of Colombia, White Paper Series, ATHA, 18 September 2015, available online at: http://goo.gl/V5cmST

22 Washington Office on Latin America, Summary of the FARC – Government Ceasefire and Disarmament Accord, Colombia Peace, 2016, available online at: http://colombiapeace.org/ (accessed July 2016).

23 "ECHO FACTSHEET: Refugees and Internally Displaced Persons," European Commission's Humanitarian Aid and Civil Protection department, 2015, available online at: http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/thematic/refugees_en.pdf (accessed November 2015).

24 OCHA, Humanitarian Response Plan Overview Colombia - January-December 2016, 2016, available online at: https://www.humanitarianresponse.info/en/system/files/documents/files/2016_hrp_overview_colombia_eng_web.pdf (accessed June 2016).

25 Ibid.

26 Norwegian Refugee Council, Plan International, Oxfam, Mercy Corps, Civis, Diakonie Katastrophenhilfe, Project Counselling Service, Help Age International, War Child Holland, MDM France, The Lutheran World Federation, Save the Children, Solidaridad Internacional, Caritas Germany, and Hilfswerk Austria, The Humanitarian Crisis in Colombia Caused by the Armed Conflict. International Organisations Position Paper, Colombia, June, 2011, available online at : http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Humanitarian%20Crisis%20in%20Colombia.pdf (accessed November 2015).

27 Victims and Land Restitution Law, June 2011 (Ley de Víctimas y Restitución de Tierras), Law 1448. The Law establishes an official registration system as gateway to access rights and assistance for IDPs as well as land restitution. The law requires victims to submit a complex declaration, which in territories still controlled by NSAGs is very difficult to do.

28 OCHA, Nepal Earthquake Humanitarian Response – April to September 2015, 2015, available online at: http://reliefweb.int/report/nepal/nepal-earthquake-humanitarian-response-april-september-2015 (accessed June 2016).

29 Ibid.

30 As quoted by respondents from the United Nations interviewed in Nepal.

31 OCHA, Syria Crisis: Regional Overview: About the Crisis, 2016, available online at: http://www.unocha.org/syrian-arab-republic/syria-country-profile/about-crisis (accessed June 2016)

32 Ibid.

33 Ibid.

34 Ibid.

35 OCHA, Humanitarian Needs Overview – Syrian Arab Republic, 2016, available online at: http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/2016-humanitarian-needs-overview-syrian-arab-republic (accessed June 2016).

36 Norwegian Refugee Council, Boston Consulting Group, Internal study on Donor Conditionalities, 2016; ICVA, Less Paper More Aid, Reducing the burden of donor conditions to improve the efficiency of humanitarian action, Geneva, 2016; Lydia Poole, Bridging the needs-based funding gap: NGO field perspectives, Geneva, 2014

37 Norwegian Refugee Council, Risk management toolkit in relation to counterterrorism measures, 2015

38 Ibid.

39 Ibid. p.7

40 Norwegian Refugee Council, Our Country Programme in South Sudan, 2016, available online at: https://www.nrc.no/countries/africa/south-sudan (accessed June 2016)

41 Indeed, the United Nations Children's Fund (UNICEF) report of 18 June 2015 and the United Nations Mission in the Republic of South Sudan (UNMISS) human rights report of 30 June 2015 both accused both sides of perpetrating atrocities against civilians. See also the Final Report of the African Union

Commission of Inquiry on South Sudan, 2015. Available online at: http://www.peaceau.org/uploads/auciss.final.report.pdf

42 Norwegian Refugee Council, Our Country Programme in South Sudan, 2016.

43 Reuters, South Sudan leaders order ceasefire as civil war fears grow, July 2016, available online at: http://www.reuters.com/article/us-south-sudan-security-casualties-idUSKCN0ZQ08J (accessed 19th of July 2016).

44 OCHA, Humanitarian Response Plan: South Sudan 2015, 2015, available online at: http://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-response-plan-2015 (accessed June 2016).

45 UN World Food Programme, South Sudan Access Constraints Map, 2015, available at: http://www.refworld.org/docid/56010ecb4.html (accessed September 2015).

46 OCHA, South Sudan, 2016, available online at: http://www.unocha.org/south-sudan (accessed June 2016).

47 The mandate extension was passed by the Security Council on 9 October 2015.

48 As of July 2015, more than 166,000 people are seeking protection on UN bases, which have become displacement-like settlements known as Protection of Civilian sites, in areas such as Bentiu, Juba, and Malakal.

49 Operation Lifeline Sudan (OLS) was a consortium of UN agencies (mainly UNICEF and the World Food Programme and approximately 35 Non-governmental organisations operating in southern Sudan to provide humanitarian assistance throughout war-torn and drought-afflicted regions in the South. Operation Lifeline Sudan was established in April 1989 in response to a devastating famine and the effects of the Second Sudanese Civil War, as a result of negotiations between the UN, the Government of Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Army (SPLM/A) to deliver humanitarian assistance.

50 One of the most controversial points in the history of OLS was the creation of the "Agreement on Ground Rules" and the establishment of explicit humanitarian principles on engagement between OLS and the main rebel groups in the southern sector.

51 Paul Currion, "STRENGTH IN NUMBERS: A Review Of NGO Coordination in the Field Case Study: South Sudan", ICVA, 2011, available online at: http://reliefweb.int/report/sudan/strength-numbers-review-ngo-coordination-field-case-study-south-sudan-1996-2010 (accessed November 2015).

52 Norwegian Refugee Council, Risk management toolkit in relation to counterterrorism measures, NRC, p. 7.

53 Ibid.

54 Information on Rule 55 can be found here: ICRC, Rule 55. Access for Humanitarian Relief to Civilians in Need. Available online at: https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule55 (accessed August 2016).

55 UN Member States adopted General Assembly Resolution 46/182 in 1991, which stresses that "humanitarian assistance must be provided in accordance with the principles of humanity, neutrality and impartiality". General Assembly resolution 58/114 (2003) later added independence as the fourth key principle underlying humanitarian action. Through subsequent GA resolutions as well as donor policy frameworks, UN Member States have repeatedly reaffirmed the importance of promoting and respecting these principles within the framework of humanitarian assistance.

56 African Union Convention for the Protection and Assistance of Internally Displaced Persons in Africa, 29 October 2009, art.5.8.

57 Voluntary Organisations in Cooperation in Emergencies (VOICE), The European Consensus on Humanitarian Aid: An NGO Perspective, Brussels, 2014, available online at: https://www.eu-cord.org/2015/wp-content/uploads/2015/02/study_consensus_humanitarian_aid.pdf

58 German Federal Foreign Office, Strategy of the German Federal Foreign Office for Humanitarian Aid Abroad, November 2012; Ministry of Foreign Affairs of Denmark, Strategy for Danish Humanitarian Action 2010-2015, September 2009; Ministry of Foreign Affairs of Sweden, Saving lives and alleviating suffering. Policy for Sweden's Humanitarian Assistance 2010-2016, 2011.

59 Ministry of Foreign Affairs of France, La stratégie humanitaire de la France pour 2012-2017, July 2012; Ministry of Foreign Affairs of Finland, Finland's Humanitarian Policy, October 2012; Voluntary Organisations in Cooperation in Emergencies (VOICE) The European Consensus on Humanitarian Aid: An NGO Perspective, May 2014.

60 Ministry of Foreign Affairs of Spain, Spanish Position on the Issues Emerging from the Regional Consultation in Europe and Others to the 2016 World Humanitarian Summit, March 2015.

61 Internal document, INGO, May 2014, on file with HERE.

62 Ingrid Macdonald, Angela Valenza, Tools for the Job: Supporting Principled Humanitarian Action, 2012

63 Sarah Bayne and Joanna Buckley, Towards principled humanitarian funding, Humanitarian Exchange Magazine, Issue 61, May 2014, available online at: http://odihpn.org/magazine/towards-%C2%91principled%C2%92-humanitarian-funding/

64 OECD, Towards Better Humanitarian Donorship, 12 Lessons from DAC Peer Reviews, OECD, 2012, available online at: http://www.oecd.org/dac/peer-reviews/towardsbetterhumanitariandonorship.htm

65 Paul Harvey, Towards good humanitarian government. The role of the affected state in disaster response, HPG Policy Brief 37, 2009, available online at: https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/5076.pdf

66 Voluntary Organisations in Cooperation in Emergencies (VOICE), The European Consensus on Humanitarian Aid: An NGO Perspective, Brussels, 2014.

67 Ibid. p. 8.

68 DARA, HRI 2011. The Humanitarian Response Index. Addressing the Gender Challenge, 2011; Rachel Scott, "Imagining more effective humanitarian aid. A donor perspective", OECD Development Cooperation Working Paper 18, October 2014.

69 According to the Global Humanitarian Assistance Report 2015, these are: US, UK, EU institutions, Germany, Sweden, Japan, Saudi Arabia, Canada, Norway, and the Netherlands.

70 Development Initiatives, Global Humanitarian Assistance Report 2015, 2015. p. 76.

71 Development Initiatives, Non-DAC Donors and Humanitarian Aid, July 2011; Andrea Binder, Claudia Meier and Julia Steets, Humanitarian Assistance: Truly Universal? A mapping study of non-western donors, GPPi Research Paper n. 12, Global Public Policy Institute, August 2010.

72 Sarah Bayne and Joanna Buckley, Towards 'principled' humanitarian funding, 2014.

73 Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), Towards Better Humanitarian Donorship: 12 Lessons from DAC peer reviews, 2012.

74 At the joint NRC and ICRC high-level dialogue between states and humanitarian entitled 'Humanitarian principles in a changing world: still fit for purpose' on 2 June 2014, for example all panelists mentioned the centrality of trust in their interventions.

مراجع مختارة

Abu-Sada, C. (ed.). (2012). *In the Eyes of Others: How People in Crises Perceive Humanitarian Aid,* Doctors Without Borders/Médecins Sans Frontières (MSF), Humanitarian Outcomes, and NYU Center on International Cooperation. Available at: http://goo.gl/4mE5AF

ACF-International (2013). *Humanitarian Principles in Conflict: Ensuring Humanitarian Principles are Respected in Armed Conflicts and Other Situations of Violence: ACF"s Experience and Position.* Available at: http://goo.gl/eYqHRa

AECID and DARA. (2014). *Now or never: making humanitarian aid more effective*. Available at: http://resources.daraint.org/hardtalk/aid_effectiveness.pdf

African Union (AU), *African Union Convention for the Protection and Assistance of Internally Displaced Persons in Africa (Kampala Convention)*, 23 October 2009.

ATHA (Advanced Training Program on Humanitarian Action), (2015). *Humanitarian Principles*. Available at: http://goo.gl/jnvQzN

Baynes, S. and Buckley, J. (2014). Towards 'principled' humanitarian funding, *Humanitarian Exchange Magazine*, Issue 61.

Binder, A. (2014). The Shape and Sustainability of Turkey's Booming Humanitarian Assistance", *International Development Policy*. Available at: https://poldev.revues.org/1741

Binder, A. Meier, C. and Steets, J. (2010). "Humanitarian Assistance: Truly Universal? A mapping study of non-western donors", *GPPi Research Paper n. 12*, Global Public Policy Institute. Available at: http://www.gppi.net/fileadmin/user_upload/media/pub/2010/Binder_Meier_Steets__2010__Truly_Universal_-_Mapping_Study._GPPi_RP_12.pdf

Burnside, J. et al. (2014). "*Counter-terrorism Laws and Regulations: What Aid Agencies Need to Know*", Network Paper 79, Humanitarian Practice Network. Available at: http://goo.gl/jOZIrx

British Red Cross. (2012). Lebanese Red Cross and International Committee of the Red Cross, *Principles in Action in Lebanon*. Available at: http://www.redcross.org.uk/~/media/BritishRedCross/Documents/Who%20we%20are/Principles%20in%20action%20in%20Lebanon.pdf

Canada's Coalition to end Global Poverty. (2009). *Canada's Humanitarian Donorship – a working paper.*

Currion, P. (2012). *STRENGTH IN NUMBERS: A Review of NGO Coordination in the Field Case Study: South Sudan. Case Study: South Sudan 1996-2010*, Geneva: ICVA. Available at: https://goo.gl/MnTW75

DARA. (2011). *HRI 2011. The Humanitarian Response Index. Addressing the Gender Challenge.*

DARA and HERE-Geneva. (2014). *Addressing the perennial problems of disaster response. Background study for the Disaster Response Dialogue Conference, Manila, Philippines*. Available at: http://here-geneva.ch/wp-content/uploads/2015/10/1425706789publication.pdf

Department for Development Policy and the Ministry for Foreign Affairs. (2011). *Policy for Sweden's Humanitarian Assistance 2010–2016, Saving lives and alleviating suffering*. Available at: http://www.government.se/contentassets/973d2ad8e99c41ea92b2326a2d5625d8/saving-lives-and-alleviating-suffering-policy-for-swedens-humanitarian-asistance-20102016

Development Initiatives. (2015). *Global Humanitarian Assistance Report 2015*. Available at: http://www.globalhumanitarianassistance.org/wp-content/uploads/2015/06/GHA-Report-2015_-Interactive_Online.pdf

Development Initiatives. (2011). *Non-DAC Donors and Humanitarian Aid*. Available at: http://www.globalhumanitarianassistance.org/wp-content/uploads/2011/07/GHA-non-DAC-donors-humanitarian-aid1.pdf

Egeland, J. Harmer,A. and Stoddard,A. (2011). *To Stay and Deliver Good practice for humanitarians in complex security environments*, OCHA. Available at: https://goo.gl/Z64sAN

European Commission. (2007). *European Consensus on Humanitarian Aid*. Available at: http://ec.europa.eu/echo/who/humanitarian-aid-and-civil-protection/european-consensus_en

Foresti, M. Denney, L. and Metcalfe, V. (2011). *Security, Humanitarian Action and Development*, Briefing Paper 67, Overseas Development Institute. Available at: http://goo.gl/LF4VHm

German Federal Foreign Office. (2012). *Strategy of the German Federal Foreign Office for Humanitarian Aid Abroad*. Available at: http://www.alnap.org/resource/11471

Grace, R. and Brooks, J. (2015*). Humanitarian Action and the Politics of Transition: The Context of Colombia*, White Paper Series, ATHA. Available at: http://goo.gl/V5cmST

Harvey, P. (2009). "Towards good humanitarian government. The role of the affected state in disaster response", *HPG Policy Brief 37*, September 2009. Available at: https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/5076.pdf

High Level Panel on Humanitarian Financing. (2015). *Too important to fail – addressing the humanitarian financial gap*, Report to the Secretary-General. Available at: http://goo.gl/0K3jlu

Humanitarian Futures Programme. (2013). *The Future of Non-Governmental Organisations in the Humanitarian Sector. Global Transformations and their Consequences*. Available at: http://www.humanitarianfutures.org/wp-content/uploads/2013/09/The-Future-of-Humanitarian-NGOs-HFP-Discussion-Paper-Aug2013.pdf

Humanitarian Outcomes. (2011). *Aid Worker Security Report 2011. Spotlight on security for national aid workers: Issues and Perspectives*. Available at: https://aidworkersecurity.org/sites/default/files/AidWorkerSecurityReport2011.pdf

Humanitarian Outcomes. (2014). *Aid Worker Security Reports*. Available at: https://goo.gl/0sRLtZ

Humanitarian Outcomes. (2015). *Aid Worker Security Reports*, Available at: https://goo.gl/ly7fYB

Humanitarian Outcomes (2015 b). *SAVE Programme, Preliminary Findings*. Available at: https://goo.gl/exbcU8

Humanitarian Policy Group. (2015). *A new global humanitarianism. Integrated Programme Proposal April 2015-March 2017*. Available at: https://www.odi.org/projects/2790-hpg-integrated-programme-2015-17-new-global-humanitarianism

Humanitarian Policy Group. (2003). *HPG Briefing Note. Humanitarian Principles and the Conflict in Iraq*. Available at: https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/4862.pdf

ICRC - International Committee of the Red Cross. (1979).*The Fundamental Principles of the Red Cross: Commentary*. Available at: https://goo.gl/RQpWtK

ICRC. (2004). *Occupation and International Humanitarian Law: questions and answers*. Available at: https://www.icrc.org/eng/resources/documents/misc/634kfc.htm

ICRC. (2011). *International Humanitarian Law and the challenges of contemporary armed conflicts*. Available at: https://app.icrc.org/e-briefing/new-tech-modern-battlefield/media/documents/4-international-humanitarian-law-and-the-challenges-of-contemporary-armed-conflicts.pdf

ICRC. (2013). *Humanitarian action in a changing landscape: fit for purpose*?. Available at: https://www.icrc.org/eng/resources/documents/article/editorial/02-04-humanitarian-action-yves-daccord.htm

ICRC. (2015). *Stubborn Realities, Shared Humanity: History in the Service of Humanitarian Action*, Geneva: ICRC. Available at: https://goo.gl/lk5dtk

IFRC - International Federation of the Red Cross. (2005). Humanitarian Media Coverage in the Digital Age, *World Disasters Report.* Available *at:* http://goo.gl/Znt0LH

IFRC (2006). Statutes And Rules Of Procedure Of The International Red Cross And Red Crescent Movement, 1986, amended 1995 and 2006, http://goo.gl/ZDFDXn

Jackson, A. (2014 a*). Humanitarian Negotiations with Armed Non-state Actors: Key Lessons from Afghanistan, Sudan and Somalia,* Policy Brief 55, Humanitarian Policy Group, Available at: http://goo.gl/xEfaAl

Jackson, A. (2014 b). *Negotiating Perceptions: Al-Shabaab and Taliban Views of Aid Agencies*, HPG Policy Brief 61, Humanitarian Policy Group. Available at: http://goo.gl/o1h4DL

Kahn, C. and Cunningham, A. (2013 a), *Introduction to the Issue of State Sovereignty and Humanitarian Action*, Disasters Vol. 37, Supplement 2, pp.S139-S150, Available at: http://goo.gl/NYRiaT

Kahn, C. and Cunningham, A. (eds.) (2013 b). *State Sovereignty and Humanitarian Action*, Disasters Vol. 37.Supplement 2. Available at: http://goo.gl/NYRiaT

Labbe,J. (2015). "How do humanitarian principles support humanitarian effectiveness?", *On the Road to Istanbul; How can the World Humanitarian Summit Make Humanitarian Response More Effective?* Geneva: CHS Alliance. Available at: http://goo.gl/QwfvFX

Leader, N. (2000). The politics of principle: the principles of humanitarian action in practice, *ODI/HPG*. Available at: https://www.odi.org/publications/252-politics-principles-humanitarian-action-practice

Poole, L. (2014). *Bridging the needs-based funding gap: NGO field perspectives*, NRC. Available at: https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/bridging-the-needs-based-funding-gap.pdf

Macdonald, I. and Valenza, A. (2012). *Tools for the Job: Supporting Principled Humanitarian Action*, NRC. Available at: https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/7835.pdf

Mackintosh, K. (2000). *The Principles of Humanitarian Action in International Humanitarian Law*, HPG Report 5: Overseas Development Institute, p.7. Available at: http://goo.gl/anWoub

Mackintosh, K. and Duplat, P. (2013). *Study of the Impact of Donor Counter-Terrorism Measures on Principled Humanitarian Action,* Geneva: OCHA and NRC. Available at: https://goo.gl/xy9rv5

Maurer, P. (2014). Humanitarian Diplomacy and Principled Humanitarian Action, *International Committee of the Red Cross (ICRC).*

Maurer, P. (2015). *Humanitarian Perspectives on International Security in Times of Mutating Conflicts*, Speech given at Geneva Centre for Peace and Security. Available at: https://goo.gl/KDT20D

McGoldrick, C. (2011). *The future of Humanitarian Action: An ICRC Perspective*, International Review of the Red Cross Vol. 93, Number 884, pp.965-991. Available at: https://www.icrc.org/spa/assets/files/review/2011/irrc-884-mcgoldrick.pdf

Médecins Sans Frontières (MSF). (2015). *International Financial Report 2014*. Available at : http://www.msf.org/en/international-financial-reports

Minear, L. (1999). *The Theory and Practice of Neutrality: Some thoughts on the Tensions*, International Review of the Red Cross 833. Available at: http://journals.cambridge.org/action/displayAbstract?fromPage=online&aid=6656724&fileId=S156077550009235X

Ministry of Foreign Affairs of Denmark. (2009). *Strategy for Danish Humanitarian Action 2010-2015*, September 2009. Available at: https://drc.dk/media/1205132/strategy-for-danish-humanitarian-action-2010-15.pdf

Ministry of Foreign Affairs of France. (2012). *La stratégie humanitaire de la France pour 2012-2017,* July 2012. Available at: http://www.diplomatie.gouv.fr/en/photos-publications-and-graphics/publications/article/french-humanitarian-strategy-2012

Ministry of Foreign Affairs of Finland. (2012). *Finland's Humanitarian Policy*, October 2012. Available at: http://formin.finland.fi/Public/default.aspx?contentid=101288&nodeid=15445&contentlan=2&culture=en-US

Ministry of Foreign Affairs of Spain. (2015). *Spanish Position on the Issues Emerging from the Regional Consultation in Europe and Others to the 2016 World Humanitarian Summit,* March 2015.

Ministry of Foreign Affairs of Sweden. (2011). *Saving lives and alleviating suffering. Policy for Sweden's Humanitarian Assistance 2010-2016*. Available at: http://www.government.se/contentassets/973d2ad8e99c41ea92b2326a2d5625d8/saving-lives-and-alleviating-suffering-policy-for-swedens-humanitarian-asistance-20102016

Mohamud, M. and Horst, C. (2015). New EU approach to Horn of Africa migration sets worrying precedent, *African Arguments*. Available at: http://africanarguments.org/2015/04/16/new-eu-approach-to-horn-of-africa-migration-sets-worrying-precedent-by-maimuna-mohamud-and-dr-cindy-horst/

NRC *et al*. (2011). *The Humanitarian Crisis in Colombia Caused by the Armed Conflict*. International Organisations Position Paper. Available at: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Humanitarian%20Crisis%20in%20Colombia.pdf

NRC- Norwegian Refugee Council (2015). *Risk management toolkit in relation to counterterrorism measures*, Geneva. Available at: http://goo.gl/TJA0Q1

O''Callaghan, S. and Leach, L. (2012). *Principles in Action: Lebanon*, British Red Cross. Available at: http://goo.gl/pNzArd

OCHA – Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2012). *OCHA on Message: Humanitarian Principles*. Available at: https://goo.gl/CEuEvU

OCHA (2014). *South Sudan Humanitarian Response Plan 2015*. Available at: http://goo.gl/8JghXz

OCHA (2015). *Nepal Earthquake Humanitarian Response – April to September 2015*. Available at: http://reliefweb.int/report/nepal/nepal-earthquake-humanitarian-response-april-september-2015

OCHA (2016), *Colombia.* Available at: http://www.unocha.org/ochain/2014-15/colombia

OCHA (2016). *Syria Crisis: Regional Overview: About the Crisis*. Available at: http://www.unocha.org/syrian-arab-republic/syria-country-profile/about-crisis

OCHA (2016). *Humanitarian Needs Overview: Syrian Arab Republic*. Available at: http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/2016-humanitarian-needs-overview-syrian-arab-republic

OCHA (2016), *Humanitarian Response Plan: South Sudan 2015.* Available at: http://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-response-plan-2015

OCHA/WEF. (2007). *Guiding Principles for Public-Private Collaboration for Humanitarian Action.* Available at: http://goo.gl/6QL0QZ

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. (2008). *Human Rights, Terrorism and Counter-Terrorism, Fact Sheet no.32*. Available at: http://www.ohchr.org/Documents/Publications/Factsheet32EN.pdf

Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD). (2008). *Concepts and Dilemmas of State Building in Fragile Situations.* Available at: http://www.oecd.org/development/governance-peace/conflictandfragility/docs/41100930.pdf

Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD). (2012). *Towards Better Humanitarian Donorship: 12 Lessons from DAC peer reviews*. Available at: http://www.oecd.org/dac/peer-reviews/towardsbetterhumanitariandonorship.htm

Red Cross and Red Crescent Movement. (2014). *Concept for the 32nd International Conference of the Red Cross and Red Crescent, 8-10 December 2015, Geneva, Switzerland*: Power of Humanity: the Fundamental Principles in Action. Available at: http://goo.gl/ojWB43

Royal Embassy of Saudi Arabia in Washington D.C. (2015). *King Salman doubles humanitarian aid to Yemen to more than $540 million,* 13 May 2015.

Scott, R. (2014). *Imagining More Effective Humanitarian Aid: A Donor Perspective*, Paris: OECD. Available at: http://goo.gl/lQfLgW

Slim, H. (2015). *Humanitarian Ethics, a guide to the morality of aid in war and disaster*.

Swiss Federal Department of Foreign Affairs (FDFA). (2012). Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC), *The SDC Multilateral Humanitarian Aid Concept*. Available at: https://www.eda.admin.ch/content/dam/deza/en/documents/publikationen/Diverses/multilateral-aid-concept_EN.pdf

United Nations (UN). (2012). *Report of the Secretary-General's Internal Review Panel on United Nations Actions in Sri Lanka*, November 2012. Available at: http://www.un.org/News/dh/infocus/Sri_Lanka/The_Internal_Review_Panel_report_on_Sri_Lanka.pdf

UN. (2015). *Strengthening of the coordination of emergency humanitarian assistance of the United Nations - Report of the Secretary-General* (A/70/77–E/2015/64), 17 April 2015.

UN General Assembly (UN GA). (2004). *Resolution 58/114. Strengthening of the coordination of emergency humanitarian assistance of the United Nations* (A/RES/58/114), 5 February 2004

UN General Assembly (UN GA). (1991). *Resolution 46/182. Strengthening of the coordination of humanitarian emergency assistance of the United Nations* (A/RES/46/182), 19 December 1991

UN Humanitarian Country Team (2014). *Strategic Response Plan: Colombia, 2015*. Available at: http://reliefweb.int/report/colombia/strategic-response-plan-srp-colombia-2015-enes

UN World Food Programme. (2015). South Sudan Access Constraints Map. Available at: http://goo.gl/LTQ4Rf

UNMEER. (2014). *Ebola Virus Disease Outbreak Business Engagement Guide In-kind Donations and Direct Engagement.* Available at: http://goo.gl/MTXHif

UNMISS. (2015). *Flash Human Rights Report on the Escalation of Fighting in Greater Upper Nile*, April/May 2015, Released 30 June 2015. Available at: cf http://goo.gl/uoxLDN

U.S. Foreign Humanitarian Assistance. (2014). *Joint Publication 3-29*. Available at: http://www.dtic.mil/doctrine/new_pubs/jp3_29.pdf

Voluntary Organisations in Cooperation in Emergencies (VOICE). (2014). *The European Consensus on Humanitarian Aid: An NGO Perspective*, Brussels, 2014. Available at: https://www.eu-cord.org/2015/wp-content/uploads/2015/02/study_consensus_humanitarian_aid.pdf

Walker, P. and Maxwell, D. (2009). *Shaping the Humanitarian World*.

Williamson, J. (2011). Using humanitarian aid to 'win hearts and minds': a costly failure?, *International Review of the Red Cross*, volume 93, number 884. Available at: https://www.icrc.org/eng/assets/files/review/2011/irrc-884-williamson.pdf

World Humanitarian Summit secretariat. (2015). *Restoring Humanity: Synthesis of the Consultation Process for the World Humanitarian Summit*, New York: United Nations. Available at: https://goo.gl/5VMsZa

Zyck, S. and Kent, R. (2014). *Humanitarian crisis, emergency preparedness and response: the role of business and the private sector* – Final Report, London: ODI. Available at: http://goo.gl/zJs4Wm